



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمران
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

محنة الأكراد في العراق

ملاحظات من طرف الطائفة المسيحية



ناصر حسين ناصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محنة الأكرية فى العراق

كاتب:

ناصر حسين ناصر

نشرت فى الطباعة:

دار المصطفى صلى الله عليه و آله و سلم للطباعة و النشر

رقمى الناشر:

مركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٥	محنة الأكرتية في العراق
١٥	اشارة
١٥	كلمة الناشر
١٦	الإهداء
١٦	المقدمة
١٨	الفصل الأول
١٨	الفصل الأول
١٨	تمهيد
١٨	من أين نبع التشيع
١٩	العراق يعتنق التشيع
٢٠	التأسيس والانتشار في بغداد:
٢٠	المد والجزر
٢١	العراقيون يحملون لواء أهل البيت عليهم السلام في العالم
٢١	العروبة المتجذرة
٢٣	الشيعه ليسوا طائفة في العراق
٢٤	لمحات عن الحكومات الموالية لأهل البيت عليهم السلام في العراق
٢٤	لمحات عن الحكومات الموالية لأهل البيت عليهم السلام في العراق
٢٤	١- الدولة البويهية
٢٥	٢- الدولة الجلائرية
٢٥	٣- الدولة الصفوية ()
٢٦	٤- الدولة الحمدانية
٢٦	٥ دولة آل المسيب

- ٢٦ لقطات مشرقه عن رموز الحكم الشيعة في العراق
- ٢٦ أمير المؤمنين عليه السلام:
- ٢٧ عبد الله بن عباس
- ٢٧ عبد الله بن النجاشي
- ٢٧ محمد بن الأشعث
- ٢٧ علي بن يقطين
- ٢٧ يعقوب بن داود
- ٢٧ أبو الفضل الاسكافي
- ٢٧ طاهر بن الحسين الخزاعي
- ٢٨ عبيد الله بن عبد الله بن طاهر
- ٢٨ أبو الحسن علي بن الفرات
- ٢٨ أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد
- ٢٨ صاحب إسماعيل بن عباد
- ٢٩ أبو العلاء بن بطة
- ٢٩ أبو علي الحسن بن أستاذ هرمز
- ٢٩ الوزير المغربي
- ٢٩ أبو سعد أو سعيد منصور بن الحسين الآبي
- ٢٩ الخواجه نظام الملك:
- ٢٩ عميد الملك
- ٣٠ من المدن المركزية الشيعة في العراق
- ٣٠ الكاظمية
- ٣٠ كربلاء المقدسة
- ٣١ كرخ بغداد
- ٣١ الكوفة

- ٣١ الحلة
- ٣٢ سامراء
- ٣٣ الخالص
- ٣٣ البصرة
- ٣٣ بغداد
- ٣٣ الموصل
- ٣٣ النجف الأشرف
- ٣٣ الفصل الثاني دورات الإحصاء السكاني
- ٣٤ الفصل الثاني دورات الإحصاء السكاني
- ٣٤ تقديرات أولية
- ٣٤ نسبة الأكثرية في القرن الماضي:
- ٣٥ وثيقة تاريخية ل (المس بيل) تعترف بالأكثرية
- ٣٥ بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة
- ٣٦ تقرير الكاتب الروسي كوتلوف
- ٣٦ تقرير مركز ابن خلدون - القاهرة
- ٣٦ تقرير لجنة مراقبة الشرق الوسط لحقوق الإنسان
- ٣٦ تقرير الموسوعة البريطانية
- ٣٦ تقرير المؤرخ فيكتور بيرار
- ٣٦ تقرير روبرت فيسك وغريبين آخرين
- ٣٧ ٨٢٪ من البغداديين شيعة
- ٣٨ الواقع الديموغرافي
- ٣٨ إحصاء عام ١٩١٩
- ٣٩ إحصائية عام ١٩٢٠
- ٣٩ إحصاء عام ١٩٢٩

- ٤٠ إحصائية عام ١٩٤٧
- ٤٠ الأصالة الشيعية العربية
- ٤٢ الشيعة العرب: نجوم لامعة في الإبداع
- ٤٣ إحصاء عام ١٩٤٧
- ٤٣ إحصاء عام ١٩٥٧
- ٤٤ إحصاء عام ١٩٩٧م
- ٤٤ همسة في أذن المشكك
- ٤٥ الفصل الثالث بحوث في هوية الطائفية
- ٤٥ الفصل الثالث بحوث في هوية الطائفية
- ٤٥ هوية الطائفية
- ٤٥ أولا: ثقافة احتكار السلطة
- ٤٦ ثانيا: ملامح النظام الطائفي
- ٤٧ ثالثا: الطائفية الشاذة في العراق
- ٤٨ رابعا: طبيعة الطائفيين في كلا الفريقين
- ٥٠ خامسا: من الذي يقوم بالتمييز الطائفي؟
- ٥٢ سادسا: أسس البناء الطائفي
- ٥٢ القمع + البهتان + إسقاط الهوية:
- ٥٣ العلاج الكاذب والانتهاكات الصارخة:
- ٥٤ سابعا: الجيش والطائفية
- ٥٥ طائفية الكلية العسكرية:
- ٥٦ ثامنا: مقتطفات من (إعلان شيعة العراق)
- ٥٧ الولاء للوطن وليس للطائفية
- ٥٧ الشيعة أكبر ضحايا النظام
- ٥٧ الطائفية في العراق قانون غير مكتوب

- ٥٧ من هم الشيعة؟
- ٥٨ الديموقراطية وحدها لا تكفى
- ٥٨ النظام وراء إثارة المخاوف الطائفية
- ٥٩ الطائفية حقيقة كبرى أمام العالم كله
- ٥٩ الشيعة والحكومة العراقية الحديثة
- ٥٩ هدف السلطات من الطائفية:
- ٦٠ الطائفية السياسية
- ٦١ التمايز المذهبي والتمييز الطائفي
- ٦١ شيعة العراق والوحدة الوطنية
- ٦٢ الفصل الرابع من أرشيف الطائفية
- ٦٢ الفصل الرابع من أرشيف الطائفية
- ٦٢ آلاف القضايا الطائفية
- ٦٢ مسلسل المعاناة فى العهدين الأموى والعباسى
- ٦٣ نهاية الحكم الأموى
- ٦٣ الدولة العثمانية والضغط الطائفي
- ٦٤ نظرة إلى واقع العراق المعاصر
- ٦٤ الحق المذهبي مشروع ومتفق عليه
- ٦٥ صور من الطائفية فى العراق
- ٦٥ ١: البرلمان المزورة
- ٦٦ ٢: نواب مزورون
- ٦٦ ٣: ديمقراطية على الطريقة الطائفية
- ٦٧ ٤: طائفية الوزارات
- ٦٩ ٥: الملك فيصل والأكثرية المضطهدة
- ٧٠ ٦: نسبة المقاعد الوزارية فى عهد الملك فيصل

- ٧: عبد المحسن السعدون ومرسوم الجلد وقمع المظاهرات ٧١
- ٨: إبقاء الشعب فى ظلام الجهل ٧١
- ٩: الطائفيون والتراث التليد ٧٣
- ١٠: تمثال السعدون ٧٤
- ١١: مدرسة الإمام الصادق عليه السلام ٧٤
- ١٢: مسجد المتقين ٧٤
- ١٣: مؤلف كتاب ليالى بيشاور ٧٥
- ١٤: محاربة الزوار ٧٥
- ١٥: إبادة ملايين النخيل ٧٥
- ١٦: تشريد حوالى نصف مليون!! ٧٥
- ١٧: النهب الفظيع لشروات الجنوب العراقى!! ٧٦
- ١٨: وحولوا الجنان إلى صحارى قاحلة ٧٦
- ١٩: ضرائب على زيارة العتبات المقدسة ٧٦
- ٢٠: القتل والإبادة المفرطة ٧٧
- ٢١: العهد العارفى: المراكز العليا للطائفيين فقط!! ٧٧
- ٢٢: البهتان الطائفى ٧٨
- ٢٣: طائفية شاملة لكل المجالات ٧٨
- ٢٤: المركب العنصرى.. الطائفية الإقليمية ٧٨
- ٢٥: ملاحظة إقليمية! ٨١
- ٢٦: طائفية البكر ٨١
- ٢٧: التفتيش الطائفى فى القوات المسلحة ٨١
- ٢٨: الحقد الطائفى على الأهوار ٨١
- ٢٩: التحكم حتى بمياه الشرب ٨٢
- ٣٠: سياسة الإرواء الطائفية ٨٢

- ٣١: مصادرات لأوقاف الشيعة ٨٢
- ٣٢: محنة كلية الفقه في النجف الأشرف ٨٣
- ٣٣: الطائفية تجهز على جامعة الكوفة ٨٣
- ٣٤: نهب عوائد الزيارات الدينية ٨٤
- ٣٥: مصادرة حقوق الإنسان ومعاقبة قادة التحرير ٨٤
- ٣٦: الشيعة وقود المعارضة وضحايا السلطة ٨٥
- ٣٧: نموذج طائفى فى ظل الديمقراطية ٨٥
- ٣٨: الطائفية الدموية ٨٦
- ٣٩: إضطهاد الأكراد الفيليين ٨٦
- ٤٠: قرارات الترحيل القسرى: ٨٧
- الفصل الخامس لكل سؤال جواب ٨٨
- الفصل الخامس لكل سؤال جواب ٨٨
- لو فقد المرشح الكفوء ٨٨
- الحكم الشرعى فى انتخاب مرشح الأقلية ٨٨
- فى مواجهة الإرهاب ٨٩
- دعم القوى الخارجية للأقلية ٨٩
- مرشح الأقلية الأكفأ ٩٠
- انتخاب مرشح الأقلية ٩٠
- التصدع الداخلى ٩٠
- ارتكاب الخطأ ٩١
- ادعاء غير مبرهن ٩١
- صعود مرشح الأقلية ٩١
- تيار الملكية ٩٢
- المرشح غير الملتزم ٩٢

- ٩٢ الحجج الشرعية
- ٩٢ تداخل المعايير
- ٩٣ حقوق الأقلية دستورياً
- ٩٤ ما هو المعيار؟
- ٩٤ الأكثرية المبعثرة
- ٩٤ الأقلية الموحدة في الانتخابات
- ٩٥ بين مرشح الأقلية والأكثرية
- ٩٥ الأقلية المدعومة أجنبياً
- ٩٥ لا إثارة في نظام الأكثرية
- ٩٥ المرجعية الدينية
- ٩٦ شوري الفقهاء لنيل الحقوق
- ٩٦ كلكم راع
- ٩٦ التوافقية
- ٩٧ المحاصصة العادلة
- ٩٧ تكون الأكثرية والأقلية
- ٩٨ الضوابط الديمقراطية أولاً
- ٩٩ مع مرشح الأقلية بعد انتخابه
- ٩٩ تهمة الطائفية
- ٩٩ التحالفات الدولية
- ١٠٠ ضمان حقوق الأقليات
- ١٠٠ إعطاء كل ذي حق حقه
- ١٠١ من الذي يرفض العدالة؟
- ١٠١ الفصل السادس تحكيم الأكثرية استجابة لمنطق العقل والشرع والديمقراطية
- ١٠١ الفصل السادس تحكيم الأكثرية استجابة لمنطق العقل والشرع والديمقراطية

- ١٠٢ و أمرهم شورى بينهم
- ١٠٢ مبدأ الأكثرية اضطرارى وعقلانى
- ١٠٢ رسول الله صلى الله عليه و اله ومبدأ الأكثرية
- ١٠٣ هل الأكثرية حجة شرعية؟
- ١٠٤ مبدأ الأكثرية ليس مصادرة لحق الأقلية؟
- ١٠٤ الأقلية الكفوءة
- ١٠٥ الفصل السابع أين العلاج؟
- ١٠٥ الفصل السابع أين العلاج؟
- ١٠٥ لابد من الصراحة
- ١٠٥ كيف نواجه الطائفية
- ١٠٦ من يتخذ القرار لبناء مستقبلنا؟
- ١٠٦ الحكومة المستقبلية
- ١٠٧ مع الأمل وبعيداً عن اليأس
- ١٠٧ صورة الحكومة الإسلامية
- ١٠٧ الشعور بالمسؤولية
- ١٠٨ أزمتان أساسيتان
- ١٠٨ وأخيراً.. ما هو العلاج؟
- ١١٠ ماذا تريد الأغلبية الشيعية؟
- ١١١ إلغاء الديكتاتورية وإقامة النظام الديمقراطي (النيابى الدستورى):
- ١١١ تبنى النظام اللامركزى
- ١١١ الحقوق السياسية
- ١١٢ الحقوق المدنية
- ١١٣ الملاحق
- ١١٣ ١ وثيقة حول الإدارة الطائفية لمدن الشيعة

- ١١٤ ٦ من ملاحق (إعلان شيعه العراق)
- ١١٤ ٧ من ضحايا الطائفية السياسية
- ١١٥ ٨ المرجع الديني سماحه السيد كاظم الحائري
- ١١٥ ٩ نبذه من كلمه سماحه آيه الله الشهيد السيد محمد باقر الحكيم
- ١١٦ ١٠ آيه الله السيد مرتضى العسكري عميد كلية أصول الدين
- ١١٧ ١١ سماحه الشيخ محمد باقر الناصري:
- ١١٧ ١٢ سماحه السيد محمد بحر العلوم:
- ١١٨ ١٣ الإمام الحكيم رحمه الله عليه: حى على الجهاد
- ١١٩ ١٤ مرجعية النجف الأشرف وسماحه السيد السيستاني رحمه الله عليه
- ١٢٠ ١٥ الإمام الشيرازى رحمه الله عليه: إصرار متواصل لحق الأكرهية
- ١٢٢ ١٦ مع المرجع الشيرازى رحمه الله عليه:
- ١٢٤ مسك الختام
- ١٢٤ الحاشية
- ١٣٤ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

محنة الأثرية فى العراق

إشارة

صفحات من ملف الطائفية السياسية

ناصر حسين ناصر

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م

منشورات

دار المصطفى للطباعة والنشر

بيروت لبنان

محنة الأثرية فى العراق

صفحات من ملف الطائفية السياسية

كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

تميز العراق عن غيره من البلدان بميزات جعلته فريداً بين بلدان العالم اليوم، فقد حباه الله تعالى بموقع جغرافى فريد فى قلب العالم تقريباً، فهو يصل الشرق بالغرب ويربط بين ثلاث من قارات العالم: آسيا وأفريقيا وأوروبا. كما يحتل مركز القلب من العالم الإسلامى، بالإضافة إلى تمتعه بالأراضى الخصبة التى يخترقها نهران دجلة والفرات، وأما من الناحية الاقتصادية فإن العراق يخترن فى أراضيه ثروة معدنية هائلة من النفط والكبريت والغاز الطبيعى والفحم الحجرى وغيرها.

ولقد سكن العراق شعب تنوعت أعراقه وقومياته وأديانه ومذاهبه، فترى فيه العربى والكردى والفارسى والتركى والهندي والشركسى وغيرهم، كما ترى فيه المسلم والمسيحى واليهودى والصابئى واليزيدى وغيرهم، وهذا من عوامل القوة لا الضعف حيث ترى أناساً تختلف أجناسهم وقومياتهم وأديانهم يعيشون فى بلد واحد متحابين متآخين دون أن تحدث بينهم مشاكل تعكر عليهم صفو الحياة. ولهذا فقد كان العراق مهدياً لأقدم الحضارات فى العالم، وأكثرها تطوراً ونتاجاً على طول التاريخ، كما كان العراق مهبط الأنبياء عليهم السلام ومستقر الأئمة والأولياء ومرقد الأئمة المعصومين الأطهار عليهم السلام ومركزاً تنتشر فيه مختلف المقدرات الدينية لمختلف الأديان والطوائف.

لكن مما يؤسف له أن العراق كان ولا يزال مسرحاً دائماً للحروب والقتال

لا- بين أهله، وإنما كانت الدول العظمى تجعل من العراق ساحة لحل مشاكلها فيما بينها، فتشعل الحرب وتجرى فصولها فى العراق، فيكون العراق وأهله مادة هذه الحرب. فما كان يدور بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية من معارك وحروب، خير دليل ساطع على ذلك.

كما توالى على حكم العراق أنظمة جائرة أقامت سياستها على الكبت والإرهاب والقمع والبطش والتشريد والتفرقة والطائفية وغيرها، حيث طبعت حياة العراق والعراقيين بالدم والقتل مما كدرت عليهم صفو عيشهم، وأصبح الفرد العراقى يوسم بالعنف والإرهاب من قبل بقية الشعوب.

وكان أشد الأنظمة شراسة وطغيانا هو نظام العفالقة المقبور، فمنذ نزوهم على سدة الحكم عبر الانقلاب العسكرى المشؤوم فى ١٧

تموز ١٩٦٨م الذي أحكمت خطته وصاغت فصوله دوائر المخابرات الغربية ساد العراق جو مفعم بالإرهاب والكبت وتغيرت صورته التي كان يشع منها الإيمان والعلم ودماثة الخلق.

وما أن قام كيان العراق الحديث بعدما أنفصل عن الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلا ووقع في مطب الحكم البريطاني المباشر وغير المباشر، في ظل ملكية استبدادية وطائفية، ثم جمهورية الأقلية المستبدية، حتى ظهرت ملامح سياسة رسمت أبعاداً مأساوية في تاريخه، وهذه الملامح هي التي توضح حقيقة الأزمة والأسباب التي أدت إليها. فلقد قامت سياسة الأقلية على ما يلي:

- ١: قمع الأكرية الشيعية وحرمانها من حقوقها ومصالحها.
 - ٢: محاربة معتقدات الأكرية ومنعها من ممارسة طقوسها الدينية وحقوقها الإنسانية.
 - ٣: قتل الرجال والنساء والأطفال دون وازع من ضمير، والمقابر الجماعية التي تم كشفها بعد زوال النظام المقبور أكبر شاهد على ذلك.
 - ٤: مطاردة العلماء وقتلهم وتشريدهم ونفيهم عن الوطن، مع أنهم هم الذين حرروا العراق من سيطرة الأعداء وطرادوا الأجنبي المحتل من البلاد، وذلك في ثورة العشرين الخالدة بقيادة الميرزا محمد تقى الشيرازي رحمه الله عليه.
 - ٥: ممارسة سياسة التجهيل في صفوف الأكرية بحرمان أبنائها من مواصلة تعليمهم.
 - ٦: حرمان الأكرية من تسنم المناصب في الدولة والجيش.
 - ٧: القيام بحروب مفتعلة مع دول الجوار وزج أبناء الأكرية في محرقتها إرضاءً لنزوات الحكام وتحقيقاً لمصالح المستعمرين.
- فيلزم على العراقيين جميعاً المساهمة في بناء الحكومة المستقبلية على أسس العدالة والإنسانية والمساواة، عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة.

فلقد ولي العهد الذي تتحكم فيه الطائفية لتصادر حقوق الأكرية وتتجاهل وجودها. فلم يعد هذا الأمر مقبولاً مطلقاً. كما ينبغي على العراقيين أن يعوا خطورة وقوع الحكومة بيد مجموعة من الأشخاص بلا انتخابات أو تصويت أو شورى، فتتكرر المأساة السابقة بشكل جديد مع فارق تغيير العناوين والأسماء. وهذا الكتاب الذي بين يديك خطوة توعوية في طريق رفع الظلم والحيث الذي لحق بالأكرية من هذا الشعب لسنين متمادية نتيجة تعسف الأنظمة الجائرة التي توالى على العراق ضاربه بكل الأعراف والقيم الإنسانية والإسلامية عرض الجدار. الناشر

الإهداء

إلى الغياري الشرفاء من هذا الوطن..
إلى أصحاب الضمائر الحرة والواعية التي يورقها مصير هذا الشعب النبيل..
إلى كل عراقي جعل الحق والإنسانية ومصير الدين والأمة نصب عينيه..
وإلى كل الأحرار الذين خضبوا تربة بلد المقدسات بدمائهم القانية..
أقدم هذا المجهود المتواضع.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بجميع محامده كلها، على جميع نعمه كلها، والصلاة والسلام على البشير النذير، والسراج المنير، الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه و اله وعلى آله الأطهار، المصطفين الأبرار، وعلى المنتجبين من أصحابه الأخيار. وبعد: إن العراق سنام العروبة، ومفخرة الإسلام بما يضم من مقدسات، وتاريخ، وحضارة، وموقعية استراتيجية. وكان هذا الوطن الغالي الجريح يئن تحت وطأة أنظمة قاسية لا تعرف للرحمة والإنسانية معنى، ولا يزال إلى اليوم يزرع تحت آثار الطغيان والأمراض الخبيثة التي جذرتها الحكومات البائدة في قلب الكيان السياسي العراقي. كان في مقدمتها داء الطائفية السياسية العضال، الذي أغرق العراق في أحوال المحن، والعنصرية، والظلم، والتشنجات، وحمامات الدم، والفقير، ومختلف أنواع التخلف.

عزيزي القارئ: نحن في كتابه وإعداد الكتاب المائل بين يديك اعتمدنا نهجاً قام على ما يلي:

١: الحق الإنساني هو الملاك الشرعي والقانوني للجميع، للأقليات والأكثرية يتساوون في هذا الحق.. وقد تكون أكثرية اليوم أقلية بعد عقود من الزمان، وأقلية العهود البائدة أكثرية اليوم، المهم أن الحق الإنساني لكل مواطن هو الملاك المعتمد.. وهذا ما تؤكد النصوص الأخلاقية الإسلامية مثل: المسلم أخو المسلم أحب أم كرهه وإنما المؤمنون إخوة والمؤمن للمؤمن كالبنان المرصوص، يشد بعضه بعضاً فسواء كان المسلم من هذا المذهب أم من ذاك، يلزم أن ينال كامل حقوقه ضمن دائرة (الأكثرية) أو دائرة (الأقلية).

٢: العلاقات بين الأكثرية والأقلية تحكمها قاعدة (الإنصاف) و(الاحترام المتبادل) و(الحوار العلمي) و(مصلحة الدين والأمة والوطن). فنحن في الوقت الذي نادى بإنصاف الأكثرية المضطهدة تاريخياً في العراق، نثور للأقلية الكردية، أو السنية العربية فيما لو تعرضت لأي نوع من الاضطهاد ومصادرة الحقوق.. ونحن مع (المظلوم) من أية جهة كان ومن أي بلد حتى لو لم يكن مسلماً، وفتاوى ومواقف فقهاءنا العظام في مساندة ثوار ليبيا، والعثمانيين حين اعتدى عليهم البريطانيون والقضية الفلسطينية، وغيرها شواهد على ما نقول.. فتاريخنا يزرع بالبطولات والمواقف الوطنية والإسلامية المشرقة.. فلا نرضى أن يضطهد أي إنسان من أي مذهب إسلامي، أو ديانة غير إسلامية، قال أمير المؤمنين على عليه السلام: الناس صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق، وقال صلى الله عليه و اله: من آذى ذمياً فقد آذاني!.

٣: إن المسؤولية تأخذ بأعناق الجميع، فالكل مسئول، والعراق الجديد لا تقوم له قائمة لو لم يستأصل جذور الطائفية السياسية، وأن مستقبل هذا الشعب والوطن لا يكون أفضل من ذي قبل إن لم يتحرر من التمييز الطائفي والعرقى، فالكل مسئول: علماء، أساتذة، سياسيون، حاكمون، محكومون، سنه، شيعه، وغيرهم..

وإن من أهم الأسباب التي أودت بالعراق هي: الطائفية السياسية المتجذرة في أرض وأوصال هذا الوطن..

٤: إن الديمقراطية، والتعددية، والفيدرالية، والحريات، وما شابه ذلك لا تعالج برأينا أزمة الطائفية السياسية لعمق جذورها واستحكامها، وأن الذي يعالجها هو ما ذكر في طي هذا الكتاب من الاعتراف الصريح والجرىء بهذا الداء العضال، والاتفاق بين كل الجهات على حله، وقد ذكرنا مقترحاتنا في هذا المجال..

ونحن في الوقت الذي نثمن جهود كل المخلصين، والمجاهدين للحق والعدالة وفي كل العراق تؤكد أننا كتبنا ما كتبناه ضمن دائرة الأمة الواحدة، والوطن الواحد، والهيم المشترك، والنظر إلى الجميع نظرة الأخوة والاحترام، فلا يُحملن أحد كلمة من كلماتنا على محمل التنقيص والعياذ بالله للرأى الآخر أو الطرف الآخر، أو تجريح عواطفه، وبخس حقه، ونحن نربأ بأنفسنا من ذلك وأعلى من هذا المستوى.

وكل ما ورد في هذا الكتاب من إشكالات وما أخذ إنما تخص الحكومات الطائفية حصراً لا أبناء الأقليات الملتزمة بمبادئها.

وربما اعتمدت مع تصرف على كتابات بعض المحققين في الموارد التي رأيت الآخرين قد أشبعوا البحث دون تأسيس جديد، بل

أكدت ما أسسوه مع تشذيب وإضافة.

وإن من وجد ملاحظة علمية على ما ورد فيه يُشكر إن أوصلها إلينا؛ لتتداركها فى المستقبل وأحب أخوانى من أهدي إلى عيوبى.
والله الموفق، وهو من وراء القصد.

المؤلف

الفصل الأول

الفصل الأول

تمهيد

التشيع فى مرحلة التأسيس:

بما أن هذه البحوث تتمحور حول الأثرية الشيعية فى العراق، ارتأينا إيراد هذا التمهيد حول تأسيس التشيع تاريخياً لضرورة معرفة هذه الحقيقة لمن يبحث عنها.. فالسؤال المطروح:

من أين نبع التشيع

يزعم البعض بأن أصل التشيع نبع من بلاد فارس، قال بذلك بعض المتعصبين وبعض مستشرقى المسيحيين، أمثال المستشرق بروكلمان فى كتابه (تاريخ الشعوب)، والمستشرق دوزى عن تاريخ المذاهب الإسلامية، وهذا القول يخالف الواقع، كما إن التاريخ يفنده(١)، إذ لا دليل يدل على قولهم، بل ورد عن رسول الله صلى الله عليه و اله فى الحديث المروى عند الفريقين: يا على، أنت وشيعتك الفائزون. فكان أتباع الإمام على عليه السلام يعرفون بهذا الاسم منذ أيام رسول الله صلى الله عليه و اله، والرسول صلى الله عليه و اله هو أول من أطلق عليهم هذا الاسم. ولكن بعض المتعصبين زعم بأن التشيع نشأ من موالة بعض الفرس للإمام أمير المؤمنين عليه السلام فى حروبه عليه السلام زمن خلافته(٢).

وكان مما يساعد هذه الأقوال تلك الأوضاع السياسية الظالمة، وأولئك الملوك والحكام غير الشرعيين ممن سعوا لإبعاد الناس عن أهل البيت عليهم السلام.

وهناك أدلة وروايات عديدة وردت عن النبى صلى الله عليه و اله تصرح بلفظ الشيعة، مما يدل على كون لفظ (الشيعة) من الألفاظ القديمة التى استعملها النبى الأكرم صلى الله عليه و اله فىمن يتبع أمير المؤمنين عليه السلام.

فعن ابن عباس قال: سألت رسول الله صلى الله عليه و اله عن قول الله عز وجل:

﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾؟ فقال: قال لى جبرئيل عليه السلام: ذلك على وشيعته هم السابقون إلى الجنة، المقربون من الله بكرامته لهم(٣).

وعن أبى حمزة الثمالى، عن على بن الحسين عليه السلام قال: قال سلمان الفارسى: ؟ كنت ذات يوم جالساً عند رسول الله صلى الله عليه و اله إذ أقبل على بن أبى طالب عليه السلام فقال صلى الله عليه و اله له: ألا أبشرك يا على؟ قال: بلى يا رسول الله، قال صلى الله عليه و اله: هذا حبيبي جبرئيل يخبرنى عن الله جل جلاله أنه قد أعطى محبيك وشيعتك سبع خصال(٤). ... الحديث. إذن تسمية أنصار وأتباع الإمام أمير المؤمنين ؟ وأهل بيته عليهم السلام بالشيعة وردت عن رسول الله صلى الله عليه و اله قبل تصدى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للخلافة والقيادة. والنصوص كثيرة ومتواترة فى ذلك، وقد نقلها أبناء العامة أيضاً.

وهذه الروايات تبطل جميع الادعاءات القائلة بخلاف ذلك.

فمهما حاول البعض من مزوري الحقائق التاريخية إرجاع الشيعة إلى فئة أو جهة أخرى فالحقيقة تبقى كما هي، فهي المدرسة السائرة على درب الإسلام ونور القرآن والتعاليم المحمدية السمحاء، ولا يستطيع أحد إخفاء وستر هذه الحقيقة الواضحة إلا إذا استطاع إخفاء ضوء الشمس في الضحى.

إن المتفحص لأقوال الرسول الأعظم صلى الله عليه و اله الباحث عن الحقيقة يجد أن التشيع هو الإسلام الكامل الذي أمر به الله عز وجل، حيث أكمل سبحانه وتعالى دينه بولاية الإمام على بن أبي طالب عليه السلام حين أنزل الآية المباركة:

؟الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ

ديناً()، وذلك في حجة الوداع عند غدیر خم بعد ما نصب الرسول صلى الله عليه و اله بأمر من الله، على بن أبي طالب عليه السلام خليفة من بعده().

نعم، ولد التشيع في اليوم الأول لهاتف الرسول الأعظم صلى الله عليه و اله في شعاب مكة وجبالها: لا إله إلا الله، فإن هذه الكلمة تعنى الإسلام الكامل، وهو مشروط بالولاية لأمر المؤمنين عليه السلام والنصوص كثيرة في هذا المعنى. فالتشيع تأسس في زمن الرسول الأعظم صلى الله عليه و اله، وأطلق الرسول صلى الله عليه و اله هذا الاسم على أتباع أمير المؤمنين عليه السلام في حياته الشريفة.

العراق يعتنق التشيع

إن مما لا شك فيه هو أن العراق كان يعرف تاريخياً بأنه منتم إلى التشيع.

وقد دخل أمير المؤمنين علي عليه السلام البصرة بعد حرب الجمل، وأقام فيها حوالي أربعة أشهر، فلمست في شخصيته الواقعية والإخلاص العميق وهو عليه السلام باب مدينه علم الرسول صلى الله عليه و اله، وقال صلى الله عليه و اله فيه: أعلمكم على، أقضاكم على ()، ووجدوا أنه رمزٌ للتقى والإخلاص، وألقى عليهم الكثير من المواعظ التربوية، ثم حين أراد الرحيل عنها قال: دخلت بلادكم بأشمالي هذه، ورحلتى وراحتى ها هي، فإن أنا خرجت من بلادكم بغير ما دخلت فإنني من الخائنين ()، فتحولت البصرة إلى علوية، وأسست فيها مساجد وجوامع عديدة، قال ابن بطوطة في كتابه (رحلة ابن بطوطة): إن فيها أحد عشر جامعاً سمي باسم جامع الإمام على عليه السلام.

فالعراق تحول إلى التشيع منذ ذلك العهد، قال أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام: ج ٣ ص ٢٧٨ الطبعة الثالثة ما نصه: بعد قتل على عليه السلام ظل العراق وخاصة الكوفة شيعي النزعة.

وأما انتشار التشيع في العراق فيعود إلى ما قبل الخلافة الظاهرية للإمام أمير المؤمنين عليه السلام بسنوات عديدة، كان منها زمن عمر بن الخطاب، حيث انتشر التشيع بصورة واضحة في هذه الفترة، وذلك عندما رجعت جيوش المسلمين إلى بلدانها، وسكن الكثير من هذه الجيوش في الكوفة والبصرة، وقد أتاح ذلك الفرصة لهم في التعرف على أمير المؤمنين عليه السلام ومعرفة فضله عند الله عزوجل وعند نبيه الكريم صلى الله عليه و اله، فهناك أخذوا في إرساء قواعد التشيع في العراق وخصوصاً في ولاية عمار بن ياسر على الكوفة، وسلمان الفارسي على المدائن.

ولكن كان الأمر المهم والأساسي في انتشار التشيع هو ما حدث في زمن خلافة الإمام عليه السلام وتولية عليه السلام أمور المسلمين حين اتخذ الكوفة عاصمة له، وهذا ساعد كثيراً على انتشار التشيع في الكوفة، وسائر أنحاء العراق.

وخصوصاً بعد إقامته عليه السلام في البصرة أربعة أشهر وتعرف أهل البصرة على حقيقة شخصيته وعدالة قضيته.

ولقد مر التشيع بعد استشهاد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بفترات مختلفة من حيث الصعوبة والسهولة، فتارة كانت عصبية جداً على جميع المنتمين إليه، وتارة كانت هذه الحدة خفيفة، حيث كان بعض الحكام لا يظهرون عداً شديداً لأهل البيت عليهم السلام بسبب

ضعفهم أو وعى الجماهير وكان أحسن فترات التشيع هو عند استلام بعض الشيعة مقاليد الأمور فى العراق حيث توفرت الحريات الواسعة لهم ورفعت الضغوط عنهم. فنستطيع أن نقسم الفترات التى مرت على الشيعة فى العراق إلى ثلاث فترات: أولاً: الفترة الصعبة، وهى التى كان الأمويون والعباسيون حكامها.

ثانياً: الفترة الهادئة، حيث كانت معاملة الحكام لينة مع الشيعة للضعف الذى اعترى الحكام، وإلا فكانوا يعاملون بنفس المعاملة القاسية التى عاملهم بها من سبقهم من الحكام. وتبلورت هذه الفترة فى ثلاثة أدوار:

- ١: مرحلة انتقال الحكم من الأمويين إلى العباسيين، حيث أتاحت الفرصة للإمام الصادق عليه السلام فى العمل الإسلامى، وتأسيس الجامعة العلمية، ونشر معارف رسول الله صلى الله عليه و اله وأهل البيت عليهم السلام، وحيث كان عليه السلام يجلس على المنبر للتدريس فى جامع الكوفة، وأربعة آلاف طالب علم تحت منبره.
- ٢: عهد (المأمون) حيث نصب الإمام الرضا عليه السلام ولياً للعهد.
- ٣: عهد (المنتصر لدين الله).

ثالثاً: الفترة السهلة الكاملة، حيث انطلق حركة التشيع، إذ لم توجد ضغوطات على أتباع أهل البيت عليهم السلام، وفيها كانت مقاليد الحكم بيد الشيعة، كما فى عهد البوهيين مثلاً.

التأسيس والانتشار فى بغداد:

قلنا بأن التشيع انتشر فى العراق، وكان مركزه الكوفة، ولكن عندما تسلم الحكم، المنصور الدوانيقى وهو الحاكم العباسى الثانى، نقل مركز الخلافة من الكوفة إلى الهاشمية(،) ومن ثم إلى بغداد. وقد صاحب هذا الانتقال انتقال الكثير من الشيعة إلى بغداد، وكان بعضهم يعمل فى حكومة المنصور متخفياً، ويبدأ بالعمل الجاد لنشر التشيع(،) وقد شجعهم على ذلك وجود الإمام جعفر الصادق عليه السلام فى بغداد فى ذلك الحين، ولذا أخذ التشيع ينتشر فى بغداد انتشاراً واسعاً، وخصوصاً فى منطقة الكرخ، رغم الشدة والمضايقات التى استخدمها المنصور مع الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وجميع أتباع أهل البيت عليهم السلام.

المد والجزر

ومن الثابت أن أى فكرة أو عقيدة عندما ترتدى حلة الوجود، وتظهر على سطح المجتمع، عادةً يبرز معها تياران: تيار مساند وتيار مضاد، ومن عوامل تقدم أو تقهقر هذه الفكرة أو العقيدة وجود هذين التيارين. فتارةً تلاحظ أن مبدأً ينتشر انتشاراً واسعاً فى أوساط الناس، ومن العوامل المؤثرة فى ذلك قوة التيار المساند له، مع إضافة عوامل أخرى، وتارةً يفشل المبدأ، ومن العوامل المؤثرة فى ذلك قوة التيار المضاد، مع إضافة عوامل أخرى(،).

ولم يخرج التشيع عن هذه القاعدة منذ نشأته الأولى فى زمن الرسول الأعظم صلى الله عليه و اله حيث كان التيار المساند والمساعد هو الحاكم، وذلك فى زمن حكم أمير المؤمنين عليه السلام، وفى عصر الحكومات الشيعية التى حكمت فى بعض مراحل التاريخ الإسلامى وهذا الأمر ساعد على انتشار التشيع وكثرة أنصاره وقوة سلطانهم، مما أدى إلى انتشار العمل الإسلامى الشيعى ونشر علوم أهل البيت عليهم السلام ومدرستهم، وذلك لما كان الشيعة يتمتعون بشيء من الحرية.

كما ظهر التيار المخالف حيث ما تسلمت زمام الحكم حكومات مناهضة ومعادية لمذهب أهل البيت عليهم السلام، ففى هذه الحالة كان التشيع ينحسر، ويُقتل الكثير من أنصاره وأتباعه، ويُحد من انتشاره، وذلك لقوة التيار المضاد.

كذلك ظهر هذان على الشيعة فى العراق على وجه الخصوص، فحينما كانت تتسلم الحكم حكومات شيعية، أو حكومات لا تحمل

العداء لهذا المذهب الحق كان التشيع يتقدم وينتشر في العراق، ويمتد سلطانه ويترسخ، خاصة وأن التشيع يحمل من الأحكام والآراء المنطقية القوية الموافقة للفطرة ما يفحم الخصوم بحيث يعجزون عن مواجهته. أما إذا كان العكس، كما إذا كان الحكم قد تسلّمه المعادون لأهل البيت عليهم السلام ومن شايهم فينحسر الانتشار، وفي بعض الأحيان يتوقف. فخلاصة الكلام هو أن التشيع في الأقاليم العراقية قد تراوح معدل انتشاره من حين إلى آخر، وكانت الأرجحية في أكثر العصور للأكرية المتمثلة بمذهب أهل البيت عليهم السلام.

العراقيون يحملون لواء أهل البيت عليهم السلام في العالم

وبعد الاستقواء في العراق حمل العراقيون لواء الدعوة إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام في مختلف أقطار الأرض، ومن العراق انتشرت مدرسة أهل البيت عليهم السلام في كل مكان وعلى الخصوص في إيران، حيث استطاع العلامة الحلبي رحمه الله عليه من تحويل إيران إلى التشيع.

وفي العصر الحديث حيث هاجر الملايين من العراقيين من وطنهم واستقروا في مختلف بقاع الأرض وانطلقوا في تأسيس المراكز والمؤسسات، وإحياء المناسبات الإسلامية عبر المهرجانات والندوات، فعلى سبيل المثال: في موسم رمضان المبارك ومحرم الحرام، ترى العراقيين المهاجرين يقيمون آلاف المجالس والمحافل القرآنية والثقافية في العشرات من بلاد العالم، ففي سوريا على سبيل المثال هناك حوالي أربعة وأربعين مؤسسة، تفرعت عن الحوزة العلمية الزينية التي أسسها الشهيد السيد حسن الشيرازي رحمه الله عليه، فهو ابن العراق.. وابن ثورة العشرين، وبذل دمه في سبيل قضية العراق.. وكذا غيره من العلماء والمفكرين والأدباء و... فالعراقي يحمل رسالته إلى أية رقة استوطن فيها...

فإن المؤسسات التي انطلقت من العراق والعراقيين كثيرة، وعلى سبيل المثال لا-الحصر: مؤسسة الإمام الخوئي رحمه الله عليه في المملكة المتحدة، ومؤسسة الزهراء عليها السلام في كندا، ومؤسسة الإمام الصادق عليه السلام في الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة الإمام الشيرازي رحمه الله عليه العالمية في أمريكا أيضاً، وغيرها كثير.

العروبة المتجذرة

لقد كانت مبادئ التشيع مناهج وعقائد اعتنقها العراقيون قبل عهد أمير المؤمنين على عليه السلام، كما كانت العروبة قوميتهم ولغتهم التي ينتمون إليها ويعتزون بها منذ ذلك الحين، وهذه حقيقة تاريخية وواقعة لا غبار عليها ولا يشك فيها أحد.

يقول الأستاذ (حسن العلوي) وهو يحلل ويؤرخ لثورة العشرين الإسلامية التحررية العظيمة:

لم تكن العروبة شعاراً سياسياً عند الثوار يستهدف كسب الشارع إلى حركتهم، ولم تكن وسيلة لامتطاء ظهور السلطة، في وقت كانت سلطة الاحتلال هدفاً لثورة الجيش العربي والقبائل العربية؛ وإنما كانت إحساساً فطرياً، وانتماء لواقع تاريخي وجغرافي، وتعبيراً نزيهاً عن الانتساب للأمة.

لكنها رغم هذه الفطرية، فقد تحاشت الوقوع في الفخ العربي الذي سقطت فيه الحركة القومية، أثناء صراعها ضد الدولة العثمانية على الرغم من تمسك فقهاء وزعماء الثورة العراقية بعلاقات طيبة مع قائد الثورة العربية المتحالف مع الإنكليز، إن فرزاً كان قد استقر بين: عروبة تحالف الإنكليز في الحجاز، وعروبة تحارب الإنكليز في الفرات.

إن خطاب الفقهاء والزعماء كان عربياً خالصاً يختزل شعارهم الداعي لتأسيس (دولة عربية، والعمل من أجل الجامعة العربية أي الوحدة العربية). وعلى مستوى الاستعمالات الدارجة بين أوساط الثوار لم يكن الهدف القومي مصطنعاً، ولم يعرف زعماء الثورة هذه اللغة، فلم يكن عبد الواحد الحاج سكر موعلاً- في الفكر القومي حين يطالب بفتح (المخابرات) أي الاتصالات مع الأقطار العربية

المجاورة؛ لتبادل الصحف والمطبوعات والزيارات، ولم يكن علوان الياصرى يتنطح بكلمة العرب وإنما ترسل على لسانه بعفوية، فهو لا يعرف اسما للشعب وللناس وللقبيلة التى تقاتل معه سوى اسم العرب حين يخاطب حاكم الشامية فى المفاوضات التى جرت بينهم يوم ٢٩ شوال ١٣٣٨، وقد سجلها الشيخ محمد باقر الشيبى فى مذكراته قائلاً: لقد جبلنا نحن العرب على العز، وأنتم مخطئون إذا كانت فى نيتكم إذلالنا. إن الاستبداد البريطانى سحق مقدسات العرب، إن العرب لا يوافقون بالاحتلال، وسيرى الإنكليز إن شاء الله عزة العرب وأنفتهم.

ولم يكن الشعراء الوطنيون وهم أتباع الفقهاء الناطقون باسم الثورة يعرفون المزايدة على العروبة حين تبدأ قصائدهم بمخاطبة بنى يعرب، فقد كانوا لا يفهمون اسماً للشعب وللقبائل الثائرة وللناس غير هذا، إن عرضاً سريعاً لأبيات من قصائد هؤلاء الشعراء فى الثورة يكشف تلك العفوية التى يفهم بها الثوار عروبتهم.

يقول محمد حسن أبو المحاسن:

ومالى إلا مجد قومی غایه

ومالى إلا صالح القوم صالح

يقول أحمد الصافى النجفى:

أيها العرب للحفيظة هبوا

قد تداعت من مجدكم أركان

واجعلوها شعاركم فوق جرد

أيها العرب الطعان، الطعان!

يقول حسين كمال الدين:

محال على يعرب أن تنام

على الضيم من دون ما كافل

فما أمة بلغت عزها

ونالته باللاعب الهازل

يقول محمد مهدى البصير:

وغلى الدم العربى فى فواجبى

تضميخ مجدى بالدم المهرق

يقول كاظم السودانى:

بنى العرب خلوا السلم قد بانت الحرب

وأنتم بها أولى وأجدر يا عرب

يقول عبد الكريم العلاف:

ونحن ملكنا الأرض من عهد يعرب

ونحن فرضنا الحق بين الملا فرضا

يقول الشيخ عبد الحسين الحويزى:

أيا أبناء يعرب لا تشقوا

عصى الإسلام بينكم انشفاقا

وقد مضت الإشارة إلى أن الفقيه العالم المجاهد الشيخ محمد جواد الجزائري قد صنف طرفي الصراع صنفين في قصيدته التي كتبها في السجن:

جحفل أعدائنا الإنكليز

وشعب بني يعرب

وكان علوان الياصري، وعبد الواحد سكر، وعبد المحسن أبو طيخ، وشعلان أبو الجون، وسواهم يرددون البيت التالي:

ومن مات دون الحق والحق واضح

إذا لم ينل فخراً فقد ربح العذرا

ولهذا البيت قصة طريفة، فقد أرسل علماء كربلاء الشاعر السيد محمد الباقر لإبلاغ زعماء الفرات الأوسط بتطور الأوضاع هناك. وإذا وصل الباقر إلى الشامية، وجد زعماءها يستعدون لجولة من المفاوضات مع الحاكم البريطاني هناك، ولم يكن الباقر مدعواً إلى تلك الجلسة. فتظاهر أمام تلميذه السيد عبد الحميد نجل السيد علوان الياصري أنه يحسن اللغة الإنكليزية، ثم أنشد له نشيداً ادعى أنه مترجم عنها، فما أن انتهى من قراءة النشيد حتى رأى الشاب الياصري يبكي، فعرض عليه أن في إمكانه المشاركة في تخلص بلاده من البريطانيين بأن يرجو أباه السيد علوان أن يحضر هو ومحمد الباقر مجلس الزعماء، فرضخ السيد علوان الياصري لذلك واصطحب ابنه برفقة السيد الباقر إلى المجلس، وحيث التأم الحاضرون رقى السيد الباقر المنبر الذي كان منصوباً في المضيف بدون سابقه ولا استئذان وابتدأ ينشد هذه القصيدة:

بني يعرب لا تأمنوا للعدا مكرًا

خذوا حذر كم منهم فقد أخذوا الحذرا

يريدون منكم بالوعود مكيدة

ويغون إن حانت بكم فرصة غدرا

فلا يخذعنكم لينهم وتذكروا

أضاليلهم في الهند والكذب في مصرا

إلى أن أكمل الشاعر قصيدته، وقد هيمن السكوت على الجميع بمن فيهم البريطانيون، وهنا استتارت حمية الحاضرين فخرج حاكم لواء الشامية من الاجتماع وتحالف زعماء الخزاعل للاشتراك في الثورة التي اندلعت بعد يومين من هذه الحادثة.

الشيعة ليسوا طائفة في العراق

وما دام الشيعة هم الأكثرية فلا يصح التعبير عنهم بالطائفة، ولا بتعيين مواقع السكن.. يقول الأستاذ حسن العلوي تحت عنوان: (جغرافية الشيعة) في كتابه: (الشيعة والدولة القومية):

وليس للشيعة في العراق تقاليد سكن خاصة، ولا مواقع سكن خاصة، لأنهم ليسوا طائفة على الرغم من أن المعلومات المبرمجة للتصدير خارج العراق، تتحدث عنهم كما تتحدث عن الأقليات الدينية ذات الطقوس والأعراف الغريبة.

لا يجوز الحديث عن الشيعة في العراق كطائفة، وليس ادعى إلى الضرر والإساءة مثل وصفهم بالطائفة، إلا إذا جاز أن نسمى الأسباب في أسبانيا الطائفة الكاثوليكية، والإنكليز في بريطانيا الطائفة البروتستانتية، وإذا كان الباحثون والصحفيون يواجهون صعوبات في الحصول على الإحصاءات السكانية وفقاً للتوزيع المذهبي والقومي في العراق؛ لأن الدول تتعامل مع هذه الإحصاءات كأسرار ممتازة، فإن الجغرافية البشرية للعراق لا تخضع لهذا النوع من الأسرار، والشيعة في العراق كما هم في غيره لا يعيشون خارج دائرة التحضر، وهذه هي النقطة الوحيدة التي يمكن إدراجها في جغرافيا الطوائف.

فلا نظن والكلام لا زال للأستاذ العلوى أن بين القبائل البدو الرحل قبيلة شيعية، فإذا تشيعت القبائل البدوية استقرت ومارست عملها الزراعى وما إليه من مهن.

والشيعية لا يوجدون إلا حيث يوجد الماء والزرع، ففي الخليج لم ينتشر التشيع إلا فى البحرين، وفى الجزيرة العربية كانت المناطق ذات الغلة الزراعية هى مناطق شيعية: كالقطيف والطائف والإحساء، وفى اليمن استقر الشيعية فى الشمال، بينما يخلو الجنوب المقفر من القبائل الشيعية.

هذه الرؤية قد لا تكون إحدى الحقائق العلمية النهائية، لكنها جديرة بالمتابعة والبحث، وأن القبائل العربية التى اتجهت إلى الكوفة واستقرت هناك كانت أولى القبائل الشيعية، ثم انتشر نطاق الشيعية رويداً رويداً، حتى أقصى نقطة فى الفاو جنوباً، وحيث تمتد الصحراء وراء البر من جهة الفاو يتوقف انتشار الشيعية. أما القبائل السنية التى نزحت إلى العراق من مواطنها فى البادية الجنوبية فقد كانت بعد توطنها تعتنق المذهب الشيعى.

ذكر مؤرخو تلك الفترة معظم القبائل المعروفة التى اعتنقت التشيع آنذاك يستعملون لفظه ترفضت من الرفضة (ومن هنا الخزاعل منذ (١٥٠) سنة، وزبيد منذ (٦٠) سنة، وكعب منذ (١٠٠) سنة، وربيعة منذ (٧٠) سنة.

أما القبائل الأخرى المعروفة أمثال: أبو محمد، بنى عمير، الخزرج، شمر، طوجه، الدفاعة، بنى لام، آل أقرع، البدير، عفك، الجبور، والشليحات، فإنها اعتنقت المذهب الشيعى أيضاً، ولكن لا يعرف على وجه التدقيق كما يقول عبد الله النقيسى التاريخ الذى تم فيه اعتناقهم هذا المذهب.

وقد عزا المؤرخون فى القرن التاسع عشر هذه الظاهرة (اعتناق القبائل النازحة للمذهب الشيعى) إلى نشاط الدعاة والوعاظ الشيعية، الذين كانوا يغادرون الأماكن المقدسة مثل: النجف و كربلاء وسامراء للتبليغ والإرشاد بينهما.

يقول ابن سند البصرى عند كلامه عن قبيلة زبيد: إنها كانت أصلاً قبيلة سنية، غير أنها أصبحت قبيلة شيعية بفضل نشاط الدعاة الذين عملوا بين ظهرانيهم، ويقولون: إنه بعث بالتماس إلى الباب العالى فى اسطنبول يطلب فيه وضع حد لهذا النشاط التبليغى والإرشادى. إننا نعتقد بوجود أسباب أخرى لتشيع القبائل العربية منها: موجة الهجرة التى لا بد أن تكون قد حدثت بعد قرار السلطان سليم الأول إبادة جميع المنتسبين للمذهب الشيعى، المقيمين داخل الدولة العثمانية قبل احتلال البلاد العربية عام ١٥١٧ بتجاه القبائل العربية، حيث يفعل العرف العشائرى المسمى بالدخالة فعلة فى إفساح المجال لقبول القادمين إلى العشائر من المدن أو العشائر الأخرى، بغض النظر عن هويتهم وأسباب لجوئهم إليها، وقد حدث مثل هذه الموجات كما نعتقد بعد مذابح السلطان، وهى المذابح التى كانت تتكرر بين فترة وأخرى.

لمحات عن الحكومات الموالية لأهل البيت عليهم السلام فى العراق

لمحات عن الحكومات الموالية لأهل البيت عليهم السلام فى العراق

فى فترات متفاوتة ومتباعدة من تاريخ هذا الوطن، تسنمت سلطات شيعية سدة الحكم على شكل ولايات تابعة للخلافة أو مستقلة، كولاية عمار بن ياسر فى الكوفة، وسلمان فى المدائن، والمختار الثقفى وغيرهم، فضلاً عن حكومة أمير المؤمنين على عليه السلام التى لا زالت البشرية كلها تفتخر بما آثرها وعدالتها وإنسانيتها النموذجية..

وأثبتنا هنا لمحة سريعة عن الحكومات والرموز السياسية التى بذلت جهوداً لا يستهان بها لخدمة هذا الوطن الغالى، وكانت تعتنق مبادئ أهل البيت عليهم السلام.

بزغ نجم آل بويه فى فارس () فى القرن الرابع الهجرى، حيث استولت الدولة البويهية بعد ذلك على مقاليد الحكم فى بغداد، وبما أن الدولة كانت دولة شيعية فقد أسست المدارس الدينية، ونشرت علوم أهل البيت عليهم السلام، وتم فيها تدريس أغلب العلوم الدينية، فدأب علماء الشيعة فى ذلك الوقت على نشر العلوم فى جميع بقاع العالم، وخصوصاً المناطق المجاورة لبغداد، مثل الحلة والنجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وغيرها من المناطق العراقية، وقد برز الكثير من العلماء الشيعة إبان ذلك العصر، مثل: الشيخ المفيد ()، والشريفين: الرضى () والمرضى ()، والشيخ الطوسى ()؟

وكانت حلقات الدرس تنتقل فيما بينهم، وبعد أيام البويهيين حدثت فتنة كبيرة فى بغداد، وانتقل على أثرها شيخ الطائفة الطوسى رحمه الله عليه بحوزته العلمية من بغداد إلى النجف الأشرف عام ٤٤٨ هـ، إذ لم تعد بغداد ترضى بمقام المرجعية الدينية فيها، وكما لم تعد صالحة أيضاً لاحتضان الحوزة العلمية بين ظهرانيها، فأضحت النجف الأشرف بعدها عاصمة ومركزاً لعلوم أهل البيت عليهم السلام، ومقاماً ومستقراً لكبار علماء الشيعة ومراجعهم العظام (رضوان الله تعالى عليهم).

وهكذا انقلبت الأحوال من حال إلى حال، حتى مجيء هولاء () وغزوه بغداد، وإحداثه الدمار الشديد فيها، إلا أن مذهب أهل البيت عليهم السلام بقى ثابتاً صامداً رغم تلك الهزاهز والابتلاءات العظيمة، بل كان سبباً لإسلام المغول، ومنعهم من الاستمرار فى التدمير، فحينما استتب الأمر لهؤلاء، وفرض سيطرته على بغداد تنفس أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام الصعداء نتيجة لدخول بعض حكام المغول الإسلام ببركة جهود العلماء الكبار أمثال: الخواجه نصير الطوسى ()، والعلامة ()، وابنه () وغيرهم، وإعلان إتباعهم لمذهب أهل البيت عليهم السلام، ومن هؤلاء الحكام: نيقولاوس بن أرغون وسمى بمحمد خدا بنده ()، وكذلك ابنه أبو سعيد بهادر خان، وبعضهم أسلم، ولكن لم يصرح بالتشيع، مثل غازان المسمى محمود () وهو أخو محمد خدا بنده، وبين من لم يطل عهده ليعلم حاله مثل: تكوادر بن هولاء المسمى بأحمد.

٢- الدولة الجلائرية

جلائر: هى سلاله مغولية أنشأها (حسن بزرك) على أنقاض الإيلخانية، حكمت العراق من ٧٤٠ إلى ٨١٣ هـ عاصمتها بغداد، أشهر سلاطينها أويس وابنه أحمد، حكمت هذه الدولة العراق بعد رحيل المغول، وهى دولة شيعية بحتة، ولها بصمات واضحة فى نشر التشيع، وكان زعيم هذه الدولة (حسن الجلائرى) وهو من أمراء المغول وإن لم يكن مغولى الأصل، وقد استمر فى حكم العراق فترة من الزمن، وجاء بعده ولده وحكم العراق، وتعاقبت على حكم العراق مجموعة من أفراد هذه العائلة، وفى عام ٧٦٧ هـ بنى أحد أولاد حسن الجلائرى الحرم الحسينى القائم اليوم.

٣- الدولة الصفوية ()

لقد سجل التاريخ لهذه الدولة خدمات جلية فى انتشار مذهب أهل البيت عليهم السلام فى العراق وإيران وجميع المناطق المجاورة، وهى دولة علوية شيعية حكمت العراق عام ٩١٠ هـ، وأول من استولى على حكم العراق من الصفويين هو (الشاه إسماعيل الأول)، وقد دارت بينه وبين العثمانيين معارك ضارية، وذلك لطمع العثمانيين فى السيطرة على العراق، فانتصر العثمانيون على الدولة الصفوية عام ٩٤١ هـ أيام (الشاه طهماسب الأول)، ثم عاد الصفويون وحكموا العراق ثانية عام ١٠٣٢ هـ وكان ذلك على يد (الشاه عباس الأول)، ثم عاد العراق تحت السيطرة العثمانية فى عام ١٠٤٥ هـ، وحكم مراد خان الرابع العراق بعد الصلح الذى تم بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، وشرط الصفويون على الدولة العثمانية بموجب هذا الصلح: أن تحكم الدولة العثمانية العراق دون التعرض للشيعة والعتبات المقدسة، ولكن بعدما استقر الحكم للدولة العثمانية نكث عهدها، فحاربت التشيع فى جميع أرجاء العراق، وذلك بتحريض من بعض الحاقدين على مذهب أهل البيت عليهم السلام.

٤- الدولة الحمدانية

توالى على إدارة الموصل إمارتان شيعيتان، إحداهما إمارة آل حمدان، وكان أميرهم أبا الهيجاء عبد الله بن حمدان، والد سيف الدولة وناصر الدولة، واستمر أمراء هذه الإمارة فى إدارة الموصل إلى فترة طويلة حتى انقضت هذه الإمارة، وقتل آخر أمرائها (عدة الدولة غضنفر) فى عام ٣٦٩ هـ، والحمدانيون: أسرة عربية، تولت الموصل والجزيرة فى زمن العباسيين ثم استقلوا فسطوا سيادتهم على شمال سوريا ٣١٧٣٩٤ هـ، أسسها حمدان بن حمدون شيخ قبيلة تغلب فى ماردن ٨٩٢م، وسع حدود الإمارة ابنه عبد الله وحفيده سيف الدولة أمير حلب، انقرضت هذه الإمارة بموت سعيد الدولة بن سعد الدولة بن سيف الدولة.

٥ دولة آل المسيب

تلت الدولة الحمدانية حكومة شيعية ثانية، هى إمارة آل المسيب، التى استولت على الموصل فأفرهم بها (بهاء الدولة البويهى)، وقد كانوا من أمراء نصيبين، واستمرت إمارتهم إلى القرن الخامس الهجرى، إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبي، ومن بعده سلالة حيث ضربوا هذه الإمارة، وشنوا عليها الغارات الكثيرة، ومن ثم أعقبهم بالعداء الطائفى السلطان العثمانى سليم الثانى، الذى أذاق أهل الموصل فى عهده أنواع البلايا والمصائب الطائفية. وسار على نهجه السلطان مراد الرابع، فقتلوا على هذه الإمارة، وظل كثير من أهل الموصل على مذهبهم، ولكن على تكتم شديد خوفاً من مطاردة وقتل السلطان لهم، واليوم يعرف البعض من الموصلين آباراً فى الموصل ملئت من قتلى الشيعة، وآخرين ردم عليهم البناء).

لقطات مشرقة عن رموز الحكم الشيعة فى العراق

أمير المؤمنين عليه السلام:

أولهم أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام سيد الشيعة وإمامها، وزير رسول الله صلى الله عليه و اله، فقد كان معنى الوزارة مستجمعاً فيه لأنها من المؤازرة وهى المعاونة، فإنه لم يزل مؤازراً له صلى الله عليه و اله من مبدأ رسالته إلى حين وفاته، أول من أسلم معه، وبات على فراشه ليلة الهجرة، وأدى أمانته، وحامى عنه ونصره فى جميع حروبه، وقضى دينه وأنجز عدااته ووصاياها، وقال فيه رسول الله صلى الله عليه و اله:

أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدى (١)، وقال موسى عليه السلام: **وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِى هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي (٢)**، **؟ وَأَخِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا أَخَى بَيْنَ أَصْحَابِهِ شَدًّا لِأَوَاصِرِ هَذِهِ الْوِزَارَةِ، وَقَالَ: عَلِيٌّ مِنْ بِنْتِ هَارُونَ أَسَى مِنْ بِنْتِي (٣)**، منبهاً على هذه الوزارة، وفى ذلك يقول أبو تمام:

أخوه إذا عد الفخار وصهره

فما مثله أخ وما مثله صهر

وشد به أزر النبي محمد

كما شد من موسى بهارونه الأزر (٤)

وقال الصفي الحلبي:

أنت سر النبي والصهر وابن ال

عم والصنو والأخ المستجاد
لو رأى مثلك النبي لآخا
ه وإلا فأخطأ الانتقاد

عبد الله بن عباس

ومنهم عبد الله بن العباس أمير البصرة في خلافة علي عليه السلام، وإخوته عبيد الله، وقثم أميراً مكة واليمن في خلافته، وفيهم يقول أبو فراس الحمداني:
أينكر الحير عبد الله نعمته
أبوكم أم عبيد الله أم قثم
وأول وزير لأول خليفة من بني العباس أبو سلمة الخلال حفص بن سليمان الهمداني الكوفي الملقب وزير آل محمد، كان وزير السفاح ثم لما علم أنه يدعو إلى آل علي قتله غيلة، فقال فيه الشاعر:
إن الوزير وزير آل محمد
أودي فمن يشناك عاد وزيرا

عبد الله بن النجاشي

ومنهم: أبو بجير الأسدي البصري عبد الله بن النجاشي، وكان من أعظم الأمراء في عهد المنصور، وخبره مذكور في ترجمة المنقول عن تلخيص أخبار شعراء الشيعة للمرزباني، وكان شديد التصلب في تشيعة (المائة الثانية).

محمد بن الأشعث

وزير الرشيد، له خبر في القبض على الإمام موسى بن جعفر عليه السلام يدل على تشيعة (المائة الثانية).

علي بن يقطين

من وزراء الرشيد، كان من خيار الشيعة (المائة الثانية).

يعقوب بن داود

وزير المهدي العباسي، في الفخرى: قال الصولي: كان يعقوب بن داود يتشيع ١٨٦هـ.

أبو الفضل الاسكافي

جعفر بن محمود وزير للمعتز والمهتدي، في الفخرى: كانوا ينسبونه إلى التشيع (المائة الثالثة).

طاهر بن الحسين الخزاعي

أمير خراسان في عهد المأمون وفاتح بغداد، وهذا معنى قول دعبل الخزاعي:
أ و ما رأى بالأمس رأس محمد

أ يسومني المأمون خطئة عاجز
 قتلت أخاك وشرفتك بمقعد
 إني من القوم الذين أكفهم
 في نسمة السحر(): كان متشيعاً، ذكر أن الحسن بن سهل أراد أن يندبه لحرب أبي السرايا فرفعت إليه رقعة فيها:
 وأفضل كيدك الرأي الرصين
 قناع الشك يكشفه اليقين
 بحبهم وطاعتهم يدين
 أ تبعث طاهراً لقتال قوم
 فرجع عن إرساله وأرسل هرثمة بن أعين ٢٠٧ هـ.

عبيد الله بن عبد الله بن طاهر

وحفيده أبو أحمد، في تاريخ بغداد() للخطيب: ولي بغداد وخراسان، وحدث عن أبي الصلت الهروي، وفي نسمة السحر(): كان جده متشيعاً كحفيده المذكور ٢٠٠ هـ.

أبو الحسن علي بن الفرات

تولى الوزارة للمقتدر ثلاث دفعات، في الفخرى: لما جرت فتنة ابن المعتز ثم استظهر المقتدر عليه استوزر ابن الفرات، فسكن الفتنة ودبر الدولة في يوم واحد، وأحضرت إليه رقاع لجماعة أرباب الدولة تتضمن ميلهم إلى ابن المعتز، فأمر بإحراقهم ولم ينظر فيها لثلاث يتغير عليهم ويتغيروا عليه، وبنو الفرات كلهم شيعة. قتل ٣١٣ هـ.
 وأبو الفضل جعفر بن الفرات وزر للمقتدر (المائة الرابعة).
 وابنه أبو الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات وزر للراضي (المائة الرابعة).
 وبنو بويه ملوك العراق وفارس وكفاهم مفخرة عضد الدولة.
 والوزير المهلبى الحسن بن هارون وزير معز الدولة بن بويه ٣٥٢ هـ.

أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد

وزير ركن الدولة علي بن الحسن ابن بويه والد عضد الدولة، قرأ علي أحمد بن إسماعيل سمكة أحد علماء الشيعة كما في فهرست الشيخ())، وقرأ عليه صاحب بن عباد ٣٥٩ هـ.
 وابنه أبو الفتح، ولي الوزارة له بعد أبيه ثم قتل ٣٦٦ هـ.

الصاحب إسماعيل بن عباد

كافي الكفاء، ولي الوزارة ثمانى عشرة سنة وشهراً للمؤيد الدولة وأخيه فخر الدولة ابني ركن الدولة بن بويه، وقيل فيه:
 موصلة الإسناد بالإسناد
 ورث الوزارة كابراً عن كابر
 رته وإسماعيل عن عباد

يروى عن العباس عباد وزا

أبو العلاء بن بطة

وزير عضد الدولة البويهى، عن الشيخ عبد الجليل الرازى: إنه كان شيعياً صحيح الاعتقاد، (أواخر المائة الرابعة).
وأحمد بن إبراهيم الضبى وزير فخر الدولة بن بويه ٣٩٩ هـ.

أبو على الحسن بن أستاذ هرمز

عميد الجيوش، وزير بهاء الدولة الدليمى، صنف السيد مرتضى الانتصار بطلب منه ٤٠٩ هـ.

الوزير المغربى

أبو القاسم الحسين بن على المعروف بالوزير المغربى، من ولد بلاس بن بهرام جور، ذكره النجاشى (١) فى مؤلفى الإمامية، قال ابن خلكان (٢): كان وزير العبيدى ثم كتب لمعتمد الدولة قراوش أمير بنى عقيل بالموصل، ثم وزر للملك شرف الدولة البويهى فى بغداد، ثم وزر لأحمد بن مروان سلطان ديار بكر حتى مات وحمل بوصية منه إلى مشهد أمير المؤمنين عليه السلام فدفن فيه ٤١٨ هـ.

أبو سعد أو سعيد منصور بن الحسين الآبى

صاحب نثر الدرر، فى معجم البلدان (٣): ولى أعمالاً جليلاً، وصحب الصحاب بن عباد، ثم وزر لمجد الدولة رستم بن فخر الدولة بن ركن الدولة، وكان من جلة الوزراء ٤٢٢ هـ.

الخواجه نظام الملك:

أبو على حسن بن على بن إسحق الطوسى، وزير السلطان ألب أرسلان السلجوقى، قتل ٤٨٥ هـ.

عميد الملك

أبو نصر الكندرى محمد بن منصور بن محمد وزير طغرل بك السلجوقى، عن تاريخ ابن كثير الشامى (٤): إنه نص على تشيعه.
وسعد الملك وزير السلطان محمد السلجوقى.

وتاج الملك أبو الغنائم القمى وزير السلطان ملكشاه السلجوقى.

وشرف الدين أبوطاهر بن سعد القمى وزر لملكشاه أيضاً.

وأبو نصر أحمد الكاتب الكاشى وزير السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه السلجوقى.

وابنه فخر الدين طاهر، وزير السلطان ألب أرسلان بن طغرل بن محمد بن ملكشاه.

وابنه معين الدين بن فخر الدين وزر لألب أرسلان أيضاً.

وآل جوين، منهم الصحاب الأعظم شمس الدين محمد الجوينى الملقب بصاحب الديوان، وزر للسلطان محمد خوارزم شاه وللسلطان جلال الدين.

والصاحب المعظم الأمير الرشيد بهاء الدين محمد بن صاحب الديوان، صنف الشيخ ميثم البحرانى شرح نهج البلاغة باسمه، وصنف الحسن بن على الطبرسى الكامل البهائى فى التاريخ باسمه.

وأخوه الصاحب شرف الدين هارون بن صاحب الديوان، قام مقام أخيه فى الوزارة.
وأبو الحسن بن محمد بن فطير الكاتب الوزير المشهور، عن ابن كثير الشامى فى تاريخه () أنه قال: كان وزير العراق، وكان ينسب إلى التشيع، وهذا كثير فى أهل تلك البلاد.
وأبو شجاع ظهير الدين محمد بن الحسين الهمدانى، وزر للمقتدى العباسى، وفى الفخرى: طلب جلال الدولة ملكشاه من المقتدى عزله، فعزله وفاته ٥١٣ هـ، الكامل ٤٨٨ هـ.
وبنو حمدان: أمراء حلب والموصل والعواصم، منهم:
سيف الدولة على بن حمدان، وابنه سعد الدولة، وابن عمه أبو فراس الشاعر المعروف، وأخوه ناصر الدولة، وغيرهم.
وبنو مزيد: أمراء الحلّة، منهم:
الأمير سيف الدولة صدقة بن ديبس الأسدى صاحب الحلّة السيفية المنسوبة إليه، وابنه ديبس ٥٢٩ هـ، وأخوه بدران بن صدقة.
وأبو شروان بن خالد بن محمد القاشانى وزير المسترشد العباسى، عن ابن كثير الشامى (): النص على تشيعه ٥٣٢ هـ.
وأبو المعالى هبة الله بن محمد بن المطلب، وزر للمستظهر العباسى، فى الفخرى: كان من علماء الوزراء وأفاضلهم وأخيارهم، وعن جامع التواريخ النص على تشيعه، وأنه لذلك لم يرض بوزارته محمد ملكشاه، فكتب إلى الخليفة: كيف يكون وزير خلفية الوقت رافضياً، وكرر الكتابة فعزل، فتوسل إلى السلطان محمد بن ملكشاه فاشترط أن لا يخرج عن مذهب أهل السنة والجماعة فى وزارته، وكتب إلى المستظهر، فأعاده (أوائل المائة السادسة).
ويحيى بن سعيد بن هبة الله الشيبانى البغدادي ٥٩٤ هـ.
ومؤيد الدين محمد بن عبد الكريم القمى، فى الفخرى: وزر للناصر، ثم للظاهر، ثم للمستنصر، كان بصيراً بأمر الملك، خبيراً بأدوات الرياسة، جلدأ على ممارسة الأمور الديوانية ٦٢٩ هـ.
ومؤيد الدين أبو طالب محمد بن أحمد العلقمى الأسدى وزير المستعصم آخر خلفاء بنى العباس.
والخواجة نصير الدين محمد بن الحسن الطوسى، من أعظم علماء المعقول والمنقول وزير الدولة المغولية ٦٧٣ هـ، الذى كافح المغول بحركة فكرية واسعة ضدهم وتمكن من النفوذ إلى أعماق حركتهم وتغيير منظومتهم الفكرية باعتناقهم الإسلام.
والأمير نعمه الله الحلبي من العلماء، كان شريكاً فى الصدارة فى سلطنة الشاه طهماسب الصفوى ٩٤٠ هـ.

من المدن المركزية الشيعية فى العراق

الكاظمية

أو بلد الكاظمين، ؟ بلد كبير كثير الخيرات، وهى التى كان يقال لها: مقابر قريش، وباب التبن، ولما دفن بها الإمامان موسى بن جعفر الكاظم، وحفيده محمد بن على الجواد ؟ صارت حضرتهما مزاراً، وسكن الناس فى جوارهما حتى صارت بلدة كبيرة، وجميع أهلها شيعه، وخرج منها كثير من أعظم العلماء.

كربلاء المقدسة

مدينة كبيرة كثيرة الخيرات، فيها مدفن السبط الشهيد ريحانة رسول الله صلى الله عليه و اله الحسين بن على عليه السلام، أهلها كلهم شيعه، وتضم حوزة علمية عظيمة تخرج منها آلاف العلماء والأدباء والمفكرين، أسسها حميد بن زياد النينوى الدهقان حوالى عام ٣٠٠ هـ أو قبله، وتوفى عام ٣١٠ هـ، كما ذكر فى (أعيان الشيعه) مادة دهقان.

كرخ بغداد

قال ياقوت فى معجم البلدان(): كانت الكرخ أولاً- فى وسط بغداد والمحال حولها، فأما الآن فهى محلة وحدها مفردة فى وسط الخراب، وحولها محال إلا أنها غير مختلطة بها، وأهل الكرخ كلهم شيعة إمامية.

الكوفة

وشهرتها تغنى عن وصفها، وهى معدن الشيعة ومحبي أهل البيت عليهم السلام، اشتهرت بذلك قديماً وحديثاً. وتكلم رجل على الصادق جعفر بن محمد عليه السلام فقال له آخر: لو تكلمت بهذا فى الكوفة لأخذتك النعال من كل جانب، ولما ظهرت دولة بنى العباس بالكوفة بنى السفاح الهاشمية، ثم انتقل عنها المنصور لقربها من الكوفة؛ لكون هوى أهلها هوى أهل البيت عليهم السلام.

وفى معجم البلدان() عند ذكر خراسان: أن محمد بن على بن عبد الله بن عباس لما أرسل دعواته نهاهم عن بلدان منها الكوفة، وقال: إن هناك شيعة على وولده، وأمرهم بقصد خراسان.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام: هذه مدينتنا ومحلنا ومقر شيعتنا ()، وفى نهج البلاغة() عند ذكر الكوفة: وإنى لأعلم أنه ما أراد بك جبار سوءاً إلا ابتلاه الله بشاغل، ورماه بقاتل.

قال قطب الدين محمد بن الحسين الكيدرى فى شرح النهج(): فمن الجبابرة الذين ابتلاهم بشاغل: زياد، وقد جمع الناس فى المسجد ليلعن عليه السلام فخرج الحاجب، وقال: انصرفوا فإن الأمير مشغول، وقد أصابه الفالج فى هذه الساعة، وابنه عبيد الله أصابه الجذام، والحجاج تولدت الحيات فى بطنه حتى هلك، وعمر بن هبيرة وابنه يوسف أصابهما البرص، وخالد القسرى حبس فطولب حتى مات جوعاً، وأما الذين رماهم الله بقاتل: فعبيد الله بن زياد، ومصعب بن الزبير، وأبو السرايا وغيرهم قتلوا جميعاً، ويزيد بن المهلب قتل على أسوء حال.

وعن الصادق عليه السلام أنه قال فى الكوفة:

تربة تحبنا ونحبها ().

وعنه عليه السلام: اللهم ارم من رماها، وعاد من عادها ()، وعنه عليه السلام: أما أنه ليس من بلد من البلدان أكثر محباً لنا من أهل الكوفة ().

وعن ابن كثير() أنه قال فى بيان أحوال جعفر بن فطيرا وزير العراق: وكان ينسب إلى التشيع، وهذا كثير فى أهل تلك البلاد. وقال المؤرخون: إنه لما ولى زياد العراق، وتتبع الشيعة لم يكن أشد بلاء من أهل الكوفة لكثرة من بها من الشيعة، ثم إن الكوفة ضعفت بعد انتقال الخلافة إلى بغداد، ثم خرجت واليوم فيها كثير من العمران وجميع أهلها شيعة.

الحلة

وتسمى الحلة الفيحاء والسيقية والمزيدية، والسيقية نسبة إلى الأمير سيف الدولة صدقة بن ديبس المزيدى الذى بناها، والمزيدية نسبة إلى بنى مزيد قبيلته، وموقعها بين بغداد والكوفة، ولها جانبان والفرات بينهما، وكان سيف الدولة هذا من الشيعة، وتشيع أهل الحلة مشهور معروف من قديم الزمان، وكانت دار العلم للشيعة فى القرن الخامس وما بعده وإليها الهجرة، وخرج منها جماعة من أجلاء علماء الشيعة وفقهائهم وأدبائهم.

ثم انتقل الدرس منها إلى كربلاء والنجف فى الأعصر الأخيرة، ثم انحصر فى النجف، وكانت النجف دار العلم قبل الحلة، وبغداد قبل

النجف، وكانت الحلة متصرفية في دولة العثمانيين، ثم جعلت قائمقامية ونقلت المتصرفية إلى الناصرية في عهدهم. قال ياقوت (:): الحلة بالكسر ثم التشديد، وهو في اللغة القوم النزول وفيهم كثرة، والحلة علم لعدة مواضع أشهرها حلة بنى مزيد مدينة كبيرة بين الكوفة وبغداد، كانت تسمى الجامعين أول من عمرها ونزلها سيف الدولة صدقة بن منصور بن ديبس بن علي بن مزيد الأسدي، وكانت منازل آباءه الدور من النيل، فلما قوى أمره واشتد أزره وكثرت أمواله لاشتغال الملوك السلجوقية بالحروب بينهم انتقل إلى الجامعين موضع في غربى الفرات ليعبد عن الطالب، وذلك في المحرم سنة ٤٩٥هـ وكانت أجمه تأوى إليها السباع، فنزل بها أهله وعساكره، وبنى بها المنازل الجليدة والدور الفاخرة وكذلك أصحابه، فصارت ملجأ وقصدها التجار فصارت أفخر بلاد العراق وأحسنها مدة حياته، فلما قتل بقيت على عماراتها، فهي اليوم قصبة تلك الكورة.

وقال ابن الأثير (:): في سنة ١٩٥هـ بنى سيف الدولة صدقة بن مزيد الحلة بالجامعين وسكنها، وإنما كان يسكن هو وآباءه قبله في البيوت العريضة. وكان قد شق جدولاً صغيراً من الفرات من عند بلد المسيب إلى الكوفة ليسقى أهل النجف إذ لا ماء لهم للشرب وكان أغنياؤهم يجلبون الماء من الكفل، وفقراؤهم يشربون ماء الآبار المالح وذلك بنفقة امرأة من الشيعة هندية مثرية فنسب النهر إليها فقبل نهر الهندي، وكان أوله ما يدير الرحي، فما زال يكبر لرخاوة الأرض حتى صار بقدر النهر الذى يذهب إلى الحلة، وصار يقال له: شط الهندي وللآخر: شط الحلة.

وقسم شط الهندي إلى أقسام أحدهما يمر بالكوفة، والباقي يسقى مزارع وأراضى كثيرة كلها عرف بالهندية، وحدثت عليه قرى وبلدان كثيرة مثل طويريج وغيرها، ثم جعل شط الهندي يزيد وشط الحلة ينقص حتى كاد يتحول الفرات كله إلى شط الهندي، وجعل شط الحلة يبس في الصيف الذى هو وقت الحاجة إلى السقى، وانقطعت منه زراعة الأرز، واقتصر أهله على زرع بعض الشعير ونحوه، وكاد يبس نخله فجلا أكثر أهله عنه، وكادت الحلة تخرب فاهتمت لذلك الدولة العثمانية، وانقطع عن خزيتها قسم كبير من الخراج لخراب المزارع، فأرسلت المهندسين والبنائين، وحشرت الأهلين سد عند بلد المسيب، وجلبت الأحجار فى السفن فى الفرات من الأرض الحديثة.

واجتهدت فى السد بالأحجار والنورة حتى تم السد، وجرى الماء إلى الحلة وعاد من نرح منها إليها، فلما زاد الشط أيام الربيع نسف ذلك السد، وعاد إلى أصله فاجتهدت فى سده ثانياً بما هو أحكم وأتقن من الأول، فوضعت فى جانبيه الأخشاب العظيمة المجلوبة من الهند، كصواري المراكب وأغرقت بينها السفن بما فيها من الأحجار وألقت الصخور العظيمة حتى تم السد، وجعلت له منافذ للماء، وعلمت وليمة للأمراء والعساكر، وجلسوا على السد يأكلون، وبينما هم كذلك إذ انتسف السد بهم وما خلص من وقع إلا بالجهد.

فلما عجزت عن سده استدعت مهندس الرى الإنكليزى بمصر، فحضر وبقي يدرس ذلك نحو سنتين حتى ظنت به الظنون، وبعدها حفر حفراً فى اليابسة قريباً من الشط حتى وصل إلى الماء، ثم نرجه بالآلات الرافعة وبنى هناك سداً فى اليابسة، وجعل لتلك المنافذ أبواباً من الحديد ترفع بالآلات متى أريد وتنزل، ثم حفر أمام ذلك السد ووراءه حتى وصل إلى الشط وأجرى فيه الماء، فاستقام ومشت فوقه سكة الحديد بعد الاحتلال الإنكليزى، وكان الإنكليز عالمين بأنهم سيحتلون العراق فأوصوه بإحكام الصنعة، ودفعت الدولة العثمانية الخرج وأخذته الإنكليز غنيمة باردة، إذ لم تطل المدّة على عمارة هذا السد، حتى وقعت الحرب العامة واحتل الإنكليز العراق، وتشيع أهل الحلة مشهور معروف.

سامراء

ويقال سر من رأى، ولعل سامراء مخفف منها، بناها المعتصم سنة ٢٢١هـ وسكنها بجنوده لما ضاقت بهم بغداد، فصارت مدينة عظيمة ولم تزل فى تناقص حتى أصبحت قرية، وكثرت فيها الشيعة لما توطنها الإمام الميرزا الشيرازى السيد محمد حسن وصارت إليها الرحلة من الآفاق، وكانت فيها فى عصره مدرسة عظيمة للشيعة فى العلوم الدينية، وبعد وفاته سنة ١٣١٢هـ تناقص عدد

الشيعة فيها، واليوم فيها الكثير من الشيعة وجماعة من العلماء وطلاب العلوم الدينية.

الخالص

فى معجم البلدان(): اسم كورة عظيمة من شرقى بغداد إلى سور بغداد، وأهل الخالص اليوم كلهم أو جلهم شيعة.

البصرة

مدينة بالعراق مصرها عتبة بن غزوان، وكان فى زمن أمير المؤمنين على عليه السلام أكثر أهلها عثمانية، وقد حاربه أهلها فى واقعة الجمل، وخطبهم بعد فتحها فتغير أهلها كثيراً، واليوم جل أهل البصرة شيعة إمامية مخلصون فى ولاء أهل البيت عليهم السلام.

بغداد

ويقال بغذاذ وبغدان، وتسمى دار السلام.

فأما الزوراء فهى مدينة المنصور خاصة.

قيل: اسمها فارسى تفسيره (بستان رجل) فباغ البستان وداد اسم رجل، أو (أعطى بستاناً) فباغ البستان وداد أعطى، وقيل: أهدى لكسرى غلام شرقى يعبد الأصنام فاقطعه مكانه فقال: بغ داد أى الصنم أعطانى، بناها المنصور العباسى لما ترك مدينة الهاشمية التى أحدثها قرب الكوفة، يغلب عليها التشيع لآل أبى طالب.

ولبغداد جانبان: غربى ويسمى الكرخ أيضاً لمحله مخصوصه منه، وفيه مدينة المنصور، وهى أول ما بنى فى بغداد، وشرقى ويسمى الرصافة ويفصل بينهما دجلة. والشرقى أول من بنى به المهدي بن المنصور.

والشرقى له جانبان: غربى وهو المعروف اليوم بباب المعظم، وشرقى وهو المعروف اليوم ب (باب الشرجى) والجيم مقلوبة عن القاف، وباب الشيخ الواقع على طريق سلمان، قال ياقوت(): بغداد أم الدنيا وسيدة البلاد.

والتشيع فى بغداد قديم من حين إنشائها، فإن التشيع كان قد انتشر فى أقطار الأرض، وكانت محلة الكرخ فى عهد العباسيين كلها شيعة، وكثر التشيع فى بغداد فى عصر البويهيين، واليوم نحو نصف أهل بغداد شيعة.

الموصل

يفتح الميم بوزن منزل، مدينة عظيمة من مدن العراق على طرف دجلة، فى مجالس المؤمنين():

إن أهلها فى أكثر الأزمنة شيعة خصوصاً أيام سلطنة آل حمدان، وإلى الآن فيها محلة أهلها شيعة، وفى أيام علاء الدولة الرقاشى الذى كان حاكم دزفول من قبل الشاه عباس جرت منافرة بينه وبين الشاه، وذهب إلى السلطان سليمان العثمانى فولاه الموصل، وكان فى كل سنة يحصل نزاع أيام عاشوراء بين السنة والشيعة، فاتهم علاء الدولة تلك السنة بمساعدته الشيعة لمشاركة المذهب، فعزله السلطان وولاه بعض ديار العراق، والى الآن يوجد فى الموصل وجهاتها كثير من الشيعة.

النجف الأشرف

أو الغرى مشهد مولانا أمير المؤمنين عليه السلام كان ولا يزال مقر الشيعة وصار دار العلم منذ أكثر من ألف عام().

الفصل الثانى دورات الإحصاء السكانى

الفصل الثانى دورات الإحصاء السكانى

الإحصاءات لغة الواقع الملموس والأرقام بيان للحقائق الناصعة؟
مؤسسات الإحصاء العلمىة أجمعت على الأثرية الشيعية فى العراق

تقديرات أولية

ورد فى كتاب (الأثرية الشيعية فى العراق):

لقد كان العراق يعرف بأنه بلد شيعى، وكذلك اليوم، فهو بلد شيعى تسكنه الأثرية الشيعية. وإليك التقسيم الآتى:
أولاً: مناطق العتبات المقدسة باستثناء سامراء.

١: النجف الأشرف.

٢: كربلاء المقدسة.

٣: الكاظمية.

إن الأغلبية السكانية لهذه المناطق هم من الشيعه، وإذا وجد فيها البعض من المذاهب الأخرى أو الأديان فهو نادر أو قليل جداً خاصة فى كربلاء والنجف.

ثانياً: المناطق الجنوبية:

١: البصرة.

٢: العمارة.

٣: الناصرية.

فهذه المناطق كسابقاتها من مناطق العتبات المقدسة نسبة الشيعه فيها حوالى ٩٩.٩٪.

ثالثاً: بغداد، والتي تعتبر عاصمة الدولة العراقية فى الوقت الحاضر، والأغلبية فيها للمذهب الشيعى، وتشكل الشيعه فيها ٧٥٪ تقريباً.

وفى بعض المناطق من العاصمة تشكل الشيعه ٩٩.٩٪ من سكانها، مثل: مدينة الكاظمية، والثورة، والكرخ، والبياع، وغيرها.

رابعاً: بعض المحافظات الوسطى، مثل: الكوت والحلة والديوانية يمثل الشيعه فيها ٩٩٪ من نسبة السكان تقريباً، والبعض الآخر مثل

الساو، يشكل الشيعه ٩٠٪، أما محافظة ديالى فنسبة الشيعه فيها ٨٥٪، أما الرمادى وتكريت فالأغلبية فيها سنية، ويوجد الشيعه أيضاً

فى هاتين المحافظتين بأعداد واضحة.

خامساً: المحافظات الشمالية، أربيل والسليمانية ودهوك، والأغلبية فيها للمذهب السنى، وأيضاً يوجد الشيعه فيها بأعداد كبيرة.

أما فى كركوك والموصل فالشيعه فيها حوالى ٤٠٪ تقريباً.

ولكن ورغم هذه النسبة، وما يمثله الشيعه من أثرية فى سكان العراق، إلا أنهم خارج المناصب العليا فى الدولة، وأصبحت المناصب

والحقائب الوزارية وزمام القوة هى بيد الأقلية، رغم أن القوانين والأنظمة وحتى الوضعية منها تعطى الحق لمن يمثل الأثرية فى إدارة

شؤون البلاد، مع مراعاة حقوق الأقلية وعدم ظلمهم.

نسبة الأثرية فى القرن الماضى:

وورد فى كتاب (جولة فى ربوع الشرق الأدنى) المطبوع بمصر، الطبعة الثانية عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٦م لمؤلفه السائح المصرى محمد

ثابت، وهو المدرس الأول للعلوم الاجتماعيه بمدرسة القبة الثانويه بمصر، قال حول نسب الشعب العراقى بعد زيارته للعراق وأن

الأغلبية هم من الشيعة: ... أما الحكومة فتعاضد السنين لأنهم أكثر ثقافته (!) من جهة؛ ولأن الإنجليز أميل إلى معاضدة الأقليات من جهة أخرى، لذلك ترى أن أكثر المتصرفين والوزراء من السنين، وأضاف فى الهامش: كان العراق دون ثلاثة ملايين، منهم مليون وربع من الشيعة، ومليون من السنين، وربع مليون من الأكراد، والباقي يهود ومسيحيون ويزيديون وصائبية... وأصل كلامه صحيح لا نقاش فيه، وعلق العلامة الحجة السيد محسن الأمين رحمه الله عليه، وهو الخبير المتضلع فى مثل هذه الأمور بقوله: وأقول: إن الشيعة فى العراق يشكلون سبعين فى المائة، والباقي من السنين وبقية الطوائف، والأكراد سنون فلا وجه لمقابلتهم بهم (٠)....

وإنما ذكر رحمه الله عليه الأكراد واعتبرهم سنين باعتبار أغليتهم، وإلا فإن الأكراد الفيلىين كلهم شيعة، ونسبتهم كبيرة فى الوسط الكردى.. فالشيعة تاريخياً كانوا على طول الخط هم الأكثرية الشاخصة والواضحة فى العراق، وهم الشريحة المضطهدة والمغلوبة على أمرها والمصادرة حقوقها دوماً..

و الاعتراف من الأستاذ المصرى له قيمته، وهو رجل سنى جاء إلى العراق ليرى بعينه ما فيه من حقائق ليؤلف كتابه المذكور.. وهو فى كتابه (جولته فى ربوع الشرق الأدنى) يحاول تسجيل مآخذة على الشيعة، ومع ذلك يعترف بأكثريةهم فى العراق، وبطائفية الحكومة القائمة آنئذ وإسناد الإنجليز لها، منذ قيام الدولة العراقية الحديثة.

وثيقة تاريخية ل (المس بيل) تعترف بالأكثرية

كنت مشغولة فى الأسبوع الماضى حول قانون الانتخابات الذى عرض يوم الاثنين على مجلس الوزراء، وقد عارض المجلس تمثيل العشائر لأن ذلك يعنى كما أخبرنى عبد المجيد الشاوى بحق بأن أكثرية العشائر شيعية، مما يعنى أن الشيعة سيسيرون على المجلس، ولهذا لم تسمح الدولة العثمانية بتمثيل الشيعة مطلقاً سواء كانوا من العشائر أم من أبناء المدن، وفى اليوم الثانى زارنى ساسون أفندى وداوود يوسفانى وابدأ ذلك. المس بيل

رسالة فى ١٨ كانون الأول سنة ١٩٢٠ النص الإنكليزى: ج ٢ ص ٥٧٩.

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة

يقول الأستاذ حسن العلوى: أما بعد تأسيس الدولة العراقية، فالشيعة العرب يشكلون الأغلبية المطلقة، بينما لم تكن نسبة السنة فى العراق تصل إلى ١٩٪، وهنا يكمن السبب فى اختيار الإنكليز زعيم السنة فى العراق لإدارة الحكومة دون دعوة أحد من الشيعة، فضلاً عن الموقف الصارم الذى اتخذته الشيعة من الاحتلال البريطانى، وتحريم فقهاءهم الاشتراك فى أية حكومة عراقية خاضعة لإدارة البريطانيين.

وكان البريطانيون على صواب فى انحيازهم لمذهب الأقلية التى ستبقى دائماً بحاجة إلى سند خارجى يحميها من سيطرة الأغلبية، وهو الموضوع المثالى لسياسة ترمى إلى إبقاء العراق تحت الهيمنة الاستعمارية. وقد ثبت نجاح هذه السياسة رغم أن الضحية فيها من معظم العراقيين.

إن تمحور السلطة فى الأقلية.. عشيرة.. أقلية مذهبية.. حزب.. أقلية عنصرية.. عائلة.. يجعل اللجوء إلى الاستبداد، ليس أمراً مفروغاً منه، بل موضوعياً أيضاً؛ ذلك أن اعتماد تمثيل برلمانى صحيح من شأنه أن ينقل السلطة ذاتياً إلى أصحاب الأغلبية. ولهذا لا يمكن لحاكم الأقلية أن يفكر بانتهاج أسلوب ديمقراطى ينتهى بانتزاع السلطة من بين مخالفه. إن الاستبداد حصيلة طبيعية لحكم الأقلية، وليس هو صفة خاصة بمذهب دينى أو قومى معينة (٠).

تقرير الكاتب الروسي كوتلوف

ويؤكد الكاتب الروسي ل. ن. كوتلوف في كتابه (ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق) الذي ألفه العام ١٩٥٨، أن الشيعة يشكلون الأغلبية في العراق (١).

تقرير مركز ابن خلدون - القاهرة

وبالرغم من أن معظم الأرقام تشير إلى أن نفوس الشيعة العرب يتراوح ما بين ٦٠ و٦٥ بالمائة من سكان العراق، وبعض الأرقام تزيد من هذا المعدل أو تنقص منه، إلا أن مركز ابن خلدون في القاهرة يشير في تقرير له عام ١٩٩٩ إلى أن الشيعة يمثلون ٥٢ بالمائة من سكان العراق.

تقرير لجنة مراقبة الشرق الأوسط لحقوق الإنسان

وجاء في تقرير أصدرته (لجنة مراقبة الشرق الأوسط لحقوق الإنسان) ومقرها نيويورك - وهي منظمة حقوقية غير حكومية - في تقريرها الدولي العام ١٩٩١، أن الشيعة يشكلون نسبة ٥٠ إلى ٥٥ بالمائة من نفوس العراق البالغ ١٦ مليون نسمة حسب تقديرات عام ١٩٨٦، فيما يبلغ السنة العرب ٢٠ بالمائة، والأكراد بين ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من السكان حسب تقدير المؤرخة فيب مار (١).

تقرير الموسوعة البريطانية

وتقدرهم الموسوعة البريطانية بنحو ٥٣ بالمائة، إذ جاء فيها تحت عنوان: (الدين في العراق) أن: أكثر من ٨٠ بالمائة من العراقيين يتكلمون العربية وهي اللغة الرسمية، وتقريباً ١٥ بالمائة يتكلمون الكردية، والبقية هي للغات الأقليات كالتركية والتركمانية والآشورية. كما أن ٥٣ بالمائة من شعب العراق هم من الشيعة، وحوالي ٤٢ بالمائة من السنة، والشيعة هم عرب مع قلة من التركمان، بينما السنة هم من العرب والترك والتركمان والكرد (١).

لكن الواقع يؤكد أن الشيعة يتشكلون من أربع قوميات على الأقل: فالأكراد الفيليون كلهم شيعة، ويبلغ عددهم اليوم حوالي ثلاثة ملايين. و(الشبك) شيعة أيضاً، وهؤلاء لو أضيفوا إلى ٥٣٪ بلغت نسبة الشيعة حوالي ٦٥٪.

تقرير المؤرخ فيكتور بيرار

ويذهب المؤرخ الفرنسي فيكتور بيرار الذي عاش في القرن التاسع عشر (١٨٦٤-١٩٣١)، وزار العراق وكتب في العام ١٩٠٧ حول رحلته كتاباً بعنوان (السلطان، الإسلام والقوى: القسطنطينية مكة بغداد)، يذهب إلى تأكيد حقيقة كون الشيعة في العراق يشكلون الغالبية السكانية، وذلك قبل أن تجرى بريطانيا أي إحصاء سكاني في العراق، حيث لم يكن العراق قد وقع بعد تحت الاحتلال البريطاني، ما يعطى انطباعاً عاماً أن المسألة كانت واضحة للعيان، وهذا ما نلاحظه من خلال جولة بيرار في العراق، وهو في الطريق من القسطنطينية إلى مكة حيث كتب يقول: وكذلك في العراق ورغم استبداد الخليفة السني، فإن أربعة أخماس السكان ما زالوا ييجلون الأئمة الاثني عشر (١).

تقرير روبرت فيسك وغريبين آخرين

وتكاد نسبة ال ٦٠ وال ٦٥ هي الأكثر وروداً في التقارير الدولية، فقد أشار إليها الكاتب البريطاني روبرت فيسك في مقاله له في

صحيفة الأندبندت يوم

٣/١/٢٠٠٤، حيث كتب يقول:

ويتوقع الشيعة الذين يشكلون ٦٠ بالمائة من السكان، الحصول على قوة مؤثرة في الانتخابات العامة التي ستجرى هذا العام.

كما ورد نسبة ٦٠ بالمائة في صحيفة الفاياننشال تايمز البريطانية ليوم

٢٠/١/٢٠٠٤، وهي تعلق على التظاهرات التي عمت بغداد قبل يوم يطالب فيها سكان بغداد بإجراء انتخابات عامة، وكذلك في النشرة

الخبرية المقروءة لإذاعة إل بي بي سي البريطانية المنشورة في شبكة الإنترنت ليوم ٢١/١/٢٠٠٤، وهي تعلق على الحدث نفسه. وفي

خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش الثاني أذيع من محطة (أي بي أس) الأمريكية خلال انعقاد مؤتمر المعارضة العراقية في لندن

نهاية العام ٢٠٠٢، أشار إلى أن نفوس الشيعة بين ٦٠ إلى ٦٧ بالمائة، وفي تقرير إخباري من بغداد ذكرت الصحافية الأمريكية لورا

كينغ: إن شيعة العرب يشكلون نسبة ٦٠ بالمائة (١).

والملاحظ في تقديرات الرئيس الأميركي بوش أنها اعتمدت على أرقام بثتها من قبل وزارة الخارجية الأميركية بالاعتماد على تقارير

خاصة بها، ففي تقرير لوزارة الخارجية الأميركية عن حقوق الإنسان في العراق للعام ٢٠٠١ تحت عنوان: (الإساءات الخطيرة لحقوق

الإنسان في العراق مستمرة)، جاءت فيه إشارة إلى:..السكان الشيعة العراقيون الذين يقدر عددهم ب ٦٥ بالمائة من مجمل سكان

العراق الذين يبلغ عددهم ٢٢ مليوناً. وفي السنة التالية أصدرت شعبة الديمقراطية والحقوق الإنسانية والعمل التابعة لوزارة الخارجية

الأمريكية تقريرها السنوي في ٧/١٠/٢٠٠٢ عن الحرية الدينية في أرجاء العالم المختلفة، وفيما يخص العراق جاء فيه: الشيعة العرب هم

أكبر مجموعة دينية، و طالما تعرض الشيعة العرب الذين يشكلون الأغلبية الدينية بين السكان للتمييز ضددهم اقتصادياً، وسياسياً،

واجتماعياً.

٨٢% من البغداديين شيعة

وإذا كان الشيعة العرب يمثلون نحو ٨٠ بالمائة من عرب العراق بتخريج الأكراد والترجمان كما يذهب إلى ذلك الوزير العراقي في

العهد الملكي السيد عبد الكريم الأزرى (١) فإن باحثاً آخر يعتقد أن بغداد وحدها تضم أكثر من هذا الرقم، يقول سعيد السامرائي: إن

معظم المناطق المختلطة مسكونة من أغلبية شيعية واضحة سيما العاصمة بغداد، التي تشير آخر الإحصائيات التي أجراها فريق عمل

أمريكي وبناء على إحصائيات الحكومة العراقية وبمساعدة موظفيه، وذلك في منتصف الثمانينات إلى أن نسبة الشيعة فيها هي ٨٢

بالمائة (١).

والسامرائي فيما ذكر إنما يشير إلى التقرير الذي قدمه الفريق الأمريكي العام ١٩٨٨، بعد أن أجرى دراسة ميدانية للتركيبة السكانية

العراقية بالتعاون مع السلطات المحلية في العراق، حيث أجرى: دراسة ميدانية لمنطقة السليمانية في كردستان العراق (١٩٨٥-١٩٨٦)،

ولمدينة بغداد (١٩٨٦-١٩٨٨)، ثم وسع وقبل نهاية الحرب العراقية الإيرانية دراسته لتشمل: الموصل، كركوك، أربيل، الحلة، كربلاء،

الكوت، الناصرية، العمارة، بعقوبة، الرمادي، والبصرة (١).

وجاء في التقرير الأمريكي أن: عدد نفوس العراق في حزيران يونيو ١٩٨٧ يساوي ١٨٠٠٠٠٠٠ نسمة. ونفوس بغداد يساوي ٤٢

مليون نسمة موزعون كما يلي:

٨٢ بالمائة منهم من المسلمين العرب الشيعة، و ١٨ بالمائة من سكان بغداد من المسلمين السنة، ونسبة من المسيحيين والأكراد. ونسب

مجمل مناطق العراق الإحصائية ما يلي: العرب الشيعة ٧٢ بالمائة، العرب السنة ٨ بالمائة، الكرد السنة ١٨ بالمائة، الترجمان (مختلط) أقل

من ٢ بالمائة، البقية أقل من ١ بالمائة (١).

والنسبة السكانية في بغداد ذهب إليها تقرير شعبة الديمقراطية والحقوق الإنسانية والعمل التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية بخصوص

الحريات الدينية الصادر في ٧/١٠/٢٠٠٢، والذي جاء فيه: ورغم أن الشيعة ينتشرون أكثر ما ينتشرون في الجنوب، إلا أنهم يشكلون الغالبية أيضاً في بغداد، ولهم جاليات في معظم أنحاء البلاد. أما السنة فيشكلون أغلبية السكان في وسط البلاد وفي الشمال.

ويقول فاروق عباس عن بغداد: يسكنها خليط سكاني من كل القوميات والأديان والمذاهب، وتعتبر منطقة مختلطة، ولكن الغالبية فيها من العرب المسلمين، وعدد نفوس الولاية يقدر بخمسة ملايين نسمة (١).

ويسود الاعتقاد أن الرقم أكبر من هذا إذا ما نظرنا إلى أحياء كبيرة تحولت بمرور الزمن إلى مدن كبيرة مثل مدينة الصدر رحمة الله عليه التي تضم الملايين من العراقيين غالبيتهم العظمى من العرب الشيعة، أوصل البعض أعدادهم إلى ثلاثة ملايين (٢).

الواقع الديموغرافي

لقد بات من الواضح والمؤكد الذي لا يختلف فيه أي منصف، أن الواقع الديموغرافي يؤكد نسب الأكثرية الشيعية في العراق منذ العهود البائدة، وبانت هذه الحقيقة للقاصي والداني.. وبإلقاء نظرة على إحصائيات القرن الميلادي المنصرم وما قبله، وتصريحات أهل الخبرة بالشأن العراقي تتضح هذه الحقيقة كالشمس.. ويحاول البعض عن علم أو جهل بواقع الخريطة السكانية العراقية، أن يقلب الحقائق الديموغرافية في العراق انطلاقاً من مواقف مسبقة لا تتوافق مع الواقع الاجتماعي والسياسي للعراق، ولا تنسجم مع تطورات الحياة، فليس من الإنصاف أن تُحمّل الأغلبية رأيها على الأقلية تحت مدعى الديمقراطية، وليس من العدل أن تفرض الأقلية رأيها على جمهور الأكثرية تحت مدعى الحكم للأقوى، فلا المنطق الأول راجح، والمنطق الثاني يحمل معه معاول هدمه، إن استطاع أن يتغلب في جولة سيخسر في جولات، وربما بمنطق الحكم للأقوى نفسه!

ومن الأمور التي أجمع عليها الباحثون المحققون: إن العراق يتوزع بين أكثرية عربية شيعية، وأقلية عربية سنية وأقلية كردية سنية وشيعية، وأقلية تركمانية شيعية وسنية، وأقليات أخرى كالمسيحيين والصابئة وغيرهم، وأهمية هذه المسألة تظهر في الانتخابات، حيث أنها لا تتعلق بحجم الدائرة الانتخابية من حيث المساحة التي تقوم عليها هذه الدائرة، بل بقدر حجم الواقع السكاني فيها، فالانتخابات معيارها الأول صوت الناخب وعدد الناخبين، وليس حبات رمل الأرض، وهذا المعيار على سبيل المثال نجده أحد مطالب أهالي سامراء بعد انهيار النظام السابق، حيث يطالب الأهالي فيها بالاستقلال إدارياً عن مدينة تكريت، ونقلها إدارياً إلى مصاف لواء. وكانت تكريت وهي مسقط رأس الرئيس العراقي السابق، قد حولت في عهده إلى محافظة بعد أن ضم إليها عدداً من الأضية، ومنها مدينة سامراء التي هي أكبر حجماً من مدينة تكريت.

إحصاء عام ١٩١٩

لقد جرت في العراق إحصاءات عديدة.. وأول إحصاء سكاني جرى في العام ١٩١٩ تحت الاحتلال البريطاني، احتسب الإحصاء البريطاني الذي أجرى العام ١٩١٩ عدد الشيعة بنحو ١٥٠٠٠٠٠ نسمة من مجموع ٢٨٥٠٠٠٠ نسمة، أي بنحو ٥٣ بالمائة من السكان. وفي العام ١٩٣٦ بلغ عددهم ١٦١٢٥٣٣ نسمة من مجموع قدره ٢٨٥٧٠٧٧ نسمة، أي زهاء ٥٦ بالمائة وإلى جانبهم نسبة ضئيلة من الإيرانيين والهنود والأكراد (١).

وينقل الدكتور عبد الله النفيسي بعد أن يقرر في الصفحة ٩ و١٦٧ من كتابه (دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث) أن نصف أهل العراق من الشيعة إن لم نقل غالبيتهم، وتذكر إحصائية العام ١٩١٩ بشيء من التفصيل إذ: بحسب إحصاء السكان الذي قام به الإنكليز في سنة ١٩١٩ تبين أن عدد الشيعة بلغ ١٥٠١٦٩٣٣ وعدد السنة ٩٩٢٢٨٥، وعدد اليهود ٨٦٤٨٨ والنصارى ٧٨٦٩٢٢، والطوائف الأخرى ٤٢٣٠٢ (٢).

ويلاحظ الزيادة السكانية ما بين الإحصاءين (١٩١٩-١٩٣٦) مع ميل الكفة لصالح الأغلبية الشيعية فى العراق.

إحصائية عام ١٩٢٠

أما إحصائية الحصرى عام ١٩٢٠م فقد ذكرت تفاصيل عن التعداد السكانى فى الألوية العراقية مستمدة فى الأصل من الإحصائيات البريطانية، بعد إضافة (١٠٠) ألف نسمة بإدخال السليمانية للتعداد، واحتساب نسبة الزيادة السكانية خلال عام وعلى الشكل التالى:

٣٨٨٠٠٠	لواء بغداد
٣٨٠٠٠٠	لواء الديوانية
٣٧٦٠٠٠	لواء الموصل
٣٢٠٠٠٠	لواء المنتفك
٢٨٠٠٠٠	لواء البصرة
٢٠١٠٠٠	لواء أربيل
١٨٦٠٠٠	لواء الحلة
١٧٥٠٠٠	لواء الدليم
١٦٤٠٠٠	لواء ديالى
١٥٨٠٠٠	لواء كركوك
١٥٣٠٠٠	لواء العمارة
٧٢٠٠٠	لواء السليمانية
٦٥٠٠٠	لواء كربلاء

تكشف هذه الإحصائية (بعض التزوير الذى مارسته الدولة القومية، والعاملون فى المشروع القومى العربى، ومن ضمنهم ساطع الحصرى نفسه الذى أودع فى منهاج الدراسة معلومات منافية لهذه الإحصائية التى نشرها فى مذكراته الصادرة عام ١٩٦٧م، وكانت منهاج الدراسة العراقية تشير إلى أن ثانى مدينة بعد بغداد فى التعداد السكانى هى الموصل ثم البصرة، وينقطع الكلام عن التعداد السكانى حتى لتبدو المدن الأخرى بتعداد ضئيل لا يستحق الإشارة.

من المحتمل أن عدداً من القراء سيفاجأ أن تكون الديوانية ثانى أكبر المدن فى العراق بعد بغداد التى يزيد قليلاً عدد نفوسها عنها، بينما تهمل هذه المدينة ذات القبائل العربية لأسباب مذهبية، ولا تمثل فى السلطة، ولا يأتى عليها ذكر إلا عرضاً.

إحصاء عام ١٩٢٩

عدد نفوس الشيعية فى العراق وفقاً للإحصاء السكانى الذى أجرته الإدارة البريطانية عام ١٩٢٩م فقد بلغ مليون و٤٩٢ ألف نسمة، والسنة العرب والأكراد ٩٩٢ ألف، واليهود ٨٦ ألف، والنصارى ٨٧ ألف، والطوائف الأخرى ٤٢ ألف، ويلاحظ أن السليمانية لم تدخل فى هذا التعداد؛ لأنها لم تدخل فى الخارطة العراقية وفقاً لمعاهدة سيفر وكانت نفوسها آنذاك ٧٢ ألف نسمة.

يلاحظ أن الإنكليز وضعوا الأكراد مع السنة العرب مقابل الشيعية العرب، وبفرز الأكراد عن العرب السنة تكون النسب على الشكل التالى:

٥٥٪ العرب الشيعية

١٩٪ العرب السنة

١٨٪ الأكراد السنة

٨٪ اليهود والمسيحيون والطوائف الأخرى

ومنذ ظهور هذه الإحصائية حتى يومنا هذا، مازالت المصادر الرسمية في العراق تستخدم حصة الشيعة لزيادة حصة العرب في مواجهة حصة الأكراد السكانية، وتستخدم حصة الأكراد في مواجهة حصة الشيعة. وبشكل عام فإن التوزيع السكاني للسلطة يتعامل مع كل من الشيعة العرب، والسنة الأكراد بنسبة لا تزيد عن ٣٥٪ في أفضل الحالات في مجلس الوزراء.

إحصائية عام ١٩٤٧

في العراق عموماً تستخدم حصة الشيعة لزيادة حصة العرب في مواجهة حصة الأكراد السكانية، وتستخدم حصة الأكراد في مواجهة حصة الشيعة، وبشكل عام فإن التوزيع السكاني للسلطة يتعامل مع كل من الشيعة العرب والسنة الأكراد بنسبة لا تزيد عن ٣٥٪ في أفضل الحالات في مجلس الوزراء.

من المفيد أن نشير إلى جدول التوزيع السكاني للعراق مستمد من الإحصاءات الرسمية التي أجرتها الحكومة العراقية عام ١٩٤٧ ونشره الأستاذ حنا بطاطو على الشكل التالي(:

٥١.٤٪ ٢٣٤٤٠٠٠ الشيعة العرب

١٩.٧٪ ٩٠٠٠٠٠ السنة العرب

١٨.٤٪ ٨٤٠٠٠٠ السنة الأكراد

١.٢٪ ٥٢٠٠٠ الشيعة الإيرانيون

١.١٪ ٥٠٠٠٠ السنة التركمان

٠.٩٪ ٤٢٠٠٠ الشيعة التركمان

٠.٦٪ ٣٠٠٠٠ الشيعة الأكراد (الفيلية)

٣.١٪ ١٤٩٠٠٠ المسيحيون

٢.٦٪ ١١٧٠٠٠ اليهود

٠.٨٪ ٣٣٠٠٠ اليزيدية والشبك

٠.٢٪ ٧٠٠٠ الصابئة

إن هذه الإحصائية تكرر عروبة العراق التي ستبدو هشة وضعيفة، وسيصبح العرب بدون الشيعة أقلية صغيرة لا تتجاوز ١٨ ٪. كان المفروض في الدولة أن تجعل من ارتفاع نسبة السكان في مناطق الفرات الأوسط والجنوب؛ سبباً للتفاخر بأصالة الشعب والإسلام في العراق، وصلته العضوية التي لا تنفصم بالجدور الأولى للعروبة والإسلام، رغم قساوة الأنظمة التركية والمغولية والفارسية التي حكمت العراق.

الأصالة الشيعية العربية

إن زيادة عدد السكان الشيعة يعني زيادة فعلية في التعداد العربي، فإذا ذكرنا أن نفوس سكان الكاظمية قد بلغ في إحصاء عام ١٩٤٧، مائة و(١٥) ألف و(٧٦٠) نسمة؟، فهذا يعني بشكل طبيعي وفرة عربية تدعو للارتياح. وليس لأحد أن يشير إلى الفرس فيها بعد أن خصص الإحصاء السكاني نفسه للجالية الإيرانية في العراق استمارة مستقلة ظهر فيها أن تعدادهم بلغ (٥٢) ألف نسمة. وليس من مصلحة الدولة إن كانت وطنية تتوسع أن في ترحيل السكان من العروبة إلى العجمة، ولا نظن أن دولة ما تجرأت غير العراق على مثل

هذا الترحيل.

ذلك أننا لو أخذنا بفارسية المدن الشيعية، وجعلنا الكاظمية مثلاً لها، فإننا سنفقد أعداداً من السكان العرب لا يقل كثيراً عن عدد سكان مدينة الموصل في ذلك الإحصاء.

لكن تياراً واسعاً في المشروع القومي العنصري في العراق يسعى منذ قيام ثورة العشرين عام ١٩٢٠ حتى يومنا هذا إلى سلخ الشيعة من العروبة ووضعهم في صف الفرس، ولقد أكد الطائفون في السلطة حكماً مفاده: إن كل شيعي هو إيراني، ولا يصدر هذا الحكم على الشيعة إلا من منطلق طائفي محض، إذ يستثنى من صفه الفارسية الإيراني إذا كان سنياً، وامتد ذلك إلى الخليج فالبستكي والعوضي والهولي وكلهم من سنة سواحل إيران يعتبرون عرباً أقحاحاً، بينما تسحب العروبة عن عوائل عربية شيعية في الكويت والبحرين والإمارات، وكان قرار التهجير في العراق قد استثنى حامل التبعية الإيرانية إذا كان مسيحياً.

هذا هو القانون العام (كل شيعي إيراني) الذي استحدث أول مرة على لسان السيد مزاحم الباجه جي، في خطابه الذي ودع فيه الكولونيل ولسن وكيل المندوب السامي البريطاني بعد أن أجهز عسكرياً على ثورة العشرين.

في الصين الشعبية سئل السفير العراقي في بكين الدكتور عيسى سلمان التكريتي من هم الأكثر في العراق... السنة أم الشيعة؟ فأجاب الدكتور عيسى: إن العجم أكثر من العرب في العراق، لكن إذا اجتمع الأكراد والعرب فسيكونون أكثر من العجم فسأله فلسطيني كان موجوداً أثناء الحديث: هل يعني أن الشيعة في العراق عجم؟ قال السفير: نعم. وكرر السائل: لكنهم موجودون في الحزب بكثرة على ما أعلم، وأنتم في حرب مع الإيرانيين، فكيف ينسجم هذا مع ذلك؟ قال الدكتور عيسى سلمان: إن القيادة تأخذ الاحتياطات اللازمة وتعرف كيف تتصرف مع الشيعة في الحزب والدولة فلا تقلق.

إن ما يقوله الدكتور عيسى سلمان، وهو من المختصين بالآثار المعروفين بالاعتدال ليس وجهة نظر شخصية بل هو تعبير عن تيار عام في المشروع القومي الرسمي يتكرر على لسان المتحدثين في المجالس الخاصة، ويصدر إلى الصحفيين والدبلوماسيين العرب في اللقاءات الثنائية.

إن الدكتور عيسى سلمان في غمرة الانصياع والرضوخ لقوة هذا التيار نسي أنه في حالة الأخذ بهذا الرأي فسكون أمام المعادلة التالية:

٥٥٪ الشيعة وهم فرس (جداً)

١٨.٥٪ الأكراد وهم غير عرب

٨٪ الأقليات الدينية وهي غير عربية

وما بقي من النسبة الكاملة أي ١٨.٥٪، هي نسبة العرب في العراق. وفي هذه الحالة سيكون على العراق أن يتخلى عن كونه بلداً عربياً، وسيكون لإيران الفارسية حق المطالبة به لكون ٥٥٪ من سكانه إيرانيين، وعلى امتداد الحدود الإيرانية، قريباً من شط العرب وحتى حدود لواء كربلاء مع الرمادي، وهي المناطق التي توصف بالفارسية. وبنفس المنطق سيكون للأكراد الحق في مناصفة الحكم باعتبارهم يشكلون النسبة المتقاربة جداً مع السكان العرب.

وسيبقى من المدن العربية للعراق بعد إخراج المدن (الإيرانية)! الموصل والرمادي والنواحي والقرى النازلة مع دجلة حتى حدود سامراء مع (بلد والدجيله) وهما (إيرانيتان أيضاً).

في هذه الحالة أيضاً ستبدو كردستان العراق، أكبر من العراق العربي، ومن حق الأكراد إذا اتفقوا مع الأقليات الدينية، وهي تعيش في مناطقهم أن يشكلوا حكومة أغلبية في العراق، دون الحاجة لتمثيل العرب في السلطة، إذعائاً للمنطق الديمقراطي البرلماني، واستناداً إلى الباب الثالث من الدستور المؤقت السابق الذي يعطي الحقوق المتساوية لجميع السكان.

هذه الصورة التي يسعى إليها القائلون بإيرانية الشيعة العراقيين هل استطاع أعتى الشعوبيين في التاريخ صياغتها؟ وهل تمكنت محاولات تجزئة العراق وتقسيمه أن تنجز شكلاً مربعاً، كالشكل الذي توحيه صورة العراق، حين يصبح الشيعة فيه إيرانيين، لقد شعر

بعض المثقفين بخطورة ما سينجم عن هذا الطرح، فبدءوا ينشرون كتابات (لتعريب) بعض الشيعة، وقد جرى التعامل مع هذه الكتابات، كما لو كانت كشفاً علمياً وأخلاقياً.. إن بعض الشيعة عرب. وبهذا ظهر مصطلح (عروبة الشيعة) عند بعض المثقفين الشيعة أنفسهم. أما العاملون فى المشروع القومى السلطوى فقد بدوا وكأنهم متفضلون للغاية، حيث استثنوا بعض الشيعة وأخرجوهم من الدائرة الإيرانية إلى الدائرة العربية وسط ابتهاج يغمر قلوب البعض المستثنى، والذى راح يشيد بالمنصفين والمثقفين الذين يبحثون فى عروبة الشيعة. وبعقاداتنا فإن الحديث عن عروبة الشيعة العراقيين، هو آخر مراحل السير فى قافلة الاتهام، وأكثرها إيغالاً فى إيذاء الأغلبية العربية، لاسيما أن بعضاً من الذين يساهمون بعملية (تعريب الشيعة) يحتاجون إلى الكثير من الإسناد التاريخى لإثبات عروبتهم.

وليس رد فعل لذلك الشعار القائل: بأن الشيعة العراقيين إيرانيون، إذا ما قرنا الحقيقة التالية:

إن عروبة العراق شيعية، وأنه عربى بقدر ما هو شيعى، وأن (الجهود) ينبغى أن تنصرف لىس لإثبات عروبة الشيعة، وإنما لإثبات عروبة العراق بلا شيعية، وسيصل الذين يكافحون منذ سبعين عاماً لإثبات عروبة العراق من خلال فارسية الشيعة إلى هذه النتيجة بسرعة. فقد تشيحت العروبة منذ أن جعل على بن أبى طالب الكوفة مقراً لخلافته، ولم يحدث أن تعربت الشيعة، أما الشيعة الإيرانيون فإنهم سيظلون كذلك.

إن خطر تعجيم التشيع الذى يستهدف أساساً التقليل من أهمية الأغلبية العربية المحرومة من حق التمثيل فى السلطة، لا يقتصر على تعجيم جغرافيا العراق البشرية والطبيعية، بل يتجاوزه إلى تعجيم التراث العربى وعلوم الإسلام العربية حيث الريادة العلمية للمبدعين والمفكرين العرب الشيعة تكاد أن تسيطر على مدارس النحو واللغة والصرف والتفسير والتاريخ وعلم الكلام فضلاً عن مدارس الشعر. إن صورة الحضارة العربية ستبدو مقلوبة قومياً حين نأخذ بمشروع تعجيم التشيع ونسرف فى البحث والاستقصاء وترسيم مذاهب المفكرين العرب.

الشيعة العرب: نجوم لامعة فى الإبداع

إن الجدول التالى عينه متواضعة توضح مدى الخسارة التى ستلحق بالتاريخ حين يسلب الأعلام التالية أسماؤهم من أصالتهم العربية والإسلامية لكونهم يأخذون بمذهب التشيع:

مؤسس علم النحو أبو الأسود الدؤلى

مؤسس علم اللغة والعروض الخليل بن أحمد الفراهيدى

مؤسس علم الصرف أبو مسلم الفراء

من مؤسسى علم التفسير وعلوم أخرى جابر بن عبد الله الأنصارى

كذلك سعيد بن المسيب

من مؤسسى علم السير هشام بن الكلبي

المؤرخ المعروف أحمد بن يعقوب اليعقوبى

كذلك المسعودى صاحب مروج الذهب

ومن الشعراء:

النابغة الجعدى، وليد بن أبى ربيعة، وكعب بن زهير، والفرزدق، والكميت، وكثير عزة، وقيس بن ذريح، ودعبل الخزاعى، وأبو تمام، وأبو فراس الحمدانى، وابن هانئ الأندلسى، والبيديع الهمدانى، فضلاً عن المتنبى، والمعرى وأمرهما معروف. ومن مؤرخى الأدب صاحب الأغانى أبو الفرج الأصبهانى (١).

إحصاء عام ١٩٤٧

أما بموجب إحصاء العام ١٩٤٧ فإن التكوين العرقي والديني والمذهبي، سجل نسبة ٥١ر٤ بالمائة من السكان للشيعه العرب، إلى جانب ٦ر٩ بالمائة من الشيعه الأكراد والتركمان، و١ر٢ بالمائة من الشيعه الإيرانيين. فيما كان السنه العرب يشكلون نسبة ١٩ر٧ بالمائة من العراقيين، والسنه الأكراد نسبة ١٨ر٤ بالمائة، والسنه التركمان نسبة ١ر١ بالمائة من العراقيين، إضافة إلى أقليات أخرى من مسيحيين ويهود ويزيديين وشبك وصابئه().

لكن النسب التي نشرت العام ١٩٥١ يطرأ عليها تغيير غير مفهوم بالمقارنه إلى إحصاء العام ١٩٥٧، وهو تغيير أقل ما يقال عنه: إنه غير طبيعي.

فمن غير المعقول أن تنخفض نسبة الأكراد إلى ١٢ر٧ بالمائة، وتقل نسبة الشيعه العرب إلى ٤٤ر٩ بالمائة، فيما ترتفع نسبة السنه العرب إلى ٢٨ر٦ بالمائة قياساً مع السنه الأكراد، وذلك خلال أربع سنوات، خصوصاً وأن معظم الأرقام تسجل تقارباً في نسبة السنه الأكراد مع السنه العرب، وبعضها تزيد من نسبة السنه الأكراد على السنه العرب.

وإذا نزلنا عند هذه الأرقام فإن الشيعه العرب ما زالوا يشكلون غالبية سكان العراق، ووفق هذه النسب شكل التركمان نسبة ٤ر٣ بالمائة والفرس ٣ر٣ بالمائة، واليهود ٣ر٠ بالمائة، والمسيحيون ٦ر٤ بالمائة، والصابئون ٣ر٠ بالمائة، واليزيديون والشبك ١ر٠ بالمائة من نفوس العراقيين().

إحصاء عام ١٩٥٧

ويعتبر الباحث حامد الحمداني أن إحصاء العام ١٩٥٧ هو أدق إحصاء للتركيبه السكانية للعراق، إذ يقول: وبالرجوع إلى الإحصاء العام للسكان العام ١٩٥٧، والذي يعتبر أدق إحصاء جرى حتى ذلك التاريخ، ظهر أن تعداد نفوس العراق كان آنذاك ستة ملايين ونصف المليون نسمة موزعه كما يلي:

- ١- القومية العربية، وقد بلغ مجموع نفوسها ١٨ر٢٦٢٠٥٠٠ نسمة، أي ما يعادل ٨٠ بالمائة من السكان.
 - ٢- القومية الكردية، وقد بلغ مجموع نفوسها ١٠٠٤٢٠٧٧٤ر١٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ١٦ بالمائة من السكان.
 - ٣- القومية التركمانية، وقد بلغ مجموع نفوسها ١٣٦٠٨٠٦ر١٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ٢ بالمائة من السكان.
 - ٤- القومية الآشورية، وقد بلغ مجموع نفوسها ١٠٠٠٠٠٠ر١٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ١ر٥ بالمائة من السكان.
- هذا ما يخص التوزيع القومي للسكان، أما بالنسبة لتوزيع الأديان فهي كما يلي:

- ١- المسلمون: وقد بلغ تعدادهم ٦٠٥٧٤٩٣ر٦٠٠٠ نسمة (أي أغلبية السكان).
 - ٢- المسيحيون: وقد بلغ تعدادهم ٢٠٦٢٠٢ر٢٠٠٠ نسمة.
 - ٣- أقلية يهودية: وكانت تقدر بعشرات الآلاف العام ١٩٤٧، غير أن الدولة أسقطت عنهم الجنسية العراقية العام ١٩٤٨، وتم تسفيرهم إلى إسرائيل، ولم يبقَ منهم سوى ٤٩٠٦ نسمة.
 - ٤- أقلية يزيديه في منطقة الشيخان، وسنجار وبعض القرى التابعة للواء [محافظة] الموصل.
 - ٥- أقلية صابئه يسكن أغلبها لوائى العمارة وبغداد.
- أما التوزيع الطائفي في العراق فهو على الوجه التالي:

- ١- المسلمون الشيعه: ويمثلون ٥٠ بالمائة من سكان العراق، ويسكنون المناطق الوسطى والجنوبية.
- ٢- المسلمون السنه: ويمثلون ٣٥ بالمائة من سكان العراق، ويسكنون المنطقه الشماليه، وبغداد، والأنبار.

٣- المسيحيون، واليزيديين، والصابئة، واليهود: ويمثلون ١٥ بالمائة من سكان العراق، علماً أن المسيحيين ينتمون إلى طوائف عدة منهم: الكاثوليك، والبروتستنت، والأرثوذكس، والكلدان().

إحصاء عام ١٩٩٧م

في أحدث إحصاء رسمي للسكان أجرى العام ١٩٩٧، حسب وصف التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية في ٧/١٠/٢٠٠٢ حول الحريات الدينية في العالم، فإن التقرير يضيف وفق إحصاء العام ١٩٩٧: إن أفضل التقديرات تقول إن ٩٧ بالمائة من سكان العراق البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة مسلمون. ويشكل الشيعة وغالبيتهم من العرب، وإن كان بينهم أيضاً تركمان وأكراد وشبك وفرس ما بين ستين وخمسة وستين بالمائة من السكان. أما السنة فيشكلون ما بين ٣٠ و٣٧ بالمائة من السكان حوالي ١٨-٢٠ بالمائة منهم من الأكراد، و١٢-١٥ بالمائة من العرب، والبقية من التركمان السنة. أما حوالي ثلاثة بالمائة المتبقية من مجموع عدد السكان فمسيحيون: (آشوريون وكلدانيون وكاثوليك وأرمن)، ويزيديون ومندائيون، بالإضافة إلى عدد ضئيل من اليهود. ومن قبل أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العراق، الذي نشر في ٤/٣/٢٠٠٢ إلى أن: السكان الشيعة العراقيين الذين يقدر عددهم ب ٦٥ بالمائة من مجمل سكان العراق الذين يبلغ عددهم ٢٢ مليوناً.

همسة في أذن المشكك

هنالك قاعدة عقلانية تحولت إلى أساس معتمد في الحوزات العلمية، ومقولته شهيرة يرددها الأساتذة في كل مناسبة للاحتجاج والحوار.. تقول: نحن أبناء الدليل أينما مال نميل وهي تأكيد لقوله تعالى: قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين().

هذا هو ديدن رسالات السماء والأصل الذي اعتمده رسول الله صلى الله عليه و اله وأهل بيته الطاهرون عليهم السلام، فالحوار العلمي القائم على الدليل العقلي أو النقلى هو الأصل المعتمد().

أما أن يأتي كاتب أو خطيب ويدلى بدلوه في موضوع معقد وعلمي دون توثيق ومستمسك، أو يذكر مستمسكاً دون معرفة المستمسكات المضادة، فهذا ما لا يرتضيه أى إنسان مهما كانت ثقافته متدنية.

لقد نشر أخيراً مقال حول نسبة الشيعة في العراق، وهو يدعى خلاف إجماع كل المؤرخين والباحثين، ودون أن يسند حديثه إلى أية وثيقة أو مستمسك معتبر.. ويخلص من بحثه إلى أن نسبة الشيعة في العراق ٤٢٪ فقط.

وهذا تزوير لحقيقته صارخة وتكذيب لواقع قائم.. فيدعى الكاتب مثلاً: إن نسبة مذهب الأقلية في مدينة كربلاء المقدسة هي ٥٪ من مجموع (٧٤٠,٠٠٠) سبعمائة وأربعين ألفاً، فيكون تعدادهم (٣٧٠,٠٠٠) نسمة..

وبعد التحقيق من قبلنا وطرح هذا السؤال على (مدير دائرة الإحصاء في كربلاء) أجاب: إن في كربلاء ليس إلا أربعة عوائل منهم فقط!!

وحين ذهبنا إلى المسجد الجامع لهم في يوم الجمعة، رأينا أن عدد المصلين أقل من مائة نسمة!! وكثير منهم من أطراف المدينة، وبعضهم من المدن الأخرى من الذين وظفهم النظام الطائفي البائد، وسحبهم من محافظاتهم وأسكنهم في كربلاء.

فأين الثلاثة والأربعون ألفاً؟

والجدير بالذكر إن نفوس محافظة كربلاء حسب تقدير الحكومة المؤقتة هو ثمانمائة ألف، لذلك طلب من أهلها انتخاب (١٦) عضواً (لكل خمسين ألف نسمة عضو واحد) للمجلس الاستشارى الموقت، والتقرير السابق قال رجماً بالغيب أن المحافظة نفوسها (٧٤٠,٠٠٠) فقط.

ولقد أشتهر فى أوساط الناس فى كربلاء: إن نفوسها حوالى المليون.. وما قيل فى كربلاء يقال حول المدن الأخرى، ومنها (الحلة) التى ادعى الكاتب أن ٣٥٪ من أهلها هم من مذهب الأقلية.. وقد التقينا بالعديد من أصحاب الشهادات والمتقنين من أهل الخبرة الثقاؤه وسألناهم عن ذلك فكذبوه.. على كل حال رسالتنا إلى المشككين فى الأثرية أن يتحروا الحقيقة أكثر وبشكل أدق. وإن حقيقة ثابتة فى التاريخ أجلى وأكدر وأثبت من حقيقة الأثرية الشيعية فى العراق، قد لا نجدها وقد أقرت بإجماع العراقيين وغيرهم.

وأخيراً نحن واثقون من هذه الحقيقة، وتؤكد كل الإحصاءات دون استثناء على رعم اختلاف النسب فيها.. وعلى فرض التشكيك فى الأثرية فإننا نطالب بالحقوق الإنسانية والسياسية العادلة للأقلية سنة وشيعه أو غيرهما.. كما نطالب بالحقوق الثابتة العادلة للأثرية سنة أو شيعه أو غيرهما..

؟ إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت

وما توفيقى إلا بالله ()..؟

فالكل أخوة ومتساوون الحقوق من أى مذهب كانوا، وإلى أية شريحة انتموا.

الفصل الثالث بحوث فى هوية الطائفية

الفصل الثالث بحوث فى هوية الطائفية

؟ الطائفية مزقت صفوف الشعب، وأغرقت البلاد فى المحن

وعبدت الطريق لدخول القوى الأجنبية

؟ طائفية حكام العراق الملكى والجمهورى أقيمت على تحالفات استعمارية

وأسس سياسيه وعسكريه محكمه لمواجهة أكثرية جماهير الشعب

هوية الطائفية

يتشعب الحديث عن الطائفية ومقوماتها وطبيعتها وآثارها فى العراق، إلى العديد من الأصول والفروع.. ونحن نحاول أن نخترل بحوثه خلال الصفحات القادمة بإذن الله تعالى.

أولاً: ثقافة احتكار السلطة

إن من أعراض تخلف الأمم كل الأمم هو سيطرة فئة بعينها على نظام الحكم، فتمسك بأزمته وكأنها المالك الحقيقى لرقبة الوطن والشعب، وتفلسف لنفسها هذه الملكية وتكون ثقافة فئوية معينة، ولا تسمح لأى أحد أو جهة أن يطرح المبدأ الإنسانى العام القائل بأن (الوطن للجميع) وهذه الفئة التسلطية تتجلى فى شريحة سياسية من أقلية طائفية أو قومية أو عشائرية أو غيرها، وتقنع نفسها وأتباعها فى مناطقها وطوائفها وأحزابها بأن السلطة ملك لها حصراً، ثم تربي أبناءها وأجيالها على روح التسلط الاحتكارى، وأن الحكم من اختصاصاتها وليس لأحد أى حق فيه مطلقاً، بل لو فكر بالتداول وراودته نفسه للوصول إلى السلطة حتى عبر الطرق المشروعة فإن عقابه الموت.

مثل هذه الظاهرة هى من أشد الأمراض الفتاكة التى يصاب بها الشعب ويكون سبباً فى تأخره.

هذا ما نعانیه في العراق، وهو مرض نفسي قبل أن يكون تفكيراً منحرفاً، فبعض أقليات الطائفية السياسية التي حكمت هذا الوطن.. كانت تتمتع بهذه العقلية المنحرفة والنفسية المريضة، فترى العراق كله ملكاً لها، وكما قال حاكم أموى من ذى قبل: (السواد بستان لقريش) والذي يعنى بعبارة أخرى: إن الوطن ليس للجميع وإنما لهذه الفئة فقط، ولا- حق لغيرها في الحكم وقيادة الجيش وتسلم الحقائق الوزارية وما أشبه.

إن العراق ليس ملكاً للأقلية، وليس من الحتميات العقلية أن الحكم لها إلى الأبد.. كفاه سير نزولى وانحطاط إلى درك الإرهاب والظلم.

وكذلك ليس للأكرية لوحدها، بل هو لجميع مواطنيه من كل طوائفه ومذاهبه وقومياته على قدم المساواة والعدالة الإنسانية. فيلزم مكافحة ثقافة الاستبداد وعقلية التمدب السياسي والاقتصادى المتطرف والذي تعرج به مقولة (السواد أى العراق بستان لقريش) فليس لغيرهم حق فيه..

ولقد صرح أحد رموز الطائفية قبل حين في إحدى الفضائيات بأن العراق لا يستقيم له أمر إلا إذا عاد إلى سابق عهده وخضع لسلطة الأقلية، وأكد ذلك مستدلاً بتاريخه الطائفي العريق، وإرادة بعض الدول المحيطة به، المؤيدة لحكم الطائفية السياسية، وهذا بعينه هو ما نعينه من ثقافة احتكار السلطة، وهو في الحقيقة معناه العودة إلى الاستبداد وضرب ثوابت الديمقراطية والعدالة الإنسانية والإسلامية عرض الجدار.

ثانياً: ملامح النظام الطائفي

لعل أبرز ملامح النظام الطائفي تتلخص فيما يلي:

١- إن النظام الطائفي ظهر قديماً في العراق، واتخذ شكله المعروف منذ قرون خلت، ثم جاء الإنكليز وأقاموه على أسس سياسية وعسكرية حديثة في مواجهة ثورة العشرين. فالنظام الطائفي الذي قام عليه الحكم الملكي البائد، ومن ثم نظام البعث يمثل تركه سوداء خلفها النفوذ العثماني والبريطاني في العراق، وهذه حقيقة شديدة الوضوح عند كل الأجيال في العراق.

٢- إن النظام الطائفي أداة للقهر والسيطرة السياسية أوجده حكم الاستبداد المطلق، والقهر السياسي والعنصرى القومى والدينى فى العهد العثمانى، وهو لم يظهر فى التاريخ إلا كوسيلة بيد المحتلين والظغاة، لشق صفوف المحكومين والحيولة دون اتحادهم ضد العدو المشترك، فعندما نتكلم عن النظام الطائفي لا نقصد العداة بين المنتسبين للأديان المختلفة، ولا تفضيل الأفراد لهذه الجماعة المذهبية أو تلك، ولا ممارسة شعائر دينية معينة. فتللك قضايا تتعلق بالأفراد أكثر مما تتعلق بتكوين أنظمة الحكم السياسية، ولهم حقهم الإنسانى وحريرتهم فيها، إنما نعى بالنظام الطائفي: نظاماً معيناً للحكم يقوم على هيمنة أقلية دينية أو طائفية على السلطة السياسية، واحتكارها للامتيازات الاقتصادية، والمكانة الاجتماعية المتأتية من السيطرة على مقاليد السلطة.

٣- وغالباً ما تكون سلطة الأقلية الطائفية بحاجة إلى دعم خارجى، كقوة احتلال أو نفوذ استعمارى بحكم كونها مهددة داخلياً فتلتمس المساندة الخارجية، الأمر الذى يوفر الأسس لقيام مصلحة مشتركة بين القوة الخارجية وبين الأقلية الحاكمة، لكبت المحكومين والاستئثار بالسلطة السياسية والثروات الاقتصادية. لذلك يقترن النظام الطائفي فى أكثر الأحيان بالاحتلال الأجنبي والهيمنة الخارجية، حتى إذا كان المحتلون لا يشاركون الحكام المحليين المعتقد الدينى أو المذهبى. فالاشتراك فى الدين والمعتقد بينهما ليس ضرورياً لقيام نظام طائفي، والمثال على ذلك تبنى الاستعمار البريطانى الطائفة اليهودية، واختلاقها فكرة الوطن القومى لليهود رغم الاختلاف الدينى بينهما. وبطبيعة الحال فإن الانتماء الدينى أو المذهبى المشترك يعزز من الترابط ويوفر أرضية واسعة لاستغلال الطائفية لأغراض التوسع السلطوى الاستعمارى، كما يظهر من تبنى الإدارة الفرنسية للأقلية المارونية، وادعاء القيصريه الروسية فيما سبق بحماية الأرثوذكس فى فلسطين.

٤- من جانب آخر فإن فوائد النظام الطائفي للمحتلين لا تقتصر على ربط الأقلية الحاكمة بهم، بل يشجع أيضاً على خلق الطائفية المعاكسة بين المحكومين، الذين يجدون أنفسهم يضطهدون بسبب انتماءاتهم الدينية والمذهبية إضافة إلى أسباب أخرى. ولذلك تُثار النقمة الطائفية ويتسع الانقسام بين الشعب، وتكتل كل طائفة حول من يدعى حمايتها والذب عنها، فيتعذر توحيد الجماهير فى حركة موحدة ضد المحتلين والحاكمين، ويتهاى لهؤلاء تعزيز قبضتهم على البلاد. ثم إن مثل هذا الوضع يوفر للمحتلين فرصة للظهور بمظهر حكم محايد يتوسط بين الطوائف المتصارعة، كما جرى فى الهند والعراق وفلسطين وقبرص وغيرها من البلدان.

٥- ويؤدى النظام الطائفي من ناحية أخرى إلى إضعاف مقاومة المحكومين، رغم أنه يدفعهم للتكتل ضد الطوائف الأخرى. إذ أن الالتفاف السياسى فى هذه الحالة لا يكون وفق أسس مبدئية تتجاوز الحدود الطائفية التى تجمع المستغلين ضد المستغلين، وتوحد المحكومين على اختلاف مذاهبهم ضد الحاكمين، وإنما يجد أكثر المسحوقين أنفسهم مضطرين للالتفاف حول شعارات ومؤسسات لا تمت إلى مصالح الأمة بصله.

٦- وفى هذه الظروف نرى أن موقف التجاهل وإغماض العيون تجاه مرض الطائفية السياسية، إنما هو موقف يتهاون بمستقبل البلاد، ويفرط بمصير العراق الجديد، سيما وأن بلادنا تتعرض اليوم لأفدح الأخطار الإرهابية والاستعمارية والطائفية؛ لذلك نرى من الواجب مواجهه حقيقة النظام الطائفي، وكشف الستار عن مقوماته الاجتماعية، وأصوله التاريخية، وارتباطه بالأطماع الأجنبية عبر العصور. إن هذه التوعية شرط ضرورى لتحقيق وحدة وطنية، وقيام حركة شعبية موحدة فى وجه الأخطار المحدقة، والأطماع الدولية لتمزيق بلادنا، ومن أجل تقويض النظام الطائفي وإرساء أسس مجتمع متآخى متحرر، يتساوى فيه جميع المواطنين من مختلف القوميات والأديان والطوائف().

ثالثاً: الطائفية الشاذة فى العراق

إن الطائفية فى العراق تختلف عن الطائفية فى لبنان أو أى بلد عربى أو إسلامى أو غير إسلامى آخر، حيث لا تتصل الطائفية العراقية بمصدر دينى أو فقهى، فلم يجر الخلاف حول مواصفات الحاكم المسلم الجائر والحاكم الكافر العادل، ولا فى مسألة الشورى والتعيين، ولم يختلفوا على العدد المطلوب من أهل الحل والعقد لإتمام البيعة، ولم يتحدث أحد منهم عن الإمامة، وما إذا كانت من أصول الاعتقاد كما يقول الشيعة، أو من فروعه كما يرى أهل السنة.

لم يختلفوا حول إرث المرأة فى المذهب، ولا على التكتف أو الإسهال عند الصلاة، ولا حول مسح الرأس، وغسل الرجلين عند الوضوء.

لم يجر الخلاف على ذلك؛ لأن الطائفيين العراقيين علمانيون لا علاقة لهم بالدين، ويتداول العراقيون فى المنفى، شريطاً مسجلاً فى جلسة على مائدة قمار فى لندن، كان المتحدثون فيها ثملين للغاية، وقد ظهر واضحاً صوت الأستاذ محمود الدرء العسكرى والسياسى الكبير وهو يهاجم الشيعة بعنف، ويعتبرهم خارجين عن تعاليم الإسلام الحنيف، ويهاجم زملاء له من السياسيين الشيعة. وكان بعض الحاضرين شيعة.

وفى هذه النقطة بالذات تبدو الغرابة والشذوذ، إذ المعروف أن الطائفية كما هى فى البلاد الإسلامية تقوم على أساس دينى، وحيث ينتفى الدين من وجدان الإنسان لم تعد ثمة علاقة له بالمذهب.

ومن الملفت للانتباه أن الطائفية العراقية تنمو فى جزء من الوسط العلمانى. فهى تبدو واضحة الملامح فى الوسط القومى، وتتضاءل قوة الطائفية وعنفوانها وتضمحل فى الوسط الإسلامى السننى منه والشيعة.

وبشكل عام يمكن القول: إن الطائفية العراقية سياسية شبه محضة ذات علاقة بالسلطة، وأنها لم تحدث بين المواطنين بالدرجة الأولى، ولا بين مدينة ومدينة، ومحلة ومحلة، كما هى الحال فى بلدان أخرى، إنما بين الناس والسلطة التى التزمت بمذهب حاكم هو غير

المذهب المحكوم. ومع أن جوانب من الطائفية العراقية ذات أصول تاريخية، فإنها فى الأعم طائفية حديثة. وللطائفية العراقية وجود قوى، لكن الإعلان عنها ظل بعيداً عن التناول، فالعيوب الكبرى لا- تمارس فى المجتمع علانية، إلا- أن الحكومات البائدة مارستها بأبشع صورها ومع ذلك كانت تنكرها أشد إنكار، وإذا اعترفت بها قالت: إنها من بقايا العثمانيين، أو إنها سياسة استعمارية كان يغذيها الاستعمار البريطانى، وقد قضى عليها بتضامن الشعب العراقى.

إن كلاماً من هذا القبيل لا يعكس صورة حقيقية للنظام السياسى العراقى. وقد يكون المتحدث الذى ينفى وجود الطائفية مشعباً بالروح الطائفية أكثر من سواه، وهو يعلم تماماً أن الطائفية مستقرة فى العراق، قبل أن يستقر فيه المندوب السامى البريطانى بعدة قرون. وقد يكون صحيحاً أن المسلمين استعانوا بالاستعمار لتحقيق أهدافهم الطائفية، كما استعان الاستعمار بالطائفيين لتحقيق أهدافه. وقد يكون عبد الرحمن النقيب ورجال السلطة العراقية، هم المثال الصارخ على استعانتهم بالإنكليز واستعانة الإنكليز بهم.

إن نفي وجود الطائفية يأتى بشكل خاص على ألسنة السياسيين فى السلطة العراقية، وأتباع التمدد القومى منذ سبعين عاماً رغم هشاشة موقفهم. فهم إذ ينفون الطائفية، فإنهم لا يستطيعون تبرير السبب الذى يجعل القومى العربى الشيعى بعيداً عن أن يكون رئيساً لأركان الجيش مثلاً. وإذا كان السبب عدم وجود ضابط قومى شيعى فى رتبة تساعده على ارتقاء هذا المنصب، فمن الممكن السؤال عن السبب فى ذلك. أليس هو متصللاً بالقبول فى الكلية العسكرية و كلية الأركان، والسقف المحدد لتوقف رتبة الضابط القومى الشيعى؟

وإذ ينفى هؤلاء أى وجود للطائفية، لا- يتوانون عن إرسال من يمثلهم من المذهب الحاكم فى الإدارة المحلية والمحاكم والإعلام والشرطة ومناهج التربية فى مناطق الشيعة. وإذ يجرى ذلك علناً، يمنع الحديث العلنى عما يجرى أمام الأنظار. وإذا لم يكن بين القوميين الشيعة ضابط يصلح لأن يكون رئيساً للأركان، ألم يكن بين الشيعة من يصلح أن يكون صاحب جريدة يومية. وإذا لم يكن بين القوميين الشيعة من يصلح أن يكون مديراً للشرطة، بسبب التضييق على قبولهم فى كلية الشرطة أو ترقيات المتخرجين منهم فيها، ألم يكن بينهم من يصلح أن يكون رئيساً للجامعة أو عميداً لكلية؟

إننا لا- نتحدث من الحرص على أن يكون مسئول شيعى فى مواقع كهذه، بقدر ما نسعى إلى كشف تلك التقاليد المتخلفة، والموروثات المسيطرة على الدولة الطائفية والأضرار التى ألحقت بعموم الشعب فى العراق. وفى هذه الظروف نرى أن موقف التجاهل وإغماض العيون إزاء النظام الطائفى هو موقف يتهاون بمستقبل البلاد ويفرط بمصيرها، سيما وأن بلادنا تتعرض اليوم لأفدح الأخطار والدسائس الدولية. لذلك نرى من الواجب مواجهه حقيقة الطائفية، وكشف الستار عن مقوماتها الاجتماعية، وأصولها التاريخية وارتباطها بالأطماع الأجنبية عبر العصور ().

رابعاً: طبيعة الطائفيين فى كلا الفريقين

إن طائفية كل من الشيعى والسنى تختلف جذرياً فيما بينهما، ويمكن تلخيصها فيما يلى:

١: الطائفية الشيعية إن صح التعبير، وهو غير صحيح (١) ذات طابع نظرى، فهى تتحدث عن أفضلية الإمام على (عليه الصلاة والسلام) فى الخلافة، وتؤكد على قضية النص والتعيين. فيما لا يعنى الطائفى السنى بشىء من ذلك. إنه لا يعيش فى التاريخ كالتائفى الشيعى، ولا يتحدث عن حق عمر فى الخلافة أو حق على، وإنما يبحث عن حق قريبه فى أن يحتل المركز المعين والوظيفة المعينة.

٢: إن الطائفية الشيعية معتقد والسنية فعل. والشيعية تعيش فى التاريخ والسنية تعيش فى الحاضر. ولهذا يلتصق الطائفى الشيعى بالكتب ويلتصق السنى بالحياة. ولهذا لم يستطع الطائفيون الشيعة أن يمسكوا الخيوط الرئيسية للصراع لانشغالهم بالتاريخ وتركهم الحاضر. ولما كانوا غير قادرين على تصحيح الحدث التاريخى، فقد أوغلوا بالبحث عن الأدلة النقلية والبراهين العقلية، مما جعلهم فى عالم النظريات

بينما يعيش الطائفى السننى فى واقعية حية.

٣: تنتشر الطائفية الشيعية بين البسطاء من الناس، أما إذا تثقف الشيعة انسلخ تماماً عن أية شائبة طائفية. وقد يلازمه الشعور بالحياء الطائفى إلى مستوى الشعور بالذنب.

أما الطائفية السنية فتكاد تنعدم فى الوسط الشعبى وبين البسطاء، حتى إذا دخل السننى مراكز السلطة وارتقت مداركه أمسك بمعنى الطائفية الجديد، وتحمس لها وأصبح من جنودها العمليين وليس من دعائها، وهذا فرق أيضاً بين الاثنين، فالطائفى الشيعى داعية والطائفى السننى جندى يمارس معركته دون حديث.

٤: ويحدث المأزق الكبير فى دوائر الدولة والأحزاب والمؤسسات العسكرية حيث يلتقى المتعلمون من الطائفتين.. الشيعى الذى انسلخ عن طائفية بسبب تعلمه، والسننى الذى اتصل بالطائفية بسبب صلته بالسلطة، وهنا تبدو الفروق مكشوفة فى ممارسة كل منهما لعمله فى الدولة. إن الشيعى لا يفكر فى أن يحجز وظيفة لشيعى آخر، وقد لا يفهم معادله كهذه على الأغلب. أما السننى فإنه متحفز ومهيأ للعب دور كامل مستمد من طائفية الدولة.

قد يضاف سبب آخر، فبعض الشيعة ممن يتبهنون إلى فعل الطرف الآخر فى مؤسسات الدولة، قد يحاولون فعل شيء مماثل، لكنهم سيصطدمون بتقاليد الدولة وبالاضطهاد الرسمى، أو أنهم يقعون فريسة الخوف من أن يتهموا بالطائفية.

إن العلمانى الشيعى قد يتقبل أية تهمة سوى هذه. قد يتفاخر بخروجه على الإسلام وبالحاده وارتكاب المعاصى، لكنه عند التهمة الطائفية يقف مذعوراً وقد يتحول إلى الضد لإثبات الضد، فى الوقت الذى يمارس الطائفى السننى دوره تحت مظلة الدولة وتقاليدها الإدارية وأعرافها الجارية بهدوء وثقة وبنوع من الحق العرفى الطائفى!

٥: إن الطائفية الشيعية قد توجد وحده مشاعر عاطفية تتراكم من تاريخ الفاجعة الأولى، وتمر على تاريخ الاضطهاد الذى تعرض له الشيعة. بينما أوجدت الطائفية السنية وحده مصالح وغنائم.

إن هؤلاء يتشاركون فى العزاء وهؤلاء يتشاركون فى السلطة. وعن هذا الفرق صارت كلمة الطائفية تطلق رسمياً على الشيعى فقط حيثما وردت، إلا إذا جاء فيها تخصيص أو إشارة إلى السلطة وهو أمر نادراً ما يحصل.

٦: يمتاز المذهب الشيعى بكثرة الطقوس: كإقامة المآتم، والمآدب الحسينية، والحزن فى محرم، والاحتفال بميلاد الرسول صلى الله عليه و اله ووفيات الأئمة عليهم السلام ومواليدهم.

ظاهرة كثرة الطقوس استثمرتها مؤسسه الحكم الطائفى لتتسلل منها إلى اتهام الشيعة بالطائفية، وقد أخذ كثير من الناس بهذا المفهوم حتى بعض الشيعة العلمانيين الذين ما لبثوا يعدون هذه الطقوس نوعاً من أنواع الطائفية، فضلاً عن المثقفين السنه وعامتهم.

يقول الشاعر الراحل مصطفى جمال الدين: إن كامل الجادرجى دعاه إلى لقاء عام ١٩٦٥ فشكا الجادرجى لشاعرنا طائفية الشيعة، ولما استفسر منه مصطفى جمال الدين عن تفاصيل ذلك، أشار الجادرجى إلى المآتم الحسينية وزيارة أضرحة الأئمة، وأضاف أن السنه ليسوا طائفيين، وضرب على ذلك مثلاً: إن ولده رفعت سأله أثناء مرورهما من أمام ضريح الإمام أبى حنيفة من هو هذا؟ فقال له: إمام من الأئمة وكفى. ولم يسأل ابنه بعد أكثر من ذلك. بينما ينغمر الشيعة بتاريخ أئمتهم وتفاصيل حياتهم.

لكن يجب أن لا ننسى أن الطقوس الحسينية هذه لا تخلو من تشهير بمعظم الشخصيات الظالمة فى التاريخ الإسلامى، والشكوى من الظالمين حق من حقوق المظلومين. وإذا كانت الطائفية هى أن تُسلب حقوق الآخرين، فأى حق ستسلبه الشكوى من الظلم؟

٧: نجحت هذه الحملة أى اعتبار الشيعى طائفاً، حتى أدخلت فى روع الشيعى المذعور الخائف الذى تطارده التهمة، فينصرف بوعى أو بغير وعى ليمارس دور الضد لإثبات الضد. وقد يمارس قدراً صغيراً أو كبيراً من التمييز الطائفى ضد الشيعة.

٨: إن وضع الشيعى فى السلطة وفى جميع الفترات هش دائماً، مهما بدا للناس أنه قوى، وأن العراقى فى المفهوم الرسمى يظل طائفاً إذا لم يشترك فى حملة اضطهاد الشيعة، وهذا يجعل شيعة السلطة فى مأزق فلا هم محسوبون على السلطة، ولا هم محسوبون على

الشيعة.

٩: إن الشيعة في السلطة لا يمثلون التشيع ولا الشيعة. فالعلمانيون منهم والمتدينون يعبرون عن فلسفة النظام السياسية، ويشتركون في تنفيذ برامج الدولة. ومن ضمنها برامج اضطهاد الشيعة. وباستثناء حالات محدودة في العهد الملكي انتقد فيها مسئولون شيعة سياسة التمييز الطائفي: كالشيخ محمد رضا الشيبلي، والسيد عبد المهدي، وعبد الكريم الأزرى، وعدد من السياسيين في مجلس النواب وفي الصحافة، فإن تجاوز الحقوق الأساسية للشيعة في التمثيل السياسي، أو في التنمية الاجتماعية والقومية، تمر في مجالس الوزراء ومجالس القيادة مع وجود العضو الشيعي فيها دون صعوبات.

١٠: ويقضى الشيعي عادة في وزارته، أو في رئاسة دائرة معينة فترة أقل مما يقضيها زميل في المذهب الحاكم. ولا تتاح له على الأغلب فرصة العودة بعد تركه المسؤولية. بينما قد تتاح الفرصة لزميله عدداً من المرات. ويعانى شيعة السلطة من مراقبة غير منظورة في الجهاز الحكومي رغم أنهم جزء من السلطة لتسجيل ما يمكن العثور عليه من سلبات.

١١: ولا ننكر أن أعداداً ليست قليلة من شيعة السلطة يشعرون في أعماقهم بالاضطهاد، ويحاولون في مناسبات معينة أن ينفسوا عن مكبوتاتهم في حديث يتناول بعض ما يجري من تمييز في مؤسساتهم، لكنهم يسارعون فوراً إلى تقمص شخصية أخرى حالما يطل عليهم شبح من المذهب الحاكم مهما كان هزياً. وقد أصبح سلوك كهذا يستعمل لكسب ود المعارضة والسلطة في وقت واحد.

خامساً: من الذي يقوم بالتمييز الطائفي؟

إن التمييز الطائفي وليس الانتماء المذهبي هو الذي يجعل المرء طائفيًا. حيث أن التمييز جور وظلم، والانتماء حق مشروع. وواضح أن الذي ينهض بمهمة التمييز ينبغي أن يكون بمركز القوة، أي أنه يمتلك امتيازات عامة قابلة للتوزيع فيتصرف في توزيعها بطريقة متحيزة.

وطبيعي أن السلطة هي أكبر الامتيازات. وأن الدولة باعتبارها مؤسسة المؤسسات، هي القوة الأساسية التي تملك القدرة والحق في صناعة القانون والمراكز، ولها حق توزيع الأراضي ومنح الامتيازات للناس.

ومعروف أن السلطة في العراق طائفية، وهذا يعني وجود مذهب حاكم ومذهب محكوم. الأول يملك الدولة المؤسسة الجيش القانون الخزينه المركز، والآخر لا يملك إلا ما يعطيه المذهب الحاكم.

هنا هل يوصف المذهب المحكوم بكونه طائفيًا؟ من المحتمل أن يكون كذلك. ولكن ما هي حدود تأثيراته الطائفية وانعكاساتها على الدولة والمجتمع؟

بكلمة أوضح حين يكون الشيعي طائفيًا، فما هي الأدوات التي يمتلكها لممارسة التمييز الطائفي ضد المذهب الآخر.

هل يمتلك حق تعيين الوزراء والسفراء والمحافظين؟

هل يمتلك حق توزيع الأراضي والبساتين؟

هل يمتلك صلاحية وضع المناهج والبرامج التعليمية؟

هل يمتلك حق تشكيل المحاكم وتعيين الحكام؟

هل يمتلك حق تأسيس الجيش وتحريك قواته؟

هل يمتلك حق إصدار الصحف، والموافقة على نشر المطبوعات التي يمارس بها أو من خلالها الدعوة الطائفية؟

وحيث يكون الشيعي وزيراً، هل يستطيع أن يتصرف بحرية في حركته، أي أن يكون ممثلاً للشيعة لا ممثلاً لسياسة الدولة؟

وحيث كان صالح جبر رئيساً للوزراء أول رئيس وزراء شيعي هل حاول أن يغير شيئاً من صيغة طائفية الدولة؟ أم اكتفى بإلحاق شيعي واحد فقط في وزارته ليمارس كل منهما دوره في منظومة الأفكار الملكية.

وهل أقدم ناجي طالب رئيس الوزراء الشيوعي الوحيد في العهد الجمهوري على خطوة ذات صلة بأبناء المذهب الذي ينتمي إليه؟ هل أسند مثلاً لأحد أبناء مسقط رأسه (الناصرية) وظيفة مهمة في مجلس الوزراء؟

وحيث لا يكون شيء من هذا قد حدث فإن الصفة الطائفية ستسقط حتماً عن المذهب المحكوم. حتى حين يكون أحد أبنائه على رأس السلطة. إذ ما كررنا التأكيد على أن التمييز الطائفي وليس الانتماء المذهبي هو الذي يجعل المرء طائفيًا.

إن التمييز الطائفي أعلى مراحل التمييز في المجتمع البشري. وهو في درجة أوطأ من التمييز العنصري رغم قسوة الأخير وبشاعته؛ ذلك أن التمييز العنصري يشترط لحصوله وجود عنصرين أو نوعين أو لونين من البشر. أبيض وأسود، آري وسامي، أوربي وأفريقي، وقد يجد دعاة العنصرية في اللون واختلاف المنشأ واختلاف مصالح العرقين سبباً للتمييز والاضطهاد، بينما يحصل التمييز الطائفي داخل النوع الواحد واللون الواحد، فهو لا يجري بين عربي وغير عربي، ولا بين مسلم وغير مسلم، ولا بين عراقي وغير عراقي.

لكن تطوراً دخل إلى التمييز الطائفي لتبريره بجعل العرب الشيعة فرساً أو إيرانيين، ليتسنى إيجاد ركيزة كالتى يعتمد عليها التمييز العنصري. وفي هذه الحالة سنكون أمام تمييز مركب، ضد الشيعة العرب. وكان رائد هذا التطور المفكر القومي ساطع الحصري في الفترة التي عمل فيها مسئولاً عن التربية والتعليم مطلع تأسيس الحكم الملكي وحتى عام ١٩٤١.

هذا التطور كان نقلة كبيرة لإضفاء طابع قومي على التمييز الطائفي. فالعراق يعاني ليس من مشكلة داخلية بين مذهب حاكم ومذهب محكوم، ولا بين يمين ويسار، بل بين حكم عربي وفئات إيرانية شعبية تعرقل النمو القومي، وتطبيق برامج السلطة القومية.

وجرى تصدير هذا الانطباع إلى الإعلام العربي وإلى مسئولين عرب.

في تمذهب السلطة أخرج الشيعة من حق التمثيل الكامل في السلطة. وفي التهجير أخرج الشيعة من حق المواطنة، وكان التبرير الرسمي لهذه العملية أنهم لم يكونوا من أصول عربية بحتة، وأن سجلاتهم في دوائر الأحوال المدنية تشير إلى كونهم من التبعية الإيرانية. رغم أن أحداً لا يجهل بأن سياسة التمييز العنصري والطائفي، وعمليات زج الفقراء العراقيين إلى حروب التوسع التركي، قد ألجأت الكثير من الناس آنذاك في محاولة لحماية عوائلهم من الجور والاضطهاد، والسوق التعسفي إلى القتال، الادعاء بأنهم من تبعية إيرانية. وكانت إيران تشجع القبائل العربية على التجنس بالجنسية الإيرانية إلى الحد الذي جعل الحكومة العراقية بعد تأسيسها تناشد سلطات طهران بالتوقف عن عمليات التجنيس.

ولم يكن هؤلاء الذين أرادوا الإفلات من التمييز الطائفي والعنصري التركي، يتصورون أنهم سيقعون بعد قرن أو قرنين من الزمان ضحايا التمييز الطائفي الذي مارسه سلطة قومية تركز في خطابها السياسي حسب الظاهر على مفهوم إنساني يستبعد وقوعها في الوحل الفاشي.

إن التهجير ممارسة قاسية لأسلوب التمييز سواء كان طائفيًا أم عنصريًا.

وإذا كان التمييز العنصري يستهدف استغلال الطاقات الإنتاجية للأغلبية الملونة؛ فإن التمييز الطائفي في العراق تجاوز هذه المرحلة إلى تدمير الثروة القومية، لمعاينة مدن وأقاليم تنتمي إلى غير النوع الطائفي للمذهب الحاكم. فيلحق الضرر أجزاء من الطبيعة بسبب تعمد إهمال العناية بها.

قد تجف الأنهار، وتموت الأشجار، وقد تظل الثروة القومية مخبوءة

في داخل الأرض؛ مادام المستفيد منها المباشر في الدولة طائفة لا تعترف بها الدولة.

والمثال على ذلك قصة نهر الغراف.

فقد كانت الدلائل تشير إلى أن نهر الغراف في طريقه إلى الجفاف. والغراف كما يصفه عبد الرزاق حسنى سره العراق عظيم البركة، تعيش حوله قبائل شيعية عربية انقطعت إلى الزراعة منذ عهد قديم. حتى إذا أخذ بالجفاف بدأت جموع الفلاحين تنزح عنه وقد بكاه الشعراء. وشن الصحفيون الوطنيون حملة لإنقاذه مما دفع الملك فيصل الأول في أواخر أيامه إلى رفع شعار: لا مشروع قبل الغراف.

وكان ما حدث للغراف بمثابة كارثة وطنية. ولم يكن الحل مجهولاً أو عسيراً فبناءً ناظم على صدره، وسد أمام فتحته كان سيساعد على تغذيته بالمياه طيلة أيام السنة. وقد اتجهت النية إلى إقامة هذا المشروع فأخذ رستم حيدر يعد العدة لوضع المشروع في مناقصة دولية. حتى إذا خطا خطوة في الاتجاه الصحيح احتج وزير المالية نصرت الفارسي على محاولة رستم حيدر، فقال: إن تسليح الجيش العراقي أهم من مشروع الغراف في نظره.

وقد أيده وزير الداخلية ناجي شوكت، ووزير الخارجية نوري سعيد. وانتصر وزير المعارف صالح جبر، والوزير الكردي جمال بابان لرستم حيدر. وهكذا أفضل المشروع الوطني بدوافع طائفية وبريطانية محضه (١).

سادسا: أسس البناء الطائفي

لقد أسس المستعمرون وأذئابهم أسساً متينة للسياسة الطائفية المحكّمة في العراق الملكي والجمهورية، ولعل تلك الأسس تتلخص فيما يلي:

١- العمالة: التبعية السياسية للمعسكر الغربي ولبريطانيا بشكل خاص. وقد التزمت به الحكومات العراقية المتعاقبة التزاماً يدعو للدهشة، وقتل بسبب محاولات الخروج عليه قادة عسكريون، ومواطنون بسطاء وزعماء وطيون.

٢- القمع: حيث أن السلطة أنيطت للأقلية، وحيث أن اتجاهاتها كانت لصالح الارتباط العضوي بالستراتيجية الغربية، وبالمصالح البريطانية بوجه خاص، كان حدوث ردود فعل شعبية أمراً مفروغاً منه، مما فرض على السلطة استخدام نظام صارم من الاستبداد والقمع المستمر ضد الرأي الآخر والتعبيرات الحرة.

٣- القومية: الحكومة ليست للإسلاميين وأمثالهم، ولا حق للأكراد وأمثالهم فيها أيضاً، وإنما هي حكومة قومية منذ عهد النقيب حتى يومنا هذا.

٤- الطائفية: تمذهب الدولة، ركن أساسي من أركان السلطة القومية في العراق، وهو على شذوذه وغرابته أصبح (حقاً ثابتاً). فالسلطة للعرب وليس للأكراد، وللشعة العرب وليس الشيعه العرب.

٥- الجيش: يعتبر الجيش الأساس الذي لا تستغنى عنه السلطة السياسية، لا للغرض التقليدي لتأسيس الجيوش، وهو الدفاع عن البلاد بل لتثبيت وإسناد حكم الأقلية وصراعاتها الداخلية. وأن مسلسل الأحداث السياسية التي أدت إلى انتفاضات ومواجهات مع السلطة لهي ابرز شاهد على تأسيس الجيش لصالح الأقلية الطائفية المتسلطة.

القمع + البهتان + إسقاط الهوية:

لقد مورست أساليب بعيدة كل البعد عن الإنسانية وعن أوليات القيم الإسلامية والوطنية، لغرض تثبيت أركان الطائفية السلطوية، فكما لجأت حكومة الأقلية إلى حماية خارجية وإلى قمع داخلي، واتخاذ الاستبداد وسيلة لتثبيت حكمها، فإن أتباعها واصلوا البحث فيما يمكن أن يقدم لها مبررات الاستحواذ على شؤون البلاد. وقد كان طعن الأغلبية الشيعية بالشعوبية، وبالتهمة الفارسية، واحده من الوسائل غير النبيلة لإضعاف مركز الأغلبية، فتقمع أصواتها بالاستبداد، وتطعن أصولها بالفارسية، كي تظل قابعة خانعة لقدرها المحتوم راضية بالمواطنة الثالثة.

وهكذا تم الانتقال إلى أدنى ما يمكن أن تصل إليه علاقة دولة بمواطنيها.

ففي الدولة الطائفية أقصى العرب الشيعه من التمثيل في السلطة، وفي التهمة الثانية سحبت الهوية القومية والوطنية عن الأغلبية العربية، وأصبح ممكناً وميسوراً ومتوقفاً في أي وقت، ومتى شاء أي مسئول في الدولة القومية هذه، ترحيل من يشاء من المواطنين الشيعه عن العراق، واستباحه بيوتهم والاستيلاء على ممتلكاتهم باعتبارهم إيرانيين. وقد أنيطت مهمة كهذه إلى مثقفين قوميين، والى مؤسسات

ثقافية، ودور نشر مدعومة برساميل ضخمة، ما انفكت تبحث وتنقب في دفاتر الشعراء والمفكرين القدماء والمعاصرين لعلها تعثر على بيت من الشعر في الهجاء القومي، أو في هجاء شخصية عربية لأي سبب، لتجعل منها مادة لكتاب يبدأ وينتهي بالدوران حول الشيعة. ولقد عثر بديع شريف العاني، وعبد العزيز الدوري، وعبد الله سلوم السامرائي على شيء من هذا، وقد تناسى هؤلاء أن ثوابت كوكس النقيب، وتمذهب الدولة القومية قد طعن قبائل عربية في القرن العشرين، بطريقة لم يستطع أن يتوصل إليها أبو نؤاس في طعن القبائل العربية قبل ثلاثة عشر قرناً. الفرق أن أبا نؤاس حارب بني أسد وبني تميم ببيتين من الشعر. بينما حارب رجال الدولة القومية في العراق، ومنهم هؤلاء الكتّاب بني أسد وبني تميم وبني حجين وآل فتلة والظوالم والخزاعل بإسقاط الجنسية العربية وبحرمانهم من هويتهم القومية.

وتصطبغ العلاقة بين السلطة الطائفية والناس، بالتوتر الدائم وسوء الظن وعدم الثقة والخوف المتبادل().

العلاج الكاذب والانتهاكات الصارخة:

لقد حاول مشرعو الدستور العراقي الصادر عام ١٩٢٥ معالجة مشكلة الطائفية والعنصرية نظرياً، فخصصوا لها المادة السادسة من بين (١٢٣) مادة تضمنها القانون الأساسي لإظهار مدى اهتمام الدولة بالنظر إلى جميع المواطنين نظرة متساوية. ونصت هذه المادة على أن لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة.

ولم يكن لهذه المادة أن تكبح الممارسات العملية التي تغفل تمثيل ومشاركة الأغلبية الشيعية، مما دفع زعماء بارزين، وعلماء دين إلى الاحتجاج المتواصل في مذكرات مرفوعة إلى الملك، أو رئيس الوزراء تطالبهم باحترام الدستور، وتطبيق المادة السادسة منه. ومن الممكن القول أن مذكرة أو حديثاً يدور حول الحقوق الدستورية كان لا بد أن يذكر المسؤولين في السلطة بالمادة السادسة هذه. فكانت وهي تسعى لحقوق متساوية بين المواطنين، مثلاً يستند إليه السياسيون للدلالة على انتهاك مبدأ الحقوق المتساوية.

وقد عالج الدستور المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠ مسألة الحقوق والواجبات العامة، وضمان المساواة التامة بين العراقيين وحرمتهم الشخصية، وحرمة منازلهم، وحرية ممارساتهم للطقوس الدينية، والتعبير عن حرية الرأي، والبحث والصحافة والطباعة والنشر، وحق الاجتماع والتعليم والرعاية الصحية.

ولا يعني ذلك بأي حال، أن الدولة التزمت بفقرة من هذه الفقرات الدستورية. إن أنظمة الحكم المطبقة عملياً في مختلف البلدان، لا تعكس عموماً الطراز السياسي المضمن في الدساتير.

والدولة العراقية نموذج حي لتناقض أساليب الحكم مع نصوص الدستور.

وما زلنا نعتقد أن ثوابت الدولة القومية لاسيما طائفية الدولة، وارتباط سياستها بالمخارج وردود فعلها على العراقيين، قد جعل ممارسات هذه الدولة واحدة لا تستثنى منها حكومة ولا وزارة، وهذه نماذج خاطفة وسريعة للانتهاكات والخروق:

ممارسة التعذيب ضد المعارضين، خلافاً للمادة الخامسة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

القبض والحجز والنفي التعسفي، خلافاً للمادة التاسعة.

منع مواطنين من السفر لأسباب سياسية، خلافاً للفقرة الثانية من المادة (١٣).

نزع الجنسية العراقية عن أشخاص لأسباب سياسية، خلافاً للمادة

(١٥) بفقريتها.

منع حرية الرأي والتعبير، خلافاً للمادة (١٩).

منع قيام الجمعيات الحرة، خلافاً للفقرة الأولى من المادة (٢٠).

حرمان المواطن من إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً، خلافاً للمادة (٢١).

حرمان العراقيين من الانتخابات النزيهة، خلافاً للفقرة الثالثة من المادة (٢١).

الحرمان من التنظيم النقابي الحر، خلافاً للمادة (٢٣).

لم تكن الضمانات الاجتماعية كافية، ولم يكن التأمين الاجتماعي قائماً في حالات كثيرة، خلافاً للمادة (٢٥).

وبهذا تكون الدولة العراقية قد خالفت معظم إن لم تكن جميع المواد الأساسية التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تضمنها الدستور العراقي الدائم والدساتير المؤقتة.

فقد أصدرت السلطة ما بين عامي ١٩٣١ و١٩٥٨ (٢٧) مرسوماً لتحديد حرية الفكر، أو لإسقاط الجنسية، أو لفرض عقوبات إضافية على أصحاب الرأي الآخر. كانت حصّة نوري السعيد منها (١٥) مرسوماً، ورشيد عالي الكيلاني (٧) مراسيم، والمدفعي (٤) مراسيم، ولياسين الهاشمي مرسوم واحد.

ولو أخذنا بنظر الاعتبار المدّة التي قضاها كل منهم في السلطة لوجدنا أن حصّة الكيلاني ربما كانت ستزيد على حصّة السعيد، وللمزيد راجع هذه المراسيم في كتاب جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم السويد ١٩٨٩.

إن تمذهب الدولة هو الذي خلق وضعاً غير طبيعي وغير دستوري كهذا. ومع أن تمذهب الدولة جاء تعبيراً يتطابق مع الاستراتيجية البريطانية لخلق بؤرة توتر دائمة في العراق، فإنه جاء أيضاً في فورة رد فعل وسيطرة روح انتقامية على مشاعر الإداريين والعسكريين البريطانيين الذين هالهم حجم الخسائر التي ألحقها بهم مسلحو الفرات الأوسط. فكانوا يريدون وبأية وسيلة إقصاء المشتركين في الأعمال الحربية ومناطق الثورة بشكل عام عن أي تمثيل أو دور في السلطة الجديدة.

وقد آن للجماعات الوطنية والإسلامية المختلفة سنة وشيعة والتي تسعى إلى حياة دستورية طبيعية في العراق، أن تعيد النظر في ثوابت كوكس - النقيب وعلى رأسها تمذهب الدولة وطائفيتها).

سابعاً: الجيش والطائفية

إن مهمة الجيوش التقليدية في العالم أجمع هو حفظ الثغور من الأعداء الخارجين، وتبقى بعيدة عن التدخل في السياسة.. إلا أن جيش العراق الملكي أسس لغرض آخر، واستخدم لقمع الحركات السياسية والانتفاضات الشعبية، ودعم السياسة الاستعمارية في العراق.

لقد حقق تأسيس الجيش العراقي لبريطانيا ليس فقط أنها لم تعد طرفاً عسكرياً في قمع تحركات الوطنيين والعراقيين، فحسب وإنما هو المهم اختزالاً - هائلاً في النفقات العسكرية التي أرهقت دافعي الضريبة البريطانيين، فانخفضت النفقات البريطانية في العراق من (٨٠) مليون باوند إسترليني في السنة المالية ١٩١٩١٩٢٠ إلى أقل من (٨) ملايين في السنة المالية ١٩٢٣١٩٢٢ التي أعقبت تأسيس الجيش.

وأبدى الجيش العراقي في استباحة الرميثة عام ١٩٣٦ ضروباً من التنكيل لم تشهدها الرميثة من الجيش البريطاني عام ١٩٢٠، فقد هوجمت بالطائرات الحربية، وعمِل الثوار بأشد ما عرف من القسوة، وقتل كثير رماً بالرصاص دون محاكمة. وكانت قوات الجيش تهاجم مناطق الفرات الأوسط، وتعقد محاكمات صورية، وتصدر وتنفذ أحكام الإعدام الفوري.

يقول عبد الرزاق الحسنى: إن مدير الشرطة العام (هاشم العلوي) أخبره أن الجيش قبض على ثلاثين تائراً فاعتبرهم أسرى حرب، وأمر بكر صدقي برميهم بالرصاص فوراً، وتولت بلدية الديوانية دفنهم).

وعلى طريقة جيش الاحتلال، أحرق الجيش العراقي معظم القرى الشيعية في الفرات الأوسط، أثناء ثورات الرميثة الأولى والثانية وسوق الشيوخ، واعتبر الفلاحون أعداء حقيقيين في مواجهة جيش لا ينتسب بأصرة إلى هؤلاء الناس. ولم يتمرد إلا القليل من منتسبي الجيش على أوامر إبادة الفلاحين في الفرات الأوسط. فكوفئ ضباط الجيش براتب شهر إضافي على جهودهم هذه، وحين اعترض أحد أعضاء مجلس الأعيان (ناجي السويدي) على إكراميات الضباط، رد العسكري بقوله:

كم كنت أود لو يشترك فخامة صاحب الاعتراض فى رحلة واحدة من تلك الرحلات ليرى كيف كان الضابط يحمل المدفع على كتفه ويسير مسارات شاسعة.

إن العسكرى نسى أن يحدثنا إلى أين كان يسير هذا الضابط بمدفعه؟

وإذا كان مبرراً للعسكرى ولرجل السلطة الطائفى أن يمجّد الجيش العراقى، فلا نجد ما يبرر للمتقنين العراقيين أن يثنوا على الجيش كمتدخل بالسياسة وكجهة انقلاب.

فيقول الرصافى مرحباً بسيطرة الجيش على السلطة عام ١٩٤١:

وتطربى بالحمد منك الألسنا

اليوم قرى يا مواطن أعيناً

إذ قام فيك على البلاد مهيمنا

فلقد وفاك الجيش حقك سابعاً

ويقول الجواهرى فى انقلاب تموز عام ١٩٥٨:

وبأنك الأمل المرجى والمنى

جيش العراق ولم أزل بك مؤمناً

ونقول: حين تصبح القوة العسكرية الغاشمة، وهيمنتها على البلاد نعمة سابعاً وأمل مرجى، فلا يعنى ذلك سوى أن المتقف العراقى يحتاج إلى الكثير الكثير لكى يعى دوره فى الحياة().

طائفية الكلية العسكرية:

إنه لأمر غريب ومثير أن يحرم أبناء الوطن من أوليات حقوقهم العلمية والإنسانية، فالجامعات والمعاهد العلمية إنما هى لكل أبناء الوطن فى كل أرجاء العالم.. إلا فى العراق الذى تدار فيه كل المؤسسات فى داخل إطار الطائفية اللا إنسانى، والكلية العسكرية نموذجاً.. ولكن سيكون أمراً عادياً ومنطقياً فى ظروف طائفية الدولة، وحصر السلطة ومراكزها الأساسية بيد المذهب الحاكم، أن يشكل الجيش السياج الحقيقى لهذه السلطة، وعدم إفلاتها إلى الأغلبية حتى فى الانقلابات الداخلية، وتغير الحكام والحكومات. والجيش يعتمد بالدرجة الأولى على ضباطه، والضباط يأتون إلى الجيش عن طريق الكلية العسكرية، وبهذا تقوم الكلية العسكرية فى نظام الدولة الطائفية بدور مجلس العموم البريطانى، والكونغرس الأمريكى، والجمعية الوطنية الفرنسية، التى ترشح أو تسقط رجال السلطة التنفيذية. وإن طلاب الكلية العسكرية هم النخبون المبكرون الذين سيعتمد عليهم، وعلى أصوات بنادقهم رجل السياسة فى السلطة المذهبية.

إن خطأ تركبه لجنة خاصة بمقابلة المتقدمين إلى الكلية العسكرية، بقبول طالب ما قد يقود إلى كارثة من وجهة نظر السلطة الطائفية. يقول طبيب عراقى هو السيد نايف شنين، عضو لجنة الفحص الطبى الخاصة بالمتقدمين إلى الكلية العسكرية سابقاً، وأحد أعضاء حزب البعث:

إن فحصاً طبياً دقيقاً يتعرض له الطلاب المتقدمون إلى الكلية بدنياً وعقلياً، لكن عدد من الطلاب المتقدمين يخفقون فى اجتياز فحص الأذن والجنجرة حيث أنيط المهمة بطبيب خاص، يحتفظ كما يبدو بمعلومات مؤشرة إزاء أسماء الطلاب الشيعة، فيجرى استبعادهم من القبول بهذه الطريقة. وأنا بما أتحمّل من أمانة كطبيب، أؤكد أن حالات متكررة وفى كل عام كان الطلاب الشيعة يتعرضون لها، ولم تكن نتائج الفحص صحيحة().

لقد أثير موضوع التمييز الطائفى فى القبول بالكلية العسكرية فى مجلس النواب العراقى عام ١٩٤٥. ووعده وزير الدفاع أن مثل هذا

التميز لن يحدث فى المستقبل!!؟

ويواجه الضباط الشيعة على ندرتهم مشكلات كثيرة فى الترقيات، وفى توزيعهم على وحدات الجيش، وفى تنسيبهم إلى المناطق العسكرية.

يقول ضابط عراقى سابق هو السيد عدنان عيدان: إن الفصيل الذى كان ينتمى إليه فى الكلية العسكرية كان يتكون من ٣٦ طالباً، موزعين على الشكل التالى: ١٦ من الموصل، ١٤ من مناطق أخرى، ٦ شيعة. وأنه قد نسب بعد تخرجه إلى العمل فى كردستان، وأحيل إلى التقاعد فيما بعد لكونه من المذهب المحكوم.

كان يستخدم ضباط الدولة الطائفية ضد جنودهم وأغليتهم الساحقة من جمهور الشيعة أنماطاً من السلوك الذى تمارسه أجهزة الشرطة السرية مع المدنيين المعتقلين فى أقبية المخافر، فضلاً عن الممارسة التقليدية التى تنبعث من شعور الضباط العراقي بالسمو والتعظيم أمام الجنود بشكل خاص والمجتمع المدنى بشكل عام.

ولا يتوانون عن استغلال وتوظيف قوانين الخدمة العسكرية، والانضباط العسكرية، وإطاعة الأوامر لأغراض الخدمة الشخصية، وتشغيل الجنود خدماً فى منازلهم، وحراساً شخصيين لأطفالهم.

وتتعامل ربة البيت العسكرية مع الجندى فى منزلها، بالطريقة المعتادة التى يتعامل بها زوجها الضابط مع جنوده فى المعسكر، وبالطريقة التى يتعامل بها المترفون من الطبقة الحاكمة مع خدمهم. فقد يحدث الانسلاخ الطبقي عند هؤلاء الفقراء المتوجهين إلى الكلية العسكرية منذ اللحظة التى يضعون فيها الرتب على أكتافهم. ويصبح من العسير إلا فى القليل النادر مشاهدة شىء من الانسجام بين الضباط ومجتمعه الطبقي القديم.

وكان قانون العقوبات العسكرية يوفر لمعظم الضباط الكثير من شعور المتعة بالتعذيب، إذ تقضى إحدى مواد هذا القانون بعقوبة الجلد، وكان الجلد عقاباً مصادقاً عليه فى الجيش العثمانى، ولدى القوات التى تخضع لوزارة المستعمرات البريطانية.

يصف الدكتور سندرسن باشا (طبيب العائلة المالكة) إحدى عمليات الجلد التى تفرض على الجنود: تمت عملية الجلد بالسوط وسط ساحة مثله الشكل محاطة بالقوات، شدت ذراعاً الجندى المجلود وساقه إلى إطار خشبى ثقيل أشبه بالحرف الإنكليزى (X)، وراحت الضربات تهوى على ظهره العارى بدقة وببطء، حتى تجاوزت الاثنى عشرة ضربة بمقدار، وإلى أن تهرش جلده، وامتزج بعضه ببعض، وتهاوى ساقطاً على الأرض، تم إطلاق سراحه

بعد أن حضر الطبيب العسكرية، وأعيد إلى المعسكر فى إحدى سيارات الإسعاف (١).

فإلى أين ستقود علاقة من هذا النوع كلاً من الشعب إزاء سلطته، والجنود إزاء سلطتهم (٢).

ثامنا: مقتطفات من (إعلان شيعة العراق)

لقد تحرك جمع من العلماء والمفكرين والسياسيين نحو مكافحة الطائفية السياسية، وأصدروا بياناً موضوعياً، ارتأينا أن نقتطف منه قبسات مشرقة، جاء فيه:

إن أبرز مظاهر الطائفين الحقيقيين فى العراق هو إنكار وجود الطائفية، فى الوقت الذى يمارسونها كل يوم.

نعم، العنوان من شأنه أن يستفز أولئك الطائفين، الذين ظنوا أن طول الممارسة الطائفية وقسوتها فى العراق من شأنها أن تزرع الخوف فى نفوس الشيعة، وتدفعهم إلى الاحتماء خلف انتماءات سياسية أو عقائدية، وهى انتماءات لم تفلح فى حمايتهم من التمييز الطائفي، ففى كل التيارات الفكرية السائدة فى الساحة العراقية يمارس التمييز الطائفي بمختلف الصيغ والأشكال. وتلك حقيقة ميدانية لا يمكن إنكارها، وهى من الثوابت الواضحة فى تاريخ العراق.

الولاء للوطن وليس للطائفية

ويشير البعض مشكله الانتماء، إذ يرون في طرح الانتماء المذهبي تقديماً للولاء للطائفه على الولاء للوطن. والواقع أن الإعلان حين يدعو إلى إلغاء الطائفية السياسية، إنما يسعى إلى تكريس الولاء للوطن، ففي ظل السياسة الطائفية التي تمارس في العراق يكون الولاء للطائفية بدلاً من الولاء للوطن أو مقدماً عليه. فكما أن إحساس العراقي الكردي أو التركماني بانتمائه القومي لا- يؤثر على ولائه للوطن؛ فإن إحساس العراقي الشيعي بشيئته لا يضعف من هذا الولاء، فالوطن هو الإطار الواسع الذي يجمع كل المكونات القومية والمذهبية. والانتماء إليه والمساهمة في بنائه والدفاع عنه هو القاسم الذي يوحد الجميع. لقد عملت السياسة الطائفية والعنصرية التي مورست في العراق على تقسيم العراقيين إلى مواطنين من درجات مختلفة، حيث عومل الشيعة على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وفي ذلك تجريح للمنظومة الوطنية العراقية، وتجاوز للقيم الوطنية الصحيحة.

الشيعة أكبر ضحايا النظام

لقد مارست السلطات في العراق، خصوصاً النظام البعثي، نهجاً طائفيًا، امتد إلى مناهج التعليم ومؤسسات الدولة، خصوصاً المؤسسة العسكرية وميادين الاقتصاد المختلفة، أدى إلى تهميش دور الشيعة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في العراق. لقد مارس النظام إساءات متعددة ومتواصلة للتراث الثقافي والديني للشيعة، وعمل على التشكيك بعروبة المواطن الشيعي وعراقيته، والظعن في قيمته الأخلاقية.

ويكفي أن نشير إلى أن أكثر من مائتي ألف شيعي قتلوا على يد النظام خلال أحداث انتفاضة ١٩٩١، حسب تقرير فان دير شتول المقرر العام لحقوق الإنسان في العراق، المكلف من جانب الأمم المتحدة، إضافة إلى قتل المئات من علماء الدين الشيعة، وحرق المكتبات، وضرب أضرحة أئمة الشيعة بالصواريخ والأسلحة الثقيلة.

لقد تكشف الوجه الطائفي للنظام في شكل صارخ خلال الانتفاضة، حين رفعت قوات النظام شعار: (لا شيعة بعد اليوم)، والذي يعنى عزم النظام على استئصال الشيعة، وتغيير التركيبة السكانية للعراق.

إننا عندما نتحدث عن ظلامه الشيعي، فإننا نتحدث عن ظلامه العراقي تماماً، كما هي الحال عند الحديث عن مظلومية أي مواطن عراقي آخر، ولا يعنى ذلك أبداً التقليل من الظلم الذي تتعرض له بقية الفئات العراقية.

الطائفية في العراق قانون غير مكتوب

إن أبرز مظاهر الطائفية في العراق، هو إنكار الطائفيين وجودها في الواقع العراقي، مع أنها من أبرز المظاهر السياسية والاجتماعية في هذا الواقع. فرغم عدم وجود قانون مكتوب بتقنين الطائفية إلا أنها المادة الثابتة في القوانين العراقية. ويكفي المنصف أن يلقى نظرة على المؤسسة العسكرية العراقية ليكتشف دون عناء سياسة التمييز الطائفي التي تمارس فيها. فالمراتب العليا في الجيش العرقي تشهد استبعاداً واضحاً للشيعة حيث لا يشكلون أكثر من ٥ في المائة من مجموع قيادات الجيش، والأمر ذاته ينطبق على مؤسسات الدولة الأخرى، إذ يشكل الشيعة أقلية في المواقع القيادية في تلك المؤسسات. ولعل الوزارة العراقية نموذج صارخ في هذا المجال، فرغم أن حزب البعث الحاكم حزب علماني، ويشكل الشيعة فيه الأكثرية العديدة، إلا أن الحقائق الوزارية التي تعهد إليهم لا تشكل إلا نسبة ضئيلة لا تذكر، والقضية ذاتها تنطبق على المواقع القيادية في حزب البعث العراقي.

من هم الشيعة؟

في معرض تعريفه للشيعي أشار (إعلان شيعه العراق)، إلى أن المقصود بالشيعي: كل فرد له ولاء أو انتماء إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام. فالشيعي: هو كل من ينتمى إلى المذهب الجعفري بالولادة أو بالاختيار، فالشيعه ليسوا عرقاً أو جنساً أو قومية، إنما الكيان الشيعي يتشكل من فئات اجتماعية متنوعة عانت من الاضطهاد الطائفي على مدى قرون طويلة. وهذا التعريف ينطلق من الواقع العملي، وليس من منطلقات فكرية عقائدية.

فالانتماء إلى الشيعه بهذا المعنى لا يرتبط بإيمان الشخص، أو التزامه بتفاصيل المذهب الجعفري، وإنما يعود إلى انحدر الشخص أسرياً، أو قبلياً، أو تاريخياً إلى الشيعه، وهو أمر يجعله مادة للاضطهاد الطائفي الذي مارسه الأنظمة في العراق. ونعيد مرة أخرى إلى الأذهان ما ورد في نص الإعلان، من أن هذا التعريف هو تعريف واقعي عملي، وليس تعريفاً فكرياً عقائدياً نظرياً. وكان الدافع وراء اعتمادنا هذا التعريف القاموسي، هو محاوله استيعاب الدائرة الشيعية بكل انتماءاتها السياسية والفكرية والثقافية.

الديموقراطية وحدها لا تكفي

يرى البعض أن الديموقراطية وحدها هي الحل الشامل لمشكلة الإنسان العراقي، وبذلك فإن معالجة المشكلة الطائفية تدرج في شكل طبيعي ضمن حلول النهج الديموقراطي، وعليه فهؤلاء يرون أنه لا حاجة إلى تسليط الضوء على المشكلة الطائفية، والبحث عن السبل الكفيلة بمكافحتها.

فنقول: شكلت الديموقراطية أحد الأسس الثلاثة التي طرحها الإعلان في رؤيته لمستقبل العراق إذ جاء فيه: يطرح هذا الإعلان نظرة الشيعه لمستقبل العراق، والتغييرات الأساسية التي يجب اعتمادها من أجل تحقيق العدل والمساواة، وهو يرى بأن العراق من أجل أن يعيش مستقبله الذي يتطلع إليه شعبه، فإنه لابد من اعتماد الأسس التالية:

١- الديموقراطية.

٢- اللامركزية.

٣- إلغاء سياسة التمييز الطائفي.

وهذه الأسس الثلاثة تشكل أعمدة لمستقبل الوضع السياسي في العراق من وجهة نظرنا، ولا يمكن الاستغناء عن أحدها، فهي مترابطة ومتكاملة، فغياب أحدها يؤثر سلباً على العناصر الأخرى. فالديموقراطية لا يمكنها معالجة مشكلات العراق دون تزامنها مع إلغاء السياسة الطائفية المتجذرة في الواقع السياسي العراقي. كما أن عدم التناسق والتساوي في مكونات المجتمع العراقي قومياً ومذهبياً، بحاجة إلى اعتماد سياسة لامركزية، تحول دون أن تؤدي الممارسة الديموقراطية إلى فرض الغالبية على بقية المكونات. كما أن اللامركزية مقدمة ضرورية لبناء مؤسسات المجتمع المدني.

النظام وراء إثارة المخاوف الطائفية

وأثار البعض أن النظام الحاكم هو الذي سيستفيد من هذا الطرح، بدعوى استنفار السنة وتآليبهم ضد الشيعه، مما يجعلهم يوفرون حماية قوية للنظام.

والحقيقة أن نظام صدام عمل دوماً على إثارة المخاوف الطائفية، وتوظيفها لحماية نظامه. ففي ذروة المواجهة بين الشعب العراقي والسلطة، سعى النظام لتصوير تلك المواجهة على أنها صراع شيعي سني. غير أن وعى العراقيين بطبيعة النظام فوت عليه هذه الفرصة، وخلال أحداث انتفاضة ١٩٩١ سعى النظام إلى إثارة السنة وتخويفهم من المنتفضين، ورفعت قواته شعار: (لا شيعه بعد اليوم) السيئ الصيت، غير أنه لم تسجل حادثة واحدة لمقتل سني في المناطق الشيعية التي سيطر عليها الثوار.

الطائفية حقيقة كبرى أمام العالم كله

لقد أصبحت مشكلة الأكرية الشيعية الناجمة عن الاضطهاد الطائفي، حقيقة كبرى أمام العالم بأسره، ولم تعد شأنًا عراقيًا أو محليًا خاصًا، فدول العالم ومنظماته مثل: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، والمقرر الخاص فان دير شتول، تعترف بوجود مشكلة طائفية حادة في العراق. وعبرت الدول المعنية بالشأن العراقي عن اهتمامها بهذه المشكلة، وإدراكها لمعاناة الأكرية الشيعية، وما تعرضوا ويتعرضون له من اضطهاد طائفي واضح على يد سلطات الحكم، مثل: تقارير البرلمان البريطاني، ووزارة الخارجية الأمريكية، والبرلمان الأوروبي.

إن الواقع السياسي في العراق، والتفهم الدولي لأزمة الطائفية، يستدعيان العمل على صياغة الرأي الوطني العراقي حول مشكلة الشيعية العراقيين، وضرورة تثبيت حقوقهم الحيوية المتفق عليها من قبل كافة أطرافهم وفئاتهم السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية.

الشيعية والحكومة العراقية الحديثة

كانت تجربة تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢٠م، بمثابة الصدمة الكبرى لشيعية العراق، والفاصل التاريخي في حياتهم السياسية، فقد تم تصميم نظام الحكم وفق منهج طائفي متعمد، استبعد الأكرية الشيعية ورجالاتها من مواقع الدولة المتقدمة، وأمتد هذا المنهج ليكون الفقرة الثابتة غير المدونة في الدستور العراقي، لكنها مقروءة ومستوعبة عند كل ساسة العراق الملكيين والجمهوريين على حد سواء.

فمع أن تاريخ العراق الحديث وتأسيس الحكم الوطني، قد تم بجهود أساسية من الشيعية، حيث كان لهم الدور الأكبر فيه، وفي تفجير الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م، فقد استبعدوا من الحكم، وتم إعطاؤهم دوراً بسيطاً لا يتناسب مع حجم الدور الذي لعبوه في الحياة السياسية، وقيادتهم للنضال الوطني ضد الاحتلال. وكان ذلك بداية لسياسة طائفية فرضت على العراق وصارت هي الأساس المتوارث عبر الحكومات الملكية والجمهورية.

هدف السلطات من الطائفية:

واجه الاحتلال البريطاني تماسكاً اجتماعياً متيناً بين السنة والشيعية، حيث كانت كلمة العراقيين واحدة في رفض الاحتلال، والمطالبة بحكومة وطنية مستقلة، وأخذ التلاحم الشعبي شكله السياسي المعارض في رفض المشاريع والطروحات التي تقدمت بها إدارة الاحتلال، وتساعد المد الوطني الموحد ليعلن معارضته في ثورة العشرين الخالدة التي قادها علماء الشيعية ورجالاتهم، والتي جعلت بريطانيا تسارع في تشكيل حكومة عراقية على أساس طائفي، بهدف تفتيت الوحدة الاجتماعية، وتغليب مصلحة طائفة معينة على المصلحة الوطنية، وأصبحت هذه السياسة الطائفية منهجاً سارت عليه الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق.

لقد سعت السلطات البريطانية منذ البداية إلى إقناع السنة، بأن الحكم والمناصب المتقدمة في الدولة يرافقها المدنية والعسكرية، هي حق لهم وحدهم، وأن أية مشاركة للشيعية ستكون على حساب السنة، وبذلك نجحت السلطات في العهد الملكي والجمهورية في إضعاف التماسك الوطني أولاً، وإضعاف دور الأكرية الشيعية ثانياً. وعملت على محاصرة وطنية الشيعية بتهمه الطائفية رغم أنهم ضحايا الطائفية. في حين أضفت على الطائفية السياسية لبوس الوطنية.

إن مقولة: (أنا صاحب البلاد، فما شأنكم أتم)، التي قالها عبد الرحمن النقيب أول رئيس وزراء عراقي ضد ممثلي الشعب الرفضين لمعاهدة الانتداب، وكان أغلبهم من الشيعية، كانت هي التعبير الدقيق لتوجه سياسي أخذ مساره في الحكم العراقي. وصار رفض الوجود الشيعي في الدولة، هو الخط العام لسياسات الحكم، فالأقلية السنية يجب أن تحكم وتمسك بعوامل القوة المدنية والعسكرية

والاجتماعية، فيما تبقى الأغلبية الشيعية محاصرة معزولة، وبذلك يتحقق التوازن في العراق وفق نظرة السلطات، إذ أريد للتفوق السكاني أن يضعف بالتمييز والاضطهاد الطائفي.

وعلى هذا النهج كانت تصمم السياسة العراقية، فحروب شيعية العراق وامتهنوا وأبعدوا من المناصب الحساسة، وفرض عليهم حصار صارم، ووجهت ضدهم حملات إعلامية عنيفة استهدفت تحطيمهم نفسياً.. مقابل تثقيف طائفي لأبناء السنة بخطورة الحالة الشيعية على وجودهم ومواقعهم، وكيانهم السياسي والاجتماعي.

وقد تمادت السلطات مع مرور الزمن في ممارسة الاضطهاد ضد الشيعية، حيث كان كل حاكم جديد يجد أمامه غضباً شيعياً متراكماً، فيسعى إلى إضعاف الوجود الشيعي وتقليص كيانه أكثر فأكثر، في محاولة لقمع الغضب والحيلولة دون انفجاره، لكن ذلك كان يقود نحو الانفجار المؤكد.

وكان من مظاهر تصاعد موجة الاضطهاد الطائفي ضد الأثرية الشيعية، أن النظام الحاكم، عمد إلى محاربة كل مظهر شيعي في البلاد ضمن مخطط تعسفي يريد القضاء على الشيعية ومؤسساتهم وممارساتهم الدينية، فأغلق المدارس والكلية الشيعية مثل: كلية الفقه في النجف، وكلية أصول الدين في بغداد، وألغى مشروع جامعة الكوفة..

وقام بحملات تهجير لتجار الشيعية لإضعافهم اقتصادياً، وحارب الحوزات العلمية، ومنع المراسم الحسينية، وصادر الكتب، وهدم المكتبات، وأغلق المؤسسات الشيعية في سياسة يعرفها الجميع، أدت إلى دفع العراق إلى أزمة خطيرة ما يزال الشعب العراقي عمومًا، والشيعية خصوصاً يعانون من ويلاتها ومحنها.

الطائفية السياسية

رغم طول الفترة الزمنية التي اعتمدت فيها سياسة التمييز الطائفي، إلا أن العراق لم يشهد حالة الاضطهاد الطائفي الاجتماعي، بمعنى أن الشيعية لم يتعرضوا لاضطهاد اجتماعي من قبل الطائفة السنية، إنما وقع الاضطهاد عليهم من قبل نظام الحكم الطائفي، وهذه مسألة يجب التوقف عندها وتأملها بشكل دقيق، لأن ما وصل إليه العراق من أزمات كان نتيجة سياسة التمييز الطائفي للأنظمة الحاكمة. ولا بد من إعطاء هذه المسألة الأولوية في كل مشروع يهدف إلى تخطيط مستقبل العراق السياسي، فهي الضمان لعدم تكرار مأساة أمس في عراق الغد.

فمن الضروري جداً التمييز بين الحالة المذهبية كمظهر فكري واجتماعي في الواقع العراقي، وبين سياسة التفرقة الطائفية، إذ أن العراق يعاني من مشكلة النظام الطائفي وليس من الحالة الطائفية، فليست هناك مشكلة اجتماعية بين السنة والشيعية، والعراق هو نموذج متقدم للانسجام الوطني بين فئاته وقومياته وطوائفه، وعاش السنة والشيعية، في انسجام وتوافق يندر أن نجد له نموذجاً في البلدان الأخرى. ولقد كان النضال الوطني من أجل الاستقلال مشتركاً بين السنة والشيعية، بدءاً من علماء الدين من الفريقين، وانتهاءً بالقواعد الشعبية. وكانت الأحزاب السياسية الوطنية تضم السنة والشيعية، ولم يكن هناك أي حس طائفي في قضايا العراق المصيرية، وقد واجهت سلطات الاحتلال مشكلة الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي الكبير الذي ساد الساحة العراقية قبل تشكيل الحكم العراقي الحديث.

وكان هدف الشيعية تحقيق الاستقلال العراقي وبناء الدولة الجديدة على أسس وطنية ترفض كل مظهر يخل بالاستقلال ويتجاوز إرادة الشعب. ولعل مطالبهم بملوكية أحد أنجال الشريف حسين هو الدليل الأكبر والوثيقة التاريخية الأوضح على تجاوزهم العقدة الطائفية، وتقديم الاستقلال الوطني فوق كل اعتبار. وكان بمقدورهم أن يطالبوا بملك عربي شيعي وهم آنذاك القوة الاجتماعية والسياسية الأولى في ساحة المعارضة. بل أن ملوكية فيصل بن حسين ما كانت لتتم لولا موافقة مراجع الدين الشيعية وزعمائهم.

إن أزمة العراق السياسية لم تنجم عن طائفية اجتماعية، ولا من عقدة شيعية تجاه السنة، ولا العكس، إنما نشأت من النظام السياسي الحاكم الذي أعتمد النهج الطائفي كأساس لإدارة السلطة، وصار اضطهاد السلطة للشيعية ممارسة سائدة في الحياة السياسية العراقية،

أفرزت الكثير من الأزمات والتعقيدات التي أوقعت العراق في الدكتاتوربة وغيبت عنه كل مظاهر الديمقراطية والحريّة. وعلى هذا فإن الخروج بالعراق من أزماته السياسيّة، ورسم معالم مستقبله السياسي لا يتم إلا بإبعاد المشكلّة الطائفية من نظام الحكم القادم، والتعامل على أساس وطني كامل في تصميم السلطّة، بعيداً عن التقسيمات والنسب الطائفية.

التمايز المذهبي والتمييز الطائفي

من القضايا الأساسية التي يجب تحديدها بدقة، قضية التمايز المذهبي وتفريقه عن التمييز الطائفي، فهناك خلط متعمد من قبل السلطات، تحاول توظيف التمايز المذهبي في سياسة التمييز الطائفي التي تعتمدها. إن التمايز المذهبي حقيقة شاخصه في المجتمع العراقي لها جذورها التاريخيّة القديمة التي تعود إلى صدر الإسلام، فالمجتمع العراقي المسلم متوزع بين السنة والشيعة وليس في ذلك ضير، فقد عاش أبناء المذهبين حقبة تاريخية طويلة دون أن تكون بينهما أزمة طائفية. وعليه فإن التمايز المذهبي لا يشكل أزمة اجتماعية أو فكرية أو سياسية في الواقع العراقي، ومن حق كل فرد أن ينتمي إلى المذهب الذي يؤمن به، وأن يعتز بهذا الانتماء.

لكن المشكلّة تكمن في التمييز الطائفي، وهي الثغرة التي مرقت منها أنظمتها الحكم نحو تفتت الوحدة الوطنية، وصاغت مناهجها على أساس التمييز الطائفي، أسفر عن حرمان الأكرديّة الشيعية حقوقها السياسية والمدنية، إذ اعتبرتهم السلطات مواطنين من الدرجة الثانية، وأصبحت الشيعية تهمّة أو سبباً كافياً لإبعاد المواطن الشيعي عن المناصب المهمة مهما بلغ من درجات الكفاءة، بغض النظر عن متبنياته الفكرية والسياسية، بات يكفي أنه ولد من أبوين شيعيين ليواجه الاضطهاد ويدفع ثمن التفرقة الطائفية طوال حياته. إن إبعاد الشيعة عن السلطّة والمراكز الحساسة، حقيقة واضحة لا يمكن التغطية عليها، وأن الاضطهاد الطائفي الذي تعرضوا له من قبل أنظمتها الحكم مظهر بارز في الحياة السياسية العراقية، ومن أجل صنع عراق جديد لا بد أن نفهم ماذا يريد الشيعة، ولا بد من رفع الظلم عنهم وإعطائهم حقوقهم السياسية والمدنية والدستورية التي حرّموا منها طوال الفترات التاريخية الماضية. إن ضمان الحقوق السياسية والمدنية يستدعي الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تشريع قوانين محددة لمعالجة التمييز الطائفي، وإزالة كافة مظاهر التفرقة الطائفية في العراق، بما في ذلك استحداث هيئات رسمية خاصة لمراقبة ظاهرة التمييز وسير التشريعات بهذا الخصوص. إن الشعور بالانتماء إلى مذهب معين يجمع أبناءه تراث وتأريخ واحد وترابطهم عوامل مشتركة وعادات وشعائر متشابهة مسألة طبيعية. ويحق لكل إنسان أن يعلن انتماءه المذهبي وينظم حياته الروحية كما يرى، ولكن ينبغي أن لا يؤدي ذلك إلى طائفية سياسية أي أن لا يكون العمل السياسي على أساس طائفي.

شيعة العراق والوحدة الوطنية

أثبتت تجارب التاريخ العراقي في مختلف حقبة الماضي، أن شيعة العراق لم تكن لديهم أية نزعة لتشكيل كيان سياسي خاص بهم، بل أعطت الممارسة السياسية للشيعة أدلة واضحة على تمسكهم بوحدة التراب العراقي، وكانوا دوماً حريصين على الوحدة الوطنية. وهذا ما يمكن اكتشافه من طبيعة نضالهم الوطني، لاسيما منذ الحرب العالمية الأولى والفترات التالية لها وهي فترة تشكيل الدولة العراقية بحدودها الرسمية الحالية. حيث خلا تاريخ النضال الشيعي بمختلف اتجاهاته وتياراته الإسلامية وغير الإسلامية من النزعة الانفصالية، بل أكد الشيعة على وحدة الوطن والشعب وهذا ما تثبتته الوثائق وأحداث التاريخ. فالشيعي العراقي يعتز بوطنيته، فالاتجاه العام لدى الشيعة كان يميل إلى تبنى أهداف الثورة العربية التي رفع لواءها الشريف حسين في الحجاز، وطالب بملوكية أحد أنجاله، مما كان له الأثر الكبير في حصول فيصل بن الشريف حسين على عرش العراق. هذا الموقف التاريخي للشيعة لم يقابل بإحسان ومعروف من قبل الحكومات العراقية، فقد تنكرت الأنظمة الحاكمة لدورهم الرائد في

الحفاظ على الوحدة الوطنية، وفى تشكيل كيان الدولة العراقية، وفى النضال من أجل عراق دستورى مستقل. إن أقدم الحركات والأحزاب الشيعية فى العراق كانت واضحة فى أهدافها وبرامجها السياسية، فهى تسعى إلى تحقيق الاستقلال وتشكيل دولة دستورية تمتد من شمال ولاية الموصل إلى جنوب ولاية البصرة. وكانت عبارة (حكومة عربية إسلامية) التى كتبها علماء الشيعة ورجالهم فى استفتاء ١٩١٩م، هى الوثيقة التى لا تقبل التحريف والجدل والتأويل على تمسك شيعة العراق بالحكم العربى المسلم، وقطع الطريق أمام أى طرح سياسى يتجاوز الاستقلال الوطنى. وقد ظل هذا الموقف الشيعى ثابتاً فى الفترات التالية رغم الاضطهاد والتمييز الطائفى الذى مارسه السلطات الحاكمة، والذى نال رواد الاتجاه الوطنى مثل الشيخ مهدي الخالصى الذى نفته حكومة عبد المحسن السعدون إلى خارج العراق مع أنه ساهم فى كسب التأييد الشيعى للحكم الوطنى، وكان إبعاده بتأثير طائفية السلطة ومحاولة التخلص من زعيم وطنى طالب بالاستقلال الكامل وبال دستور الوطنى التزيه.

لم تؤثر النزعة الطائفية على توجهات شيعة العراق، وظلوا متمسكين بالوحدة الوطنية إلى أبعد الحدود، ولإنصاف كانوا هم أكثر من ضحى لاستقلال العراق ووحده، وأكثر من خسر وتضرر، وكأن السلطات تكفلت بالانتقام منهم نيابة عن المحتل الأجنبى. وحينما وصلت الأوضاع إلى أزمته المتفجرة الحالية، لم يطرح شيعة العراق شعار الانفصال أو فكرة مشابهة على الإطلاق، بل أجمعت الفصائل الشيعية الفاعلة فى المعارضة العراقية حتى اليوم على وحدة العراق الوطنية وضرورة الحفاظ عليها كهدف استراتيجى ثابت. إن وحدة العراق بحدوده الرسمية الحالية ووحدة شعبه بكل فئاته وقومياته وأقليته، مطلب شيعى وخط ثابت يتمسك به شيعة العراق، وهو ما يمكن ملاحظته فى كافة سياقات الخطاب الشيعى مهما اختلفت مصادره.

إن شيعة العراق أثبتوا تاريخياً أنهم يضحون بحقوقهم من أجل المصلحة الوطنية، وأن مطالبتهم بحقوقهم السياسية والمدنية ورفضهم للسياسة الطائفية هو نهج وطنى مخلص، من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية، وهو أمر يجب أن يأخذه فى الاعتبار كل عراقى مخلص ويضعه فى قمة الأولويات والثوابت الخاصة بمستقبل العراق.

الفصل الرابع من أرشيف الطائفية

الفصل الرابع من أرشيف الطائفية

? أكثر من ثمانين عاما من عمر الوزارات العراقية للأقلية
وأقل من أربع سنوات للأكثرية!
? اكتشاف ٢٣٨ مقبرة جماعية أغلبها فى مناطق الأكثرية الشيعية
وبعضها فى المناطق الكردية!
والجبل على الجرار...

آلاف القضايا الطائفية

تاريخ العراق السياسى يزدحم بآلاف الأحداث والأرقام والقضايا الطائفية التى لا حصر لها.. ولقد جمعنا منها صوراً مختلفة ومنوعة وهى ليست إلا غيض من فيض.

مسلسل المعاناة فى العهدين الأموى والعباسى

لقد مر التشيع بعد استشهاد أمير المؤمنين الإمام على بن أبى طالب عليه السلام بفترة عسيرة جداً، وذلك أيام حكم معاوية بن أبى سفيان، حيث وصل الخال فيها إلى محاولات اجتثاث التشيع، وذلك بقتل جميع من ينتسب إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أو يواليه أو يتبع طريقته.

وبما أن حكم معاوية كان يتركز فى الشام، فقد أرسل إلى العراق وخصوصاً الكوفة لأنها كانت مركز التشيع فى ذلك الوقت بعض الحكام الظلمة مثل زياد بن أبىه والمغيرة بن شعبة وأمثالهما، فساسوا أهل العراق بالظلم، وقتلوا عدداً كبيراً من الشيعة فى العراق(). وكاد معاوية أن يقضى على الشيعة فى العراق، لولا منهج أهل البيت عليهم السلام حيث أوصوا إلى شيعتهم باستخدام أسلوب التقية (أى التكتم فى الاعتقاد والعمل)، وفى هذه الفترة أصبح الشيعى محل اضطهاد من قبل أغلب حكام بنى أمية، ولكن هذه الحالة لم تدم، ففى آخر عهد بنى أمية ضعف سلطانهم، وأخذ الشيعة يعملون بصورة أوسع، ورفع عنهم الضغط بعض الشىء. وعند مجيء حكام بنى العباس إلى السلطة سمحوا للشيعة فى البداية بالعمل بمذهبهم ونشر علومهم؛ وذلك لأن بنى العباس لم يصلوا إلى الحكم إلا بشعار أخذ الثأر من بنى أمية للإمام الحسين عليه السلام وآل على عليه السلام.

نهاية الحكم الأموى

إن فترة نهاية حكم بنى أمية وبداية مجيء حكم بنى العباس تمكن الشيعة فيها من العمل بنطاق واسع من أجل نشر التشيع، وقاموا بإنشاء المدارس العلمية فى العراق والحجاز وغيرهما لتدريس العلوم الدينية بجميع أنواعها، من فقه، وأصول، وعلم الكلام، وتفسير، وحديث وغيرها، وذلك على منهج أهل البيت عليهم السلام، وقد ضمت حلقاتها آلاف الطلبة، وكل هذا كان مقارناً لزم من الإمام الباقر والإمام الصادق.؟

ولكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ أحس بنو العباس بخطر العلويين على عروشهم الظالمة، لأنهم كانوا يريدون الحكم من أجل الدنيا بينما أراد العلويون وعلى رأسهم الأئمة من أهل البيت عليهم السلام إقامة حكم الله فى الأرض، ولم يكن يتماشى هذا مع رغبتهم الدنيوية والمادية، فعندما حارب بنو العباس العلويين وأشياهم، وجميع من ينتمى إليهم، بشتى الوسائل والطرق، حتى فاق ظلمهم ظلم بنى أمية حتى قال أحد الشعراء:

معمار ما فعلت بنو العباس

تالله ما فعلت أمية فيهم

إلى أن خفت حدة الظلم والمطاردة للشيعة فى عهد المأمون نسبياً، حيث فرض منصب ولاية العهد على الإمام الرضا عليه السلام، وذلك بمؤامرة من المأمون نفسه فى قضية تاريخية مشهورة().، ولكن لم تستمر هذه الفترة طويلاً، إذ عندما استشهد الإمام الرضا عليه السلام عاد الظلم والمجاهرة بالعداء لكل من ينتمى إلى آل محمد عليهم السلام وشيعتهم، وتجسد الظلم فى زمن المتوكل العباسى بأبشع وأفظع صورة().، واستمرت الحالة على هذا المنوال حتى أخذ الحكام يقتلون الشيعى ويبيحون دمه وماله وجميع ممتلكاته.

وأهون فترة مر بها الشيعة فى حكم بنى العباس هى فترة تولى (المستنصر لدين الله) الحكم، واستفاد الشيعة من هذه الحرية التى كانت فى زمنه فأخذوا فى نشر التشيع، ولكن هذا الوضع لم يدم طويلاً، فعند وفاته عاد الظلم والقتل بحق أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام. وهكذا كانت الأحوال تتقلب من حال إلى حال.

الدولة العثمانية والضغط الطائفي

بعد ما سيطرت الدولة العثمانية() على مقاليد الحكم، تغير حال الشيعة فى العراق عما كانوا عليه فى زمن الدولة الصفوية، فلقد عاد الظلم والاضطهاد، وأصبح كل من ينتمى إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام ويعرف بأنه من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام معرضاً

للقتل والتشريد، وشتى أصناف التعذيب الأخرى.

وكان المذهب الرسمي في الدولة العثمانية هو المذهب الحنفي، ولم يكتفوا في جعله فوق المذاهب بأسرها، بل عمدوا إلى ضرب كل المذاهب الأخرى وخصوصاً المذهب الشيعي. وسعوا إلى نشر المذهب الحنفي بأسلوب الترغيب والترهيب في جميع أرجاء العراق، حيث كانوا ينشرونه بصورة سرية في المناطق الجنوبية من العراق وفي العتبات المقدسة، والتي كان كل سكانها من الشيعة إلا ما ندر، كما قاموا بنشر مذهبهم وبصورة علنية في شمال العراق، وبعض المناطق التي يكثر فيها السنة. ونتيجة لمقاومة الشيعة الشديدة، وقوة نفوذهم وتأثيرهم أجبر بعض الأمراء الأتراك على مسالمة الشيعة، فقد أجروا بعض التعديلات والتعديلات في العتبات المقدسة، وزارها بعض ولائهم. ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض المؤرخين قال: إن الشيعة لاقوا من المتعصبين العرب الذين كانوا تحت حكم الدولة العثمانية الحاقدين على التشيع، وعلى مذهب أهل البيت عليهم السلام أكثر مما لاقوه من حكام الأتراك أنفسهم، وقد أثبت التاريخ حينما رحل الترك عن العراق فإن الأوضاع المأساوية ظلت على ما هي عليه إن لم نقل أنها تفاقمت().

نظرة إلى واقع العراق المعاصر

إن العراق عاش تجربتين قاسيتين بعد نيله الاستقلال، والتجربتان هما:

أولاً: الحكم الملكي، الذي بدأ بالملك فيصل الأول()، الذي عملت بريطانيا على رسم صورة حكمه وتنصيبه، لإخماد نار الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م التي قادها المرجع الأعلى الميرزا محمد تقى الشيرازي رحمه الله عليه()، وكانت تجربة فيصل فاشلة للغاية، والتاريخ يشهد بذلك.

ثانياً: الحكم العسكري والجمهوري: المتمثل ب (عبد الكريم قاسم)() الذي أطاح بالحكم الملكي الذي كان (نوري سعيد)() أحد أكبر رموزه.

و(عبد السلام عارف)().

ثم من بعده (عبد الرحمن عارف)()، إلى حكم (أحمد حسن البكر)() المشؤوم، ثم حكم صدام() وهو الأشأم من بينهم.

والممتنع أحوال هؤلاء الحكام والمسؤولين والأوضاع التي كانت في عهودهم، يدرك جيداً مدى فشل هذه الحكومات، ولم يكن هذا الفشل إلا تخطيطاً من جهة الاستعمار فلم يكن باللاشعور بل كان مدروساً ومخططاً له لتأخير المسلمين والسيطرة على ثروات العراق.

وكان تخلى بعض الناس عن مسؤولياتهم في الماضي، وتخلى بعض آخر عن حقوقه، وإهمال الجانب السياسي مضافاً إلى عوامل أخرى أدت مجتمعة بمجيء بصادم على رأس حكومة العراق، ولو تكررت هذه الأمور مجدداً فلعلها ستأتي بشخص هو أسوء من صدام، لا قدر الله ذلك.

إن الشيعة في العراق يمثلون الأكرية من الشعب، فحسب بعض الإحصاءات إنهم يشكلون ٨٥٪ من نفوس الشعب العراقي، وحسب قانون الشرع والعقل، بل وحتى ما يسمى بالقوانين الديمقراطية فإن حق الحكم يعطى للأكرية، مع حفظ حق الأقلية، إلا أن هذه المعادلة لم توجد في العراق، ولا تريدها بعد الدول الغربية، لمصالح وأغراض خاصة، لذا ينبغي لنا أن نلتفت إلى هذه القضية، ونعي الخطط المرسومة من قبل الغرب لندفعها، ونعمل جاهدين لإيجاد حكومة الأكرية().

الحق المذهبي مشروع ومتفق عليه

إن من الخطأ الجسيم اعتبار المطالبة بالحقوق المذهبية ضرباً من الإثارة الطائفية، فمن الأمور التي تتطلب تفكيراً وحواراً هو حقوق الأقلية والمذاهب المختلفة في المجتمع الواحد، فالبعض يعتبر أن الوطنية معناها: إلغاء الأقلية أو تنازلها عن حقوقها باسم المصلحة

العامه، وهو ما سنراه واضحا في المطلب السني في المجتمعات ذات الأكرية السنية لنظرائهم الشيعة بأن يتنازلوا عن حقوقهم باسم الإجماع الوطني والوحدة الإسلامية، أو مطالبه الشيعة لنظرائهم السنة في المجتمعات ذات الأكرية الشيعة بالأمر ذاته. لعل السؤال الأبلغ هو كيف يمكن تحقيق أعلى معدلات الانسجام والهدوء، والتوازن في أي مجتمع من المجتمعات؟ وهل يكون ذلك بتقليل التنوعات في المجتمع، والعمل لاحقاً على إلغائها؟ ليتحول المجتمع بكل أطيافه إلى مجتمع يتعبد بمذهب واحد، ثم نحصر الاختلاف بين المدارس الاجتهادية في المذهب الواحد، لنحول المجتمع بجميع أفرادها إلى أشخاص يتعبدون على المذهب الرسمي الذي تتبناه الدولة؟

هل هذا هو طريق الوحدة والانسجام في المجتمع؟ ماذا إذن لو أردنا أن نحقق الوحدة على مستوى الدول الإسلامية؟ هل علينا أن نسير قدماً في اتجاه تميظ شعوب هذه الدول بنمط واحد، لتكون جميع دولنا إسلامية حسب رؤيا فقهية واحدة؟ إذا قبلنا ذلك نظرياً وهو غير مقبول فهل يمكن أن تذوب الشعوب والقبائل التي خلقها الله هكذا مثل الشمع في قالب واحد؟ وهل يبقى أي معنى للمجتمع وللتعارف وللتفكير أو الإبداع؟ وهل يمكن القفز على الطبيعة الإنسانية المجلولة على الاختلاف والتنوع؟ وإذا عرفنا بأن صهر المجتمعات في قالب واحد هو عمل مستحيل وبعيد عن الواقع، فلا بد من الاعتراف أيضاً بأن لكل طائفة الحق بأن تجد ذاتها حاضرة غير ملغية، أو مغيبة بسبب اختلاف فكري أو عقائدي، وأنها تمتلك الحق كاملاً في التعريف بنفسها، والتبشير بقيمتها وثقافتها التي تؤمن وتميز بها، وفي ذات الوقت هي مطالبه بإظهار المشتركات الإنسانية والوطنية بينها وبين نظرائها في الساحة، إسهاماً في دفع مبدأ التعايش بين المختلفين إلى ساحة الضوء والفعل.

ولا- تكون حينها مطالبه طائفة بأن يكون لها مساجدها ومؤسساتها وحضورها الإعلامي ومشاركتها السياسية ضرباً من الطائفية، بل تتمثل الطائفية عبر إلغاء الآخرين بحجة أن الآخر لا يمثل أكرية في المجتمع، المخيف أن تبرير الأكرية والأقلية قد يكون مدخلاً لا يتوقف عند الرغبة في إلغاء الآخر وقمع صوته، بل يتعداه إلى شرعه إلغاء وجود الآخر واغتياله، وهو تشريع ابتكره الجمهور من علماء البلاط لتسوية قتل الإمام الحسين والتمثيل به، وسبى نسائه وذريته، لسلب ضمير الأمة ورأيها الحر تضعيفاً لتماسك المجتمع وتوهيناً لوحده.()

صور من الطائفية في العراق

١: البرلمانات المزورة

مجالس البرلمان مؤسسات تمثل رأي الشعوب، وهي المسئولة عن تقويم كل معوج في البلاد، إلا أنها في العراق إنما مثلت إرادة سلطة الأقلية الطائفية الخاضعة للمندوب السامي البريطاني في العهد الملكي، وللقوى الاستعمارية والأقلية الطائفية في العهد الجمهوري. وسنورد هنا بحثاً موثقاً كتبه الأستاذ حسن العلوي تحت عنوان: (تمذهب البرلمان) مع قليل من التصرف، ثم بحثاً مماثلاً عن طائفية الوزارات العراقية في عهد الدولة العراقية العصرية، كتبه تحت عنوان: (تمذهب الوزارات) من كتابه الوثائقي: (الشيعة والدولة القومية في العراق) ص ١٩٤ وما بعدها.

في التأكيد على واحدة من النتائج المرتبطة جديلاً بتمذهب الدولة القومية في العراق، استحالة قيام نظام برلماني سليم ونزيه، قد ينتهي بانتقال السلطة إلى الأغلبية السكانية، ولما كانت الأغلبية العراقية شيعية؛ فإن الانتخابات الحرة ستأتي بهذه الأغلبية إلى البرلمان. ولما كانت المادة السادسة والستون من الدستور قد نصت على صلاحية مجلس النواب في منح أو سحب الثقة بالوزارة، أصبح ممكناً إحداث تغيير أساس في السلطة لصالح الشيعة. وهو أمر يتعارض مع ما يمكن أن نسميه بالحق المذهبي الموروث من وزارة كوكس النقيب، ومن مبدأ تمذهب الدولة ذاته. ولهذا حالت السلطة دون إجراء انتخابات حرة في العراق طيلة الدورات الستة عشرة ما بين

عامى ١٩٢٥ ١٩٥٨.

جاء فى مذكرات عبد الكرم الأزرى النائب والوزير السابق: (فى صبيحة يوم من أيام تشرين الأول سنة ١٩٤٣ اتصل بى قريبى السيد حسين النقيب الرفيعة بالهاتف قائلاً- لى: أهنتك من صميم القلب. فسألته: على ماذا تهنتنى؟ أجابنى: على فوزك فى الانتخابات النيابية! فقد ذكرت الإذاعة الصباحية اسمك بين الفائزين فى الانتخابات النيابية عن لواء العمارة. قلت له: هل أنت تمزح؟ قال: لا، والله لا أمزح. وقد تبين أن ما أنبأنى به السيد الرفيعة كان صحيحاً، وأنى قد انتخبت نائباً عن لواء العمارة وأنا لا أدرى، فلم أراجع أحداً ولم أشرح نفسى. وهكذا نمت ليلتى وأصبحت فى الصباح نائباً عن لواء العمارة.)

وكان الشاعر الجواهرى قد أشار إلى تجربته مماثلة له مع النيابة عام ١٩٤٨ قائلاً:

أصبحت عن أمرٍ بليلٍ نائباً

وبأن أروح ضحىً وزيراً مثلما

وتقول جريدة الأهالى: (لقد سلكت الحكومات العراقية تجاه مجلس الأمة مسلكاً يظهر منه أن مجلس الأمة مسئول أمام الحكومة ولا عكس، إذ ترى الحكومات المختلفة تتحكم بالمجلس وتحله عندما تريد.)

ولم تسقط أو تشكل وزارة واحدة من الوزارات العراقية الثمانى والخمسين تحت قبة البرلمان. وهو أمر طبيعى ما دام النواب يعينون من قبل الحكومة، ولا يجرى انتخابهم من قبل الناخبين.

إن تعيين النواب مفيد للدولة الطائفية فى توفير أغلبية مذهبية فى البرلمان أسوة بما هو حاصل فى قيادات الجيش ومجلس الوزراء. وهذا يعنى أن الدولة أنجزت تمذهب السلطة التشريعية عن طريق تعيين نواب من المذهب الحاكم ممثلين عن المناطق الشيعية. من جانب آخر فإن قانون الانتخاب قد نص على حصص للمسلمين، وحصص للأقليات الدينية كالمسيحيين واليهود. فاستحوذ المذهب الحكومى على حصص المسلمين، وأقصى المذهب المحكوم فى بعض الأولوية. وقد نشأ عن ذلك أن يمثل لواء بغداد تسعة نواب مسلمين جميعهم من السنة، واثنان من اليهود، ونائب مسيحي دون وجود مسلم شيعى (الدورة الثالثة).

٢: نواب مزورون

وقد يزيد عدد النواب غير المسلمين الذين يمثلون البصرة على عدد النواب الشيعية، بعد أن يسيطر المسلمون السنة على مقاعد اللواء، فيخصص واحد أو اثنان منها للشيعية، مقابل اثنين لليهود والمسيحيين، (سكان البصرة ٩٠٪ من الشيعية).

وقد تصل درجة الاستحواذ الطائفي حدودها القصوى، فلا يرشح نائب شيعى عن لواء شيعى كلواء الكوت الذى يمثله كل من: أحمد حالت، وحامد الوادى، وعبد الغفور البدرى، ويحيى آلوسى، وجميعهم سنة من بغداد (الدورة الخامسة). ولم يرشح نائب شيعى طيلة الدورات الست عشرة عن لواء ديالى الذى يشكل الشيعية فيه ثلثى السكان، عدا ثلاث دورات رشح فيها أحد الشيوخ الشيعية الساكنين فى ديالى، ويفرض على أولوية العمارة والديوانية والحلة، وهى مناطق شيعية عدد من النواب السنة يبلغ ثلثى عدد نواب الأولوية المذكورة.

وإذا كان منطقتى الانتخابات فى النظم البرلمانية يعتمد على اختيار الناس من يمثلهم من أبناء مدينتهم، ففى العراق يُسأل النائب عن المدينة التى يفضل أن يكون نائباً عنها.

وتتغير المنطقه الانتخابية من دورة إلى أخرى، فيكون النائب مرة ممثلاً عن الكوت، وثانية عن الحلة، وثالثة عن ديالى، وهو لم يزل مقيماً فى مسكنه بشارع طه فى الأعظمية ببغداد، أو فى أحد قصور العيوانية التى يسكنها الساسة من أعضاء السلطة الطائفية.

٣: ديمقراطية على الطريقة الطائفية

إن تغييراً طفيفاً حدث في الدورة الحادية عشرة عام ١٩٤٧، فقد سمح أن ترتفع نسبة الشيعة في المجلس إلى ٤٠٪، بعد أن كانت تتراوح بين (٢٧ و٣٥٪)، ومثل بغداد سبعة نواب شيعة من أصل عشرين نائباً مسلماً. وأصبح عدد النواب الشيعة في البصرة مساوياً لعدد نواب السنة، وبقيت المناطق الأخرى كما هي.

وأثار هذا التطور الأستاذ كامل الجادرجي، فقدم مذكرة سريعة للغاية بتاريخ ١٩٤٧/٨/٥ إلى أعضاء الهيئة الإدارية للحزب الوطني الديمقراطي، انتقد فيها تغيير الحصص ووصف تلك الدورة بأنها طائفية().

واعتبر زيادة عدد النواب الشيعة إلى النسبة الجديدة: بمثابة رشوة لاستدراج الشباب الشيعة إلى جانب المشاريع الحكومية. وهو تحليل صائب ودقيق، لكنه يضيف: إن من شأن هذه الخطة أن تثير ردود فعل لدى الطوائف الأخرى.

ومعنى هذا أن الأستاذ الجادرجي أصبح ينظر إلى تلك الدورة الانتخابية، وإلى مجلس النواب المنبثق عنها، إنها دورة شيعة ومجلس شيعي. (الأمر الذي سيستفز الطوائف الأخرى التي أصبحت مغبونه. مع أن التطور الطفيف لم يرفع نسبة الشيعة في المجلس إلى نسبتهم السكانية. وما زال الفرق بين النسبتين يقارب الـ ٥٠٪، وكان مازال النواب السنة يمثلون المناطق الشيعية المحضة، ومنهم الأستاذ الجادرجي الذي كان ممثلاً للواء الحلة.

إن الوطنيين الذين أشغلوا المعارضة الدستورية بجداره وإخلاص، معيون قبل غيرهم بنقد ظاهرة طائفية الدولة، والبرلمان بشكل خاص، من وجهة نظر ديمقراطية ودستورية باعتبار أن الطائفية، وحصص السلطة بالأقلية، يتعارض جملة وتفصيلاً مع النظام البرلماني السليم لما فيه من تزييف لإرادة الناخبين. إن الأكرية الشيعية لم تكن أساساً معنية بمن سيكون ممثلها في هياكل نيابية هشة، كانت أداء بيد الحكومة لإضفاء الشرعية على مشاريع سياسية واجتماعية بعيدة عن أن تمثل الحدود الدنيا من مصالح تلك الأغلبية.

وفي هذا المكان، كما في غيره، سنؤكد مرة أخرى على أن السلطة المتمذبة، رغم أنها طائفية مناوئة للشيعة، فإنها ليست سلطة سنية، بمعنى أن الذي يدفعها لموقف العداء ضد الأغلبية، ليس هو محض دفاع، أو حرص على مصالح مذهبية سنية، بقدر ما هو استحواذ أناني وشخصي على امتيازات الدولة، والتمتع بالثراء والوجاهة والنفوذ.

ومن الغريب أن يغفل الوطنيون المخلصون، موضوعاً خطيراً ومعادياً لأبسط طموح مشروع في إقامة حكم عادل سليم، كموضوع طائفية الدولة والبرلمان والمؤسسات الأخرى.

وعلى أية حال فقد تعاملت الدولة بالازدراء والاستخفاف والاستهانة المقصودة مع الأغلبية الشيعية، كشريحة اجتماعية قاصرة تحتاج إلى وصاية خارجية فيستقدم لها سيد يأتيها من خارجها، ممثلاً لها في البرلمان، أو متصرفاً أو محافظاً أو مديراً للتربية أو مديراً للشرطة.

٤: طائفية الوزارات

كان مجلس الوزراء أول حقل للتجربة المذهبية التي انتهت بتمذهب مؤسسات الدولة الأخرى. ولأسباب تتعلق بحركة الجهاد وثورات الشيعة ضد الإنكليز وكونهم يمثلون الأكرية، استقر رأى السياسة البريطانية على أن يشكل وزارة الاحتلال الأولى أحد المتعاونين مع الإدارة البريطانية، وقد رغب بيرسي كوكس أن يتألف مجلس الوزراء من تسعة أعضاء. وحين انتبه بيرسي كوكس إلى ضرورة تطعيم وزارته بشخصية شيعية، وجد صعوبة في الحصول على من يمثل الشيعة، بسبب تحريم علماء الشيعة عمل المسلم بامرأة ولى أمر غير مسلم. ولكون عبد الرحمن النقيب الذي اختير لرئاسة الوزارة، كان متعصباً ضد الشيعة. غير أنهم في النهاية عينوا وزيراً شيعياً واحداً.

لقد تحدد شكل الوزارة العراقية. فرييس الوزارة ووزارة الداخلية والدفاع ومعظم الوزراء الأساسيين من السنة العرب. ويعطى للسنة الأكراد مقعد في وزارة ثانوية. وقد يزيد إلى مقعدين كما خصص للشيعة المقعد الأخير في كعب قائمة التشكيل الوزاري. والغريب أن السلطة وجدت الكثير من الشيعة الذين يرضون الجلوس في كعب القائمة الوزارية. فكانت الإرادة الملكية تصدر بالتشكيل الوزاري. فيكون اسم الوزير الشيعي آخر الأسماء وزيراً للمعارف قبل سحب الوزارة هذه من الشيعة ودفعهم إلى وزارة التجارة أو أية وزارة

ثانوية. (يشار إلى أنه قد سُجِّح لعناصر من الشيعة أن تستلم وزارات أساسية ولمرات وفترات محدودة، بعد مرور ٢٥ عاماً على تأسيس الدولة).

وفيما يلي قائمة بأسماء رؤساء الوزارات وعدد المرات التي تولوا فيها رئاسة الوزارة منذ تأسيس الدولة العراقية حتى يومنا هذا:

المذهب عدد المرات التي تولى فيها رئاسة الوزارة الدراسة رؤساء الوزراء

سنى ٣ لم يدرس أية دراسة نظامية عبد الرحمن النقيب

سنى ٤ عسكري عبد المحسن السعدون

سنى ٤ عسكري جعفر العسكري

سنى ٢ عسكري ياسين الهاشمي

سنى ٣ حقوقي توفيق السويدي

سنى ١ حقوقي ناجي السويدي

سنى ١٤ عسكري نوري السعيد

سنى ١ خريج كلية ملكية شاهان ناجي شوكت

سنى ٤ حقوقي رشيد عالي الكيلاني

سنى ٧ عسكري جميل المدفعي

سنى ٣ عسكري علي جودت الأيوبي

سنى ١ خريج كلية ملكية شاهان حكمت سليمان

سنى ١ عسكري طه الهاشمي

سنى ٢ حقوقي حمدي الباجه جي

سنى ٢ مهندس أرشد العمري

شيعي ١ حقوقي صالح جبر

شيعي ١ دراسة دينية محمد الصدر

سنى ١ حقوقي مزاحم الباجه جي

سنى ١ حقوقي مصطفى العمري

سنى ١ عسكري نور الدين محمود

شيعي ٢ دكتوراه

في التربية فاضل الجمالي

شيعي ١ حقوقي عبد الوهاب مرجان

سنى ١ حقوقي أحمد مختار بابان

سنى ١ عسكري عبد الكريم قاسم

سنى ٢ عسكري أحمد حسن البكر

سنى ٣ عسكري طاهر يحيى

سنى ٢ أستاذ قانون عبد الرحمن البراز

شيعي ١ عسكري ناجي طالب

سنى ١ عسكرى عارف الكيسى

سنى ١ حقوقى صدام حسين

من مجموع مدء (٦٨) عاماً أشغل رئاسة الوزراء فيها خمسة رجال شيعه لمدء أقل من ثلاث سنوات أى بنسبة ٤٨٪.

ومن بين ٥٩ وزارة ملكيه، ألف الوزارة خمس مرات رؤساء وزراء شيعه أى بنسبة ٤٧٪.

أما فى العهد الجمهورى ما بين عامى (١٩٥٨ ١٩٨٨)، فقد أشغل رئاسة الوزراء رجل شيعى مرة واحده ولمدء عشره شهور خلال ثلاثين عاماً أى بنسبة

٢٧٪.

ويلاحظ أيضاً أن رجلاً شيعياً شكل وزارة لأول مرة بعد أكثر من ربع قرن على تأسيس الدوله هو صالح جبر عام ١٩٤٧. وأن سببا ما كان غير طبيعى أو مقصوداً لمهمه خاصه أو مأزق سياسى يدور دائماً حول تكليف هؤلاء الشيعه الخمسه الذين شكلوا رئاسة الوزارة فى تاريخ العراق الحديث.

ففى المرة الأولى كان واضحاً أن السياسه البريطانيه تبحث عن رأس حربيه لعقد معاهده جديده بدلاً من معاهده ١٩٣٠ مع العراق، فأنيطت المهمه إلى صالح جبر الذى تزعم الوفد العراقى لإعداد نصوص المعاهده مع الجانب البريطانى، يشاركه قطبان بارزان هما: توفيق السويدى، ونورى السعيد، بالإضافة إلى محمد فاضل الجمالى. فانتفض الشعب العراقى رافضاً سياسه المعاهدات، وحدثت الوثبه فى كانون الثانى عام ١٩٤٨ والتي قتل فيها على جسر الشهداء عدد من الوطنيين رافضى المعاهده. فسقطت الوزارة ومعاهده بورتسموث فى وقت واحد. ولم يعد صالح جبر إلى رئاسة الوزارة مرة ثانية مع أن شركاءه شكلوا عدداً من الوزارات بعد ذلك.

واختير الثانى وهو السيد محمد الصدر لرئاسة الوزارة لكونه الشخصيه التى ستلقى على عاتقها مهمه تهدئه الشارع وامتصاص ردود فعل وثبه عام ١٩٤٨، حتى إذا تم ذلك ترك الوزارة بعد أربعة شهور ونصف الشهر. ولم يكن تكليف محمد فاضل الجمالى برئاسة الوزارة يخرج عن سبب مماثل. فقد اقتضت السياسه بعد تتويج الملك فيصل الثانى عام ١٩٥٣ إشعار الرأى العام العراقى، بأن تغييراً سيطراً فى استبدال الحرس القديم، بعناصر مثقفه جديده. وكان الجمالى أول رئيس وزراء عراقى يحمل شهادة علميه عاليه، وكان متوقفاً أن يكون الأستاذ عبد الرحمن البزاز أحد مساعديه. وقد استمرت وزارته فى الحكم خمساً أشهر وعشره أيام. وكان قد أشرك فيها عدداً من المثقفين وشخصيات من المعارضه ونهج فيها نهجا ليبرالياً.

وشكل الجمالى وزارة ثانية استمرت (٤٥) يوماً. وفى عام ١٩٥٧ الذى عرف بعاصف الصراع الحاد بين القوى الطامحه للتغيير، والقوى المحافظه ذات الميول الغريبه بزعامه نورى السعيد، اتجهت السياسه العراقيه إلى إبعاد نورى السعيد عن الخط الأول، وإحلال شخصيات معتدله كعلى جودت الأيوبى، وعبد الوهاب مرجان الذى كلف بتشكيل وزارة فى منتصف الشهر الأخير من العام المذكور، وهو من العناصر القوميه المحافظه التى أريد لها أن تمتص إلى صالح السياسه العراقيه، مجموعات الشباب والمثقفين، أو تحييدهم على الأقل. واستمرت وزارة مرجان شهرين ونصف الشهر.

أما الوزارة اليتيمه فى العهد الجمهورى والتي شكلها ناجى طالب فى ٦ آب ١٩٦٦ فقد جاءت فى أعقاب صراع شديد بين العسكرين والمدنيين من جهه، وبين رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز من جهه أخرى. وقد انتهت بتشكيل ناجى طالب وزارة جديده خلفاً للبزاز، حتى إذا مرت الأزمه، ترك ناجى طالب الوزارة بعد أن ساند المطالب السورى فى زياده عائداتها من مرور النفط العراقى. ولا شك أن موقفاً كهذا سيبدو محرراً لشركات النفط. ثم واجه ضغوطاً طائفيه من العسكرين النافذين فاضطر إلى الاستقاله وقد أسدل الستار باستقالته على أول وآخر وزارة جمهوريه يتزعمها عربى شيعى فى العراق عرف بأنه من زعماء الحركة القوميه فى هذا الوطن!؟).

يعترف الملك فيصل في الفقرة الثالثة من المذكرة التي وجهها إلى عدد من السياسيين العراقيين بأن العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسه على أنقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم كدياً، وأكثرية شيعية منتسبه عنصرياً إلى نفس الحكومة. إلا أن الاضطهادات كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه، والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبيين (١).

وتعلو نبرة الملك أكثر، ويتقصد دور ناقل الكفر لإيصال شكوى الناس إلى مسامح هؤلاء السياسيين أخشى أن أتهم بالمبالغة، ولكنه من واجبي أن لا أدع شيئاً يخامرني، خاصة لعلمي بأنه سوف لا يقرأ هذا إلا نفر قليل، ممن يعلمون وجائبهم ومسؤولياتهم. ولا أرغب أن أبرر موقف الأكثرية الجاهلة من الشيعة، وأنقل ما سمعته ألوف المرات، وسمعه غيري من الذين يلقون في أذهان أولئك المساكين البسطاء من الأقوال التي تهيجهم، وتثير ضغائنهم، أن الضرائب على الشيعي، والموت على الشيعي، والمناصب للسني، ما الذي هو للشيعي؟ حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها، ويضربون الأمثلة على ذلك، مما لا لزوم لذكرها.

ويقر الملك فيصل دون موارد بوجود تمييز واضح في تعامل الأوقاف مع الشيعة وأن رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة، وهم في الوقت الحاضر أجنب عنها، خاصة حيث يرون أن رجال الدين السنيين يتمتعون بأموال هم محرومون منها، والحسد خاصة في الطبقة الدينية معلوم، فعلياً ما دمنا غير قادرين على تقسيم الأوقاف فيما بينهم، أن نفتكر في إيجاد أوقاف خاصة، ومن رأيي أن ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبث بها، غير أن الظروف حالت بيني وبين تحقيقها.

أما الحل الذي يطرحه الملك فيصل لمعالجة مشكلات الانقسام، وعدم التجانس في الشعب العراقي فيبدأ.. بتزويد قوة الجيش عدداً بحيث يصبح قادراً على إخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد على الأقل في منطقتين متباعدتين.

وكان الملك فيصل قد توفي بعد مرور ستة شهور على كتابة هذه المذكرة. وتحولت وصيته المذكرة من التزام الحكمة والتدبر في مواجهة الواقع المذهبي والعنصري للشعب العراقي، إلى مجازر دموية شملت مناطق: بارزان، وسنجار، والدغارة، وعفك، وسوق الشيوخ، والرميشة، والمشخاب، كان المشرفون عليها هم الساسة الذين خصهم الملك بمذكرته، كياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني، وجعفر العسكري، وجميل المدفعي، وحكمت سليمان. فاقترح الملك بتقوية الجيش كان لهذا الغرض، لا لرد هجمات أعداء خارجيين بل لقمع الشعب ليس إلا.

٦: نسبة المقاعد الوزارية في عهد الملك فيصل

إن الدولة العراقية الحديثة التي بنيت على توضيحات أبطال الحركات الشيعية وجماعهم شهدائهم قد أسست منذ أول دولة ووزارة على أسس طائفية، ولمعرفة هذه الحقيقة يمكن النظر إلى نسبة المقاعد الوزارية التي أشغلتها الأكثرية المجاهدة، والواقع أن الشيعة قد أشغلوا طيلة حكم فيصل (١٩٢١١٩٣٢) عشرين مقعداً وزارياً من بين (١١٣) مقعداً أشغله زملاؤهم السنة. وكانت النسبة المئوية لمشاركة الشيعة ١٧٫٧٪، وقد يكون مبعث هذا الاعتقاد أن هذه النسبة قد انخفضت بعد وفاة فيصل إلى أقل من ١٦٪، وكان معروفاً أن علماء الشيعة قد تعرضوا لأول وأوسع عملية نفى في عهد الملك فيصل!!

واليوم وبعد مرور أكثر من ثمانين سنة على تأسيس الدولة العراقية الحديثة، أي منذ عام ١٩٢٠ وحتى سقوط آخر حكومة في ٩/٤/٢٠٠٣، تعاقبت على العراق أنظمة سياسية مختلفة ملكية وجمهورية، مدنية وعسكرية، برلمانية صورية وديكتاتورية، وكان المشترك بينها أمر واحد هو حكم الأقلية المذهبية، فمثلاً في العهد الملكي شكلت ٥٨ وزارة احتوت على ٥٧٥ مقعداً وزارياً تناوب على شغلها ١٦٦ وزيراً، وترأس هذه الحكومات ٥٤ مرة من إخواننا السنة، بينما لم يتول الشيعة رئاسة الوزارة إلا أربع مرات، حيث تناوب ٢٤ شخصاً على الرئاسة كان أربعة منهم فقط من الشيعة وهم: السيد محمد الصدر، وصالح جبر، وفاضل الجمالي، وعبد الوهاب

مرجان. وكانت مدة بقاء الحكومات السنية أكثر من ٣٦ سنة في العهد الملكي، ولم تتجاوز فترة حكم الشيعة العامين. أما بالنسبة لمقعد الوزير فمن ٥٧٥ مقعداً وزارياً شغل الشيعة ١٥٩ مقعداً فقط، وفي العهد الجمهوري تم تشكيل ثلاث وزارات جميعها يرأسها سني في عهد عبد الكريم قاسم، و١١ وزارة في عهد الأخوين عارف لم يرأس الشيعة منها سوى واحدة، وفي عهد الحكم البعثي أصبحت الحكومات شكلية، والحكم فردي خالص كان نصيب أحمد حسن البكر منه ١١ سنة، وصادم حسين ٢٤ سنة، وكلاهما من قرية واحدة في تكريت.

لم يكن حال السلطة التشريعية في السنوات الماضية بأحسن حالاً- من التنفيذ؛ لأن الأولى كانت مخولة بموجب المادة السادسة والستون من الدستور العراقي الصادر في ١٩٢٥ بسحب الثقة من الحكومة، ولذلك لم تكن هناك انتخابات حرة في عموم العراق، وكان أعضاء البرلمان يتم تعيينهم من قبل الحكومة، ويفرضون على المناطق حيث ينقل المؤرخ الحسن، نقلاً عن مذكرات السيد توفيق السويدي في معرض وصفه لانتخابات الدورة الأولى للمجلس النيابي: استمرت عملية الانتخابات واستمر الضجيج والتشاحن خلالها حتى انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء. وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتوبة حتى يوم الانتخابات إذ تبلغ بالتليفون إلى المتصرفين، ويطلب منهم أن يبذلوا جهدهم لإنجاحها (١).

٧: عبد المحسن السعدون ومرسوم الجلد وقمع المظاهرات

لقد نجحت بريطانيا والعالمون في المشروع الطائفي التقليدي الذي حدد ساطع الحصري أفكاره وسلوكه من جعل الإشارة إلى الشيخ الشيرازي، أو الشيخ مهدي الخالصي، أو الشيخ محمد جواد الجزائري، أو الشيخ جواد الجواهري، أو الشيخ كاشف الغطاء، أو السيد عبد الرزاق الحلو، والسيد محمد سعيد الجبوبي، والسيد مهدي الحيدري، والسيد عيسى كمال الدين، والسيد بحر العلوم فقهاء الحركة الاستقلالية تهمة تطارد صاحبها، وتلصق به الطائفية والشعبوية، في الوقت الذي ينتصب تمثال عبد المحسن السعدون في قلب بغداد، وهو الذي بادر إلى طرد ونفي فقهاء الحركة الاستقلالية، إلى خارج العراق.

وما بين عامي ١٩٣٣-١٩٥٨ أصدرت السلطات ٣٧ مرسوماً وقانوناً لمعاقبة العاملين في خطوط المعارضة، ومن بينها قانون إسقاط الجنسية ومرسوم النفي والطرده من العمل، وكان رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون قد انفرد بإصدار مرسوم الجلد الذي ينص على جلد طلبة المدارس غير الراشدين ٢٥ جلده لكل من خرج في مظاهرة احتجاج، وقد شرع مرسوم الجلد لمعاقبة المتظاهرين ضد زيارة الداعية الصهيوني (الفردموند) إلى العراق عام ١٩٢٨م (٢).

٨: إبقاء الشعب في ظلام الجهل

وكان من ثوابت السياسة الطائفية إبقاء أغلبية الشعب في حالة الجهل بعيداً عن التعليم والثقيف.. وهذه الشهادات من كبار رموز الدولة الملكية الطائفية:

يتحدث الكولونيل ويلسن وكيل المندوب السامي البريطاني عن اجتماع عقده مع ثلاثة من الوطنيين في صيف عام ١٩٢٠ ممن كان يظن أنه سيستدرجهم إلى العمل في حقل آخر قائلاً: إن اجتماعاً سرياً عقد مع ثلاثة ممن كانوا على اتصال وثيق بالزعماء الوطنيين، فذكرتهم بالأقلية الكردية والعنصر الشيعي القوي في الفرات كان محدثي الثلاثة من السنن فأجابوا بأن هذين الفريقين هم فلاحون جهال يمكن إبقاؤهم في مكانهم بسهولة.

وكان الملك فيصل قد اعتاد أن يصف الأكثرية الشيعية بالجهل فيقول في مذكراته الشهيرة: العراق مملكة تحكمها حكومة عربية

سنية، مؤسسه على أنقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم قسماً كدياً أكثرية جاهلة، وأكثرية شيعية جاهلة تنتسب عنصرياً إلى نفس الحكومة.

يقول ناجي شوكت رئيس وزراء سابق، في جوابه على مذكرة الملك فيصل تلك: وأخال أن ما تقوله الأكثرية الجاهلة من الشيعة حول عدم مشاركتها في الحكم هو غير صحيح.

إن بعض الملاحظات يمكن أن تدرج في مناقشة هذه التسمية:

الأولى: إذا صح هذا الوصف على الشيعة، فإنه يشكل إدانة واضحة ليست للشيعة الجاهل، وإنما للدولة التي تترك الأغلبية منها في حالة الجهل هذه. وكان مطلوباً أن تعالج قضية جهل الأغلبية بزيادة الكفاءة الكمية والنوعية للتعليم، وإخضاع توزيع المدارس لمبدأ ديمقراطي يراعي الكثافة السكانية من جهة، ونسبة انتشار الجهل من جهة ثانية. وكلاهما يعني أن يخصص قدر من الاهتمام بمناطق الأغلبية هذه. لكن ذلك لم يحصل، إذ كانت سياسة التمييز التربوي تحرم هذه الأكثرية من حق التعليم، والتمتع بفرص متكافئة في البعثات العلمية.

الثانية: من المعتقد إن استخدام تعبير الأكثرية الشيعية الجاهلة، كان يقصد به التقليل من الأهمية النوعية للأكثرية؛ لتبرير طائفية الدولة، والرد على من يرفع عقيرته من هذه الأغلبية بالمطالبة في التمثيل السياسي، والاشتراك في إدارة الدولة.

إن تعبير الأكثرية الشيعية الجاهلة يعني: إن رجال المؤسسة التركية الذين اتفقت معهم الإدارة البريطانية لتولى شؤون العراق، لم يستحوذوا على السلطة عن طريق اتفاق أو صفقة، وإنما عن كفاءة وجدارة ودراية يفتقر إليها الشيعة. ويؤيد الأستاذ كامل الجادرجي هذه النظرية قائلاً: إن الإنكليز لم يجدوا عند احتلالهم العراق بين الشيعة من المتعلمين من يصلح لإدارة الشؤون المحلية، وتمشية الإدارة ومعاونة الحكام السياسيين.

الثالثة: لم تكن الأغلبية الشيعية وحدها ذات مستوى تعليمي هابط. وقد يفهم من هذا التركيز على الأغلبية الجاهلة بأن الأقلية السنية في العراق كانت في بحبوحة علمية وثقافية بالدرجة التي يتحدث عنها الأستاذ الجادرجي حين يقول: إن المشكلة التي جابهت فيصل هي انعدام العناصر الكفوءة من بين الشيعة، التي يمكن أن تتولى المناصب الحكومية؛ بالنظر لابتعاد الشيعة عن جهاز الدولة في العهد العثماني، وبعدهم عن التعليم الحديث اللازم لإدارة جهاز الدولة.

إن الرد على هذه النظرية لا يحتاج إلى جهد كثير. فالتعليم الحديث في العراق لم يكن معروفاً في الفترة التي يدور الحديث عنها. ولم يكن أحد في مجلس الوزراء الذي شكله فيصل سوى ساسون حسقييل وزير المالية قد تلقى تعليماً حديثاً. وكان ثلاثة على الأقل من أعضاء المجلس يجهلون القراءة والكتابة. ولم يكن مجلس النواب في وضع علمي أفضل، استناداً إلى جدول نشره ناجي شوكت حتى نهاية عهد فيصل:

الأميون وأشباههم المجلس الذي تم انتخابه أيام الوزارة

٧٣٪ وزارة نوري السعيد عام ١٩٣٠

٥٠٪ وزارة ناجي شوكت عام ١٩٣٢

٦٠٪ وزارة ياسين الهاشمي عام ١٩٣٥

ولم يكن في المدارس الحكومية الرشدية التي تعادل الدراسة المتوسطة أكثر من ٣٦٠ طالباً في جميع أنحاء العراق قبل الحرب العالمية الأولى موزعين على عشرة مدارس، عدا المدارس الملحقة بجوامع بغداد والتي تديرها الأوقاف الحكومية، والمعنية بالتعليم التقليدي اليسير المعلومات (.)

ارتفاع المستوى التعليمي الشيعي

من جهة أخرى لا يبدو الادعاء بانعدام الكفاءة بين الشيعة الذين يصلحون لإدارة الدولة، وتركيز صفة الجهل على الأغلبية الشيعية

صحيحاً، إذا ما اعتبرنا المراكز الدينية فى النجف و كربلاء و الكاظمية مراكز علمية فى الوقت نفسه، حيث ينتشر التعليم فى تلك المدن ذات الكثافة السكانية العالية كواجب دينى لا يتأخر عنه إلا قلة من الناس، حتى بلغ أعداد الدارسين فى النجف فى القرن التاسع عشر نحواً من عشرة آلاف طالب. وكانت المدن المقدسة تضم فى مطلع تأسيس الدولة العراقية (٥٧) مدرسة لتعليم الصغار. وتلزم العائلة المتعلم منها أو العالم بتدريس أبنائها دون الحاجة إلى المدرسة.

يصف الدكتور على جواد الطاهر طريقة التعليم فى النجف، وهو يتحدث عن محمد مهدي الجواهرى قائلاً: ولكن لا بد للولد من أن يتعلم علوم قومه ويستمر فى التعليم. وليست مواد التعليم غريبة، فبيته مدرسة والمجالس التى يرتادها بصحبة والده مدرسة، وبلدته كلها مدرسة للقراءة والكتابة كما للفقهاء والأصول، كما للغة والبلاغة.. أما الشعر فتحصيل حاصل.. فمذ يسمع الكلمات الأولى يسمع معها وقبلها الشعر والشعراء والأدب والأدباء.. فهذه مكتبة.. وهذه كتب، وهذه دواوين...

إن التثقيف عن طريق العائلة أو نظام المدرسة العائلية قد عوّض أبناء الشيعة المحرومين من فرص التعليم الرسمى، وجعلهم يعتمدون على التثقيف الذاتى رغم أن السلطة لا تعترف بهذا النوع من الثقافة.

٩: الطائفيون والتراث التليد

إن مما لا شك فيه أن تراث كل أمة يعتبر من ثرواتها التاريخية، والعراق الذى يزخر بالتراث الثمين والغالى، أصبحت مدنه التراثية ضحية من ضحايا الطائفية، وفى السطور التالية صورة عن الظلم الطائفى فى هذا المجال.. جاء فى كتاب (الشيعة والدولة القومية فى العراق) ما نصه مع شىء من التغيير والتصريف:

فمع نقص الوعي بأهمية التراث العربى الإسلامى، يدخل عامل آخر هو كون جغرافيا الحواضر العربية القديمة بالإجماع شيعية، كالبصرة والكوفة والكاظمية والنجف و كربلاء، أو أنها مركز دينى للشيعة كسامراء، وقد أثر هذا وذاك على إهمال وإغفال وتجاهل حواضر أغنت الفكر العربى والإنسانى بعلوم اللغة والتاريخ والفلسفة والجبر والهندسة، حيث ازدهرت مدرستا البصرة والكوفة، واستقلت كل منهما بمذهب فى النحو واللغة والبلاغة. وكان ممكناً لأى عراقى ومسلم أن يجعل من مدن التراث سبباً من أعظم أسباب الفخر؛ لكن جهل الطائفيين بأداب لغتهم وتراثهم، وانسحاقهم تحت ضغط مشاعر التطيف، صير نظرهم إلى هذه المدن مشحونة بروح العدا، وصير أهل هذه المدن غرباء عن الدولة. ولم يقف الأمر عند هذه الحافات الخطرة، بل تجاوزها إلى اعتبار مدن التراث العربى الإسلامى كالكوفة و كربلاء والنجف والكاظمية مدناً فارسية. ويعامل القادمون منها إلى دوائر السفر والجنسية فى العاصمة بأشكال من أساليب التمييز، وعرقلة إنجاز المعاملات الخاصة بهم، وإسماعهم كلاماً يطعن فى عروبتهم وأصولهم. (ملاحظة ملفتة اعتادت السلطة القومية أن تصطفى لهذه الدوائر ضباط شرطة مسئولين وموظفين من الغلاة المتدربين على الأعمال الطائفية. والمعروف أن طائفية الشرطة سار على نسق طائفية الجيش، إذ يمنع أو يعرقل قبول العراقيين من جغرافيا التشيع فى كلية الشرطة وفروعها. فأصبحت قيادة الشرطة من المذهب الحاكم، بينما استوعبت القاعدة فقراء الشيعة للعمل كشرطة بصفة أفراد عاديين. وقد مرت تسعة عقود منذ أن أنشأت كلية الشرطة دون أن ترتفع نسبة الطلاب الشيعة فيها إلى ١٠٪).

مواصفات مدن التراث الحضارية

إن مدن التراث الست المذكورة تشترك فى ثلاث مواصفات حضارية: كونها مراكز للإشعاع الفكرى، ومراكز للجذب السياحى، ومراكز أثرية تتلمس فيها عبقرية العمارة الإسلامية، فضلاً عن دورها السياسى واشتراكها فى الدفاع عن الأرض العربية والإسلامية فى طرابلس الغرب والجزائر وفلسطين والعراق.

لكن قصر نظر يمليه التعصب الطائفى، وشهوة غير محدودة للسلطة، وإبقائها فى دائرة التمدن الطائفى، يجعلان رجل السلطة والضالعين معه يتصرفون مع تراث البصرة والكوفة والنجف و كربلاء والكاظمية وسامراء، ومع أصحاب هذا التراث بطريقة تضر مباشرة

بمصالح الدولة والشعب الأساسية.

فقد أهملت البصرة التي مضرها المسلمون عام ١٤ للهجرة، والتي كانت موطن الفرزدق والخليل بن أحمد الفراهيدي والجاحظ. فلم تدخل مناهج الدراسة ولم يلق عليها قليل من الضوء التاريخي والحضاري. ولم تحظ البصرة بمشروع ثقافي يتناسب وأهميتها في الحضارة الإسلامية. وإنما حدث العكس تماماً ففي خطأ وضعتها وزارة الثقافة والإعلام عام ١٩٦٩ ارتئي أن تتحول البصرة إلى مدينة سياحية لجلب أموال السياح، فأجيزت دور للهو ونواد للقمار، وأقيمت ساحة لسباق الخيل.

١٠: تمثال السعدون

من الشخصيات التي يرد اسمها في التاريخ (عبد المحسن السعدون)، وقد تسلّم منصب رئاسة الوزراء في العراق، وكان يتمتع آنذاك بقدرة تامة في تنفيذ أوامره، وكان عميلاً معروفاً لبريطانيا، وقد استفادت منه كثيراً في تمرير مؤامراتها على العراق. وأول ما قام به هو إبعاد عدد من علماء العراق وبعض مراجعهم، ومنهم المرحوم السيد أبو الحسن الأصفهاني رحمه الله عليه إلى إيران، لكن نصبه التذكارى لا يزال منتصباً في بغداد، وإن أكثر الناس لا يسألون من هو هذا الشخص؟ وماذا كان؟ وكيف بقي تمثاله قائماً في بغداد إلى الآن؟ ولماذا سمي شارع باسمه في العاصمة؟

ولا يدرون أن هذا التمثال هو لذلك الشخص الذي أبعده قادة التحرير من المراجع العظام، وزعماء الشعب العراقي المجاهدين، من العراق إلى إيران، والشيء العجيب أن الحكومات الملكية تأتي ثم الشيوعيون والقوميون والبعثيون، وهذا التمثال موجود من دون أن تتعرض له الحكومات، وذلك لأن كل هذه الحكومات التي جاءت إلى السلطة كانت وما زالت تعمل ضد الشعب، وهدفها قمع الأكرية قيادات وجماهير وسحق حقوقها.

١١: مدرسة الإمام الصادق عليه السلام

يقول الإمام الشيرازي الراحل رحمه الله عليه في كتابه (الأكرية الشيعية في العراق): في أيام الحكم الملكي في العراق قرّرنا أن نؤسس مدرسة باسم (مدرسة الإمام الصادق عليه السلام)، ونظراً لأن السلطة كانت بيد الأقلية ونسبتها ١٢٪ من الشعب، فإن الحكومة رفضت أن تمنحنا الإجازة، لأنها تعدّ ذلك تقوية للشيعة، وقال أحد المسؤولين: يجب أن نغيروا اسم هذه المدرسة إلى اسم آخر، إلا أننا بذلنا السعي الحثيث ولمدة ستة أشهر فاستطعنا أن نبقي اسم المدرسة (مدرسة الإمام الصادق عليه السلام). أما لو كانت المدرسة تحمل اسماً غير أئمة أهل البيت عليهم السلام، أو لا يرمز إلى مذهبهم ولا يرتبط به، لكانت الإجازة تمنح بفترة قليلة وبلا أتعاب!!

١٢: مسجد المتقين

يقول رحمه الله عليه أيضاً في نفس المصدر: وذات مرة قمنا بتأسيس مسجد بين منطقة الحر الرياحي وكربلاء باسم (مسجد المتقين)، وبينما كنت ذاهباً يوماً لزيارة المرقد المطهر للإمام الحسين عليه السلام جاءني شخص وأنا في طريقي إلى حرم الإمام عليه السلام وقال لي: إن البلدية قطعت التيار الكهربائي عن مسجد المتقين، بسبب عدم تسديد فاتورة الكهرباء والبالغه ثمانية دنانير، وطلب مني تسديد هذا المبلغ.

فقلت له: اذهب وقل لذلك الشخص الذي قطع الكهرباء عن المسجد: كيف يصح أن تبنوا مسجداً للسنة في كربلاء بمبلغ ٢٥٠ ألف دينار! في حين أن كربلاء ليس فيها سنة ليصلوا بهذا المسجد، لكن من أجل ثمانية دنانير تقطعون التيار الكهربائي عن مسجد شيعي، يستفيد منه كثير من المصلين!!، ألا يعتبر هذا عن مدى الطائفية الحكومية!!

١٣: مؤلف كتاب ليالى بيشاور

نقل لى والكلام لسماحة الإمام الشيرازى الراحل رحمه الله عليه السيد سلطان الواعظين وهو من العلماء المجاهدين صاحب كتاب (ليالى بيشاور) أثناء زيارته لكربلاء، فقال: فى زمن عبد الكريم قاسم، كنت قد ذهبت إلى حمام فى الكاظمية، حيث كنت وقتها مريضاً جداً، وأثناء ما كنت فى الحمام كان عدة من الرجال يستحمون أيضاً، وفجأة قام جنودٌ من قبل السلطنة بمداهمة الحمام وألقوا القبض علينا ونقلونا فى سيارة مغلقة إلى وزارة الدفاع، وكان الهواء حينها بارداً جداً، وهناك وضعونا فى مرآب قدر، فوجدنا هناك الآلاف من الذين اعتبروهم إيرانيين، قد وضعوا فى حالة يرثى لها، وحينما حل وقت الظهر حيث كنا جوعاً جداً، جاءوا لنا بالرز والمرق، إلا أنهم وضعوه فى عربات تدفع بالأيدى، تستخدم لنقل الطابوق والتراب عادة، وقالوا لنا: تحركوا مجموعات مجموعات، كل مجموعة تقف على عربة وتتناول الطعام، استهانةً بنا. كان الوضع يجرى هكذا فى العراق، وكان رئيس الدولة هو عبد الكريم قاسم، ثم شاهدنا بأعيننا ذلك المغفل الذى رسم صورة الرسول الأعظم صلى الله عليه و اله وفى وسطها صورة عبد الكريم قاسم وإلى يساره صورة الإمام على بن أبى طالب عليه السلام، وهو يربط سيفاً على محزم عبد الكريم قاسم، وكانت الصورتان معلقتين على باب الدخول لحرم الإمام أبى عبد الله الحسين عليه السلام بأمر من الحكومة!!.

١٤: محاربة الزوار

يذكر العلامة الشيخ جعفر الرشتى رحمه الله عليه أنه قبل ثمانين سنة فى زمان لم تكن آنذاك (الجنسية) متعارفة بين الناس التى جاء بها الاستعمار لبلادنا كان هناك جسر على طريق بغداد قبل الوصول إلى مدينة كربلاء المقدسة بفرسخ واحد، وكذلك كان على طريق (كربلاء النجف) مكان يدعى ب (خان الهندى)، وهو يبعد عن كربلاء فرسخاً واحداً، يقول الشيخ الرشتى: وكان الزوار فى ذلك الزمان لكثرتهم ينمون على امتداد جانبى هذا الطريق، أى من الجسر الأبيض حتى كربلاء، ومن كربلاء حتى خان الهندى فى الطرف الآخر من المدينة. فانظر كم كان عدد الزائرين آنذاك؟ وهننا نتساءل: أين ذهبت تلك الأعداد الكبيرة من الزوار؟ والجواب: لما أحكمت الحكومات الطائفية المتعصبة قبضتها على الشيعة، قامت بمنع وقمع كل هذه الجموع من الزائرين، فمنعتهم من زيارة إمامهم أبى عبد الله الحسين عليه السلام وسائر الأئمة الأطهار عليهم السلام، وذلك إما باستخدامهم القوة والبطش، أو بإدخال الأفكار المنحرفة إلى عقول بعض السذج لكى يصرفوهم عن أئمتهم، إذ أخذوا يروجون بأن هذه الأعمال والشعائر هى من الخرافات، وتقف حائلاً أمام التقدم والحضارة (المستوردة) وغيرها من الدعاوى الباطلة!).

١٥: إبادة ملايين النخيل

لو وقفت فى مدينة عبادان الحدودية، ونظرت إلى الجانب الآخر لنهر شط العرب، لشاهدت مئات الألوف من النخيل واقفة بلا رؤوس، فهذا الحوض الممتد من الفاو إلى القرنة ولمسافة أكثر من ١٥٠ كيلومتراً، حيث توجد أكبر غابات النخيل فى العالم، ويقدر عددها أكثر من (٣٠) ثلاثين مليون نخلة، وتحى تحت ظلها ملايين من أشجار الفواكه المتنوعة، تحولت هذه النخيل والأشجار إلى هامات هامدة، ونقلت النخيل الجيدة إلى مزارع أفراد السلطنة الطائفية فى تكريت، وسامراء، والدور، والراشدية.. وصارت مناطق الشيعة هنا عبارة عن أرض جرداء لا حياة فيها.

١٦: تشريد حوالى نصف مليون!!

وإذا صعدت شمالاً حيث أهوار الجنوب التى مساحتها (٤١) ألف كيلومتر مربع أى أكبر من مساحة لبنان وتعتبر ثامن بيئة مائية فى

العالم، لما تحتويه من ثروة طبيعية وحيوانية نادرة، ومناظر خلابة حيث غابات القصب والبردي، وملايين الطيور المتنوعة والأسماك، بالإضافة إلى كونها مصدر رزق وحياء لأكثر من نصف مليون شيعي يقطنون فيها منذ أكثر من خمسة آلاف عام، تحولت هذه البيئة بين عشية وضحاها إلى صحراء قاحلة لا أثر للحياة فيها، حيث تم تحويل روافدها المائية شمال مدينة بغداد، وأنشئت هناك بحيرات واسعة تمتد على سواحلها القصور والفيلات الجميلة، وصارت منتجعات خاصة للعائلة الحاكمة، وعناصر السلطة المنتمين إلى طائفة محددة على حساب الشيعة، وتم قتل وسجن وتشريد أكثر من نصف مليون إنسان شيعي ساكن في منطقة الأهوار، وتدمير بيئتهم بالكامل.

١٧: النهب الفظيع لثروات الجنوب العراقي!!

وإذا وقفت في هذه المنطقة ذات الأهوار سابقاً، والصحراء القاحلة حالياً، وتلفت يميناً وشمالاً لشاهدت أكبر حقول النفطية في الرميثة، والقرنة، والعمارة، والناصرية، ومجنون الذي دفعت شركة توتال الفرنسية قبل عقدين لشرائه لوحده (٦٠٠) ستمائة مليار دولار تضخ وبكل قوة الذهب الأسود (النفط)، وبطريقة الرمل التي حذرت منها كل المنظمات العلمية ذات العلاقة بهذا الشأن، وخاصة منظمة الأوبك؛ لأن الضخ بهذه الطريقة تعني إنتاج كميات كبيرة من النفط على حساب عمر البئر وقدرة إنتاجه مستقبلاً، وهذا ليس مهماً بنظر السلطة الطائفية في بغداد، فالمهم إنتاج أكبر قدر ممكن للحصول على المال الشيعي وقتلهم به.

وامتدت أنابيب النفط آلاف الكيلومترات، لتنتقل ثروات الشيعة إلى حيث تبنى قصور التكراتة وغيرهم من طائفة معينة، حيث الحياة الفارهة الجميلة، واللعب بالأموال كما يلعب الأطفال بالماء أو التراب المباحين، ويضخ الذهب الأسود الشيعي إلى دول عربية مجاورة، وروسيا وغيرها، لشراء مواقفهم السياسية أو بالأحرى ضمائرهم في الدفاع عن جلادى الشعب العراقي.

هذه الثروة ترسل إلى تلك الدول لتتقدم وتتطور في الحياة نحو الأفضل، أو تعطى كهبات إلى وسائل الإعلام الأجنبية من: محطات فضائية، وكُتاب، وأحزاب، وجمعيات، لتقاتل بشراسة بوسائلها الخبرية وغيرها للمحافظة على أكله أكباد العراقيين، أما أصحاب الثروة الحقيقية (الشيعة) فهم يعيشون حياة القرون الوسطى بكل ما تحتويه الكلمة من معنى، حيث البؤس والفقر والحرمان المقترن بالدم والدموع بشكل متعمد من قبل السلطة المركزية في بغداد التي تتلذذ بقتلهم.

١٨: وحولوا الجنان إلى صحارى قاحلة

وإذا توجهت شمالاً في المناطق الشيعية الأخرى، لوجدت تلك الأرضى الزراعية الواسعة والكثيفة سابقاً، صارت أرضاً قاحلة تكسوها الأملاح، والأنهار جافة لا يوجد فيها إلا الماء القليل في فصل الشتاء فقط. وصدقت صحيفة عكاظ السعودية في مخاطبتها لحكام بغداد: حولنا الصحارى إلى جنان، وحولتم الجنان إلى صحارى قاحلة، فاحجلوا واخسئوا.

١٩: ضرائب على زيارة العتبات المقدسة

وعند زيارتك للعتبات المقدسة في النجف و كربلاء، ستشاهد ملايين الزوار من شيعة العالم يتوافدون بشوق للتبرك بزيارة مرقد أئمتهم عليهم السلام، وكل واحد منهم يدفع مئات الدولارات كرسوم وضريبة الزيارة للسلطة المركزية الطائفية في بغداد، وعلى سبيل المثال يبلغ عدد الزوار الإيرانيين فقط سبعة آلاف زائر أسبوعياً، يدفع كل فرد ضريبة إلى الحكومة البعثية مقدارها (٥٠٠) خمسمائة دولار، وهي ثروة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات سنوياً وإذا زاد هذا العدد وأضيف إليه زوار سائر الدول فالعائدات تبلغ المليار، إنها عوائد هائلة دون أى عطاء، أو خدمات للزوار من الحكم الطائفى، بل العكس هو الصحيح حيث المراقبة، وتقييد حركتهم، وإحصاء أنفاسهم. أما الشيعة كبشر يشكلون حالياً

٨٠٪ من سكان العراق بعد اعتناق الأكراد من القهر البعثي وتمتعهم بحريتهم ويعيش العراق على ثرواتهم النفطية وفق برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وتاريخهم المجيد في مقاومة الاحتلال البريطاني في الحرب العالمية الأولى، وتفجيرهم لثورة العشرين التي أعطت العراق الاستقلال في العصر الحديث، إضافة إلى عروبتهم الأصلية فقبائلهم وأنسابهم ضاربة في بطون التاريخ، مع عطائهم العلمي الغزير للإسلام والعروبة والوطن، فبالرغم من كل هذه المزايا وغيرها، تعتبرهم السلطة الطائفية في بغداد مجرد قطعان من مخلوقات غير مؤهلة لا تستحق الحياة، فيعاملون كالعبيد، بل أصبح قتلهم يوماً ولمجرد الهواية في كثير من الأحيان.

٢٠: القتل والإبادة المفرطة

وقتل من الشيعة في الحروب الخارجية العدوانية مع كل من إيران والكويت أكثر من مليون، واستشهد منهم في انتفاضة شعبان ١٩٩١ أكثر من ربع مليون، وأعدم أكثر من نصف مليون في الزنانات الرهيبة، ولا زالت دماؤهم تجري أنهاراً. فدمائهم رخيصة وأموالهم وثوراتهم منهوبة، وكل شيء يعبر عن وجدانهم وله علاقة بدينهم فهو ممنوع عنهم، حتى ممارسة شعائرهم وطقوسهم خلال عشرة أيام في السنة محرمة عليهم.

وفوق هذا وذاك إذا شعرت السلطة المركزية في بغداد بأنهم ليسوا كما يجب في طاعتهم اعتبرتهم أجنب، ويتم تسفيرهم أو يبقوا تحت التهديد بالطرده من البلاد عند الضرورة، فهم أمام خيارات محددة: أما أن يهربوا خارج العراق كما هرب الخمسة ملايين عراقي قبلهم وأغلبهم من الشيعة، ليحل محلهم وفق مخطط مدرّوس الأربعة ملايين فلسطيني في المستقبل القريب، أو مواطنو الدول العربية الأخرى باسم الأخوة العربية أو الاعتقال والزج بهم في السجون وانتظار الموت السريع أو البطيء، أو يكون الشيعي جندياً ضمن تشكيلات السلطة المتعددة والغير منتهية: الجيش، الأمن، الشرطة، الحرس الخاص، الأمن الخاص، فدائيو صدام، أشبال صدام، الحرس الجمهوري، الجيش الشعبي، قوات الطوارئ، جيش القدس... إلخ، ولديه واجب واحد محدد وهو: مراقبة وقتل الإنسان الشيعي().

٢١: العهد العارفي: المراكز العليا للطائفيين فقط!!

حرم شيعة العراق من التوظيف في المراكز العليا والحساسات في الجيش والوزارات، فعلى سبيل المثال لم نلاحظ أن تسلم شيعي وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع وحتى رئاسة أركان الجيش، لم يكن من الشيعة من تقلد هذا المنصب إلا في فترات محدودة جداً، وفي هذا الصدد يقول العقيد الركن أحمد الزبيدي: من أهم المعضلات والآفات التي تنخر في روح وعزيمة القوات المسلحة العراقية وراكزها الأساسية: الطائفية، فهي تمارس في الجيش بصورة تكاد تكون علنية، ولا يحتاج إلى جهد كبير لمعرفة المدى الذي وصل إليه التمييز الطائفي داخل القوات المسلحة، فلقد ظلت القيادات الرئيسية داخل القوات المسلحة دوماً بعيدة عن أيدي الضباط الشيعة في كل العهود، كرئاسة أركان الجيش، وقيادات الفرق، والألوية الرئيسية، والمناصب الهامة في وزارة الدفاع إلا نادراً.

وعلى الرغم من أن نسبة الشيعة داخل القوات المسلحة، وخاصة في الوحدات الفعالة تصل أحياناً إلى ٨٥٪ فإن نسبة الضباط لا تتعدى ٢٠٪. وفي مسح للدورتين ٤٤ و٤٥ من الكلية العسكرية في عهد الأخوين عارف، كانت الخارطة الاجتماعية للدورتين كما يلي: ٢٠٪ من التلاميذ الشيعة من مختلف المحافظات، ٤٥٪ من الموصل، ١٥٪ من الرمادي، ١٠٪ من بغداد من مناطق السنة، ١٠٪ أكراد ومسيحيين ويزيديين وتركماني، ولم يكن ذلك يتناسب مع حجم أبناء الطائفة الشيعية التي تشكل في مجموعها أكثر من ٦٠٪ من سكان العراق، وفي مسح للدورتين ٥٧ و٥٨ في حكم حزب البعث العراقي، كانت النسبة مقارنة إلى النسبة التي كان يتم القبول على ضوءها في عهد الأخوين عارف.

لقد بدأ عبد السلام عارف رئاسته بإقصاء الشيعة في الجناح المؤيد له بعد أن تم إقصاء الجناح اليساري. وفي تلك الفترة كان المجلس لقيادة الثورة الذي تشكل يوم ٨ شباط يتألف من (١٨) عضواً، عشرة منهم عسكريون وجميعهم سنة، وثمانية مدنيين خمسة

منهم شيعة وثلاثة سنة. ومعنى هذا أن السنة فى مجلس القيادة كانوا (١٣) والشيعه خمسة، إلا أن عبد السلام عارف والعسكريين فى القيادة ومنهم أحمد حسن البكر وظاهر يحيى ورشيد مصلح نظروا إلى هذه النسبة بعدم الرضا.

٢٢: البهتان الطائفى

وفى (١٨) تشرين الثانى وفى البيان الأول لحركة عبد السلام عارف أشير إلى هؤلاء بكلمة الشعبين، وهو الوصف الذى استخدمه الطائفيون فى الحركة القومية للشخصيات الشيعية. وإن طوراً خطيراً وجديداً من أطوار طائفية الدولة سيبدأ مع انتقال العمل الطائفي ضد الأغلبية الشيعية من السرية والتكتم إلى الإعلان الصارخ وعلى لسان عبد السلام عارف نفسه، فقد عادت مؤسسات الدولة إلى التعامل مع المواطنين العراقيين على ضوء انتماءاتهم المذهبية، وأخضع المبعوثون إلى الخارج إلى فحص مذهبى، وأغلقت أمام الطلاب الشيعة أبواب الكلية العسكرية من جديد. ولم يسمح إلا للقليل من الضباط الشيعة العبور إلى كلية الأركان. وحصرت المراكز المؤثرة فى الدولة بغلاة الطائفية الذين حصروا بدورهم فرص العمل ودرجات الوظيفة، بطائفة دون أخرى وبقرية دون أخرى، واستخدمت بشكل موسع لفظة الشعبوية لوصف المواطنين الشيعة.

٢٣: طائفية شاملة لكل المجالات

وكان ضباط الشرطة أقسى فى ملاحقة البعثيين الشيعة منهم البعثيين السنة، وهو الأمر الذى حدث نفسه للشيعيين بعد انقلاب ١٤ رمضان. فقد واجه الشيعة منهم فى مراكز التحقيق، وفى المحاكم الخاصة صنوفاً من التعذيب أقسى كثيراً مما واجهه رفاقهم المنحدرون من عوائل سنية. وفى قوائم الفصل والطرده من الوظيفة كان واضحاً أن الاستثناءات مع الشيعة لم تكن بحجم استثناءات رفاقهم السنة فى الحالتين.

وكانت قوائم الإعدام قد خصت الشيعيين الشيعة بشكل خاص، ولم يعدم شيوعى واحد من أصول سنية إلا بعد انتفاضة معسكر الرشيد تموز ١٩٦٣. مما قد يكون محسوبا على هامش الصراع على السلطة.

من جانب آخر أحدثت سياسة التمييز الطائفي انعطافاً أساسياً فى اتجاهات الجيل نحو دراسة الفروع العلمية البحتة كالهندسة والطب والعلوم والفيزياء، آملين أن تكون السلطة بدافع الحاجة القصوى لهذه الاختصاصات مضطرة إلى تعيينهم فى أجهزة الدولة، وقد ظهر فى إحصائية مودعة بوزارة التخطيط أواخر السبعينات أن ٨٠٪ من حملة الشهادات العليا فى الفروع العلمية كانوا من أبناء الشيعة، ولم تكن هذه الإجراءات نهاية الحدود التى كانت ستوقف عند مشارفها السلطة الطائفية فى طورها الجمهورى. فقد ظهر جلياً أن السياسة الجديدة ما بعد عام ١٩٦٣، كانت تنظر إلى ما أنجزته السلطة الطائفية فى طورها الملكى، ولم يكن فى أى قطاع حكومى ثمة مجال أو فسحة متروكة لأبناء المذهب المحكوم، مما يعنى أن المرحلة الجديدة فى طائفية الدولة ستشمل قطاعات غير حكومية. ولعل ذلك هو الذى حصل بالفعل فى طائفية التجارة، وطائفية النقابات وطائفية الصحافة وأخيراً طائفية المعارضة.

٢٤: المركب العنصرى.. الطائفية الإقليمية

ضمن سياق التمييز الطائفي ضد شعب العراق تحرك الحكام الجمهوريون فى نفس الوقت فى إطار إقليمى ضيق مما جعل التمييز الطائفي لديهم تمييزاً عنصرياً مركباً سحق خلاله أوليات حقوق الشعب الإنسانية، وهذه قائمة تنطق بهذه الحقيقة مقتبسة من كتاب: (الشيعه والدولة القومية فى العراق) ص ٢٥٤:

جدول تأقلم الدولة ١٩٦٣-١٩٩٠

المدينة المنصب الاسم

عائنه رئيس جمهورية عبد السلام عارف
عائنه رئيس جمهورية عبد الرحمن عارف
تكرت رئيس جمهورية أحمد حسن البكر
تكرت رئيس جمهورية صدام حسين
تكرت رئيس وزراء طاهر يحيى
عائنه رئيس وزراء عبد الرحمن البزاز
كبيسه رئيس وزراء عارف الكبيسي
الرمادي رئيس وزراء عبد الرزاق النايف
راوه نائب رئيس وزراء عبد الغنى الراوى
راوه وزير عبد الهادى الراوى
راوه وزير محمد عمار الراوى
راوه وزير مسارع الراوى
راوه وزير إبراهيم خليل حسين
راوه وزير فريد فتيان
راوه وزير عبد الرحمن حبيب
راوه وزير ناجح الراوى
راوه وزير سعد عبد الباقي
الدور وزير عزت الدورى
الدور وزير محمد محبوب
حديثه وزير أنور عبد القادر
حديثه وزير مرتضى الحديثى
حديثه وزير نورى فيصل
حديثه وزير حكمت عمر
كبيسه وزير خالد عبد عثمان
الرمادى وزير سعدون غيدان
هيت وزير إبراهيم عبد الرحمن
الفلوجه وزير إبراهيم العبد الله
الفلوجه وزير عبد المجيد الجميلى
الرمادى وزير محمد عايش
الرمادى وزير سعدى عريم
الرمادى وزير عبد اللطيف الدراجى
الرمادى وزير عبد الستار على الحسين
الرمادى رئيس ديوان رئاسة الجمهورية طارق حمد العبد الله

الرمادى وزير شفيق الدراجى
 سامراء وزير شامل السامرائى
 سامراء وزير عبد الخالق السامرائى
 سامراء وزير عبد الله سلوم
 سامراء وزير عبد الله فاضل
 سامراء رئيس ديوان رئاسة الجمهورية أحمد السامرائى
 سامراء وزير صباحى السامرائى
 عانة رئيس ديوان رئاسة الجمهورية بديع شريف
 عانة وزير عزيز شريف
 عانة وزير عامر عبد الله
 عانة وزير عبد المجيد سعيد
 عانة وزير خضر عبد الغفور
 عانة وزير فخرى قدورى
 عانة وزير شفيق الكمالى
 عانة وزير تايه عبد الكريم
 عانة وزير طاهر توفيق
 عانة وزير عبد الغنى عبد الغفور
 عانة وزير رياض إبراهيم حسين
 عانة وزير كامل مولود عبد
 عانة وكيل وزارة الداخلية حامد العانى
 عانة وزير عزت مصطفى
 عانة وزير كريم شنتاف
 تكريت وزير صلاح عمر
 تكريت وزير عدنان خير الله
 تكريت وزير حسين كامل
 تكريت وزير كامل الياسين
 تكريت وزير عبد الفتاح الياسين
 تكريت وكيل وزارة الخارجية عبد الملك الياسين
 تكريت قيادى برهان الدين عبد الرحمن
 تكريت وزير رشيد مصلح
 تكريت وزير ذياب العلكاوى
 تكريت وزير غالب مولود مخلص
 تكريت عضو مجلس قيادة الثورة حردان عبد الغفار

تكرت عضو مجلس قيادة الثورة حماد شهاب

هذا واقع سلطات العراق: طائفية + إقليمية + عمالة + إرهاب = حكم عراقي قومي!!

وما قيل في رئاسة الجمهوريات والوزارات يقال في المحافظين لكل مدن الشيعة والأكراد ويقال في رؤساء الجامعات وقادة الجيش ورؤساء الأقسام وغيرهم من المسؤولين.

٢٥: ملاحظة إقليمية!

حين كانت السلطة الطائفية الإقليمية تستبعد لأمر ما مسئولاً عن منصب كانت تستبدل به غيره من نفس قريته (وإقليمه) فحين أبعده عزت مصطفى العاني عن وزارته تم تصعيد أربعة عانيين مكانه في أربع وزارات وحين أعدم عبد الخالق السامرائي للخلافات الداخلية تم تصعيد ثلاثة بدلاً عنه كما تم تعويض مرتضى الحديثي بنوري فيصل الحديثي وحكمت الحديثي!! نعم، هكذا كانت الروح الإقليمية تحدد المسؤولين في العراق الجريح المستباح!

٢٦: طائفية البكر

وكذلك بالنسبة لأحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، الذي لم يحد عن النهج الطائفي المترسخ في إدارة حكم العراق، لخدمة المصالح الغربية وإرضاء لتركيا العضو الفعال في حلف الناتو. لكنه كان يمارس طائفية بشكل مخفي، ويتستر عليها على العكس من سلفه عبد السلام، ويروي العقيد الركن أحمد الزيدي عن طائفية البكر عشرات الأمثلة في كتابه (البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية)، ومنها باختصار: ذات مرة وفي أحد شوارع بغداد أنقذ أحد الضباط امرأة من سائق تاكسي يحاول اغتصابها، فسمع البكر بهذه القصة فأرسل على الضابط الشهم كي يثنى عليه ويكرمه على عمله هذا، وبالفعل أحضر الضابط أمامه، سأله البكر: ما اسمك؟ أجابه الضابط: سيدي اسمي علي. سأله من أي المحافظات أنت؟ أجابه الضابط: بأنه من إحدى المحافظات التي يقطنها أهل السنة. فقال البكر: اعتقدت أنك شيعي عندما قلت لي بأن اسمك علي، ولكنني عرفت بأنك لست منهم صدق حدسي، فهؤلاء يقصد الشيعة لا يمكن أن يقوموا بعمل شريف كهذا أبداً؛ لأنهم لم يتربوا على الشرف والكرامة. هكذا رؤساء حكموا العراق وبهكذا رؤية متوترة عاملوا الأكرية من الشعب.

٢٧: التفيتش الطائفي في القوات المسلحة

وفي ظل انقلابي ١٧ تموز وصل التمييز الطائفي، وخاصة في القوات المسلحة لدرجة إضافة فقرة جديدة للاستمارة السرية التي يجب على الضابط أن يملأها كل ستة أشهر، وهي الانتماء المذهبي، أي أن يكتب الضابط هل هو شيعي أم سني؟ بينما كانت الاستمارات من قبل تقتصر على حقل الديانة والقومية فقط.

٢٨: الحقد الطائفي على الأهوار

إن الحقائق على أرض الواقع تكشف لنا أبعاد الخطأ الخبيث التي خطط لها النظام، للقضاء على الحياة في الأهوار التي يعود تاريخها إلى أكثر من خمسة آلاف سنة، وانطلقت منها أولى الحضارات في العالم، حضارة سومر، وتعتبر الأهوار من المناطق المحمية في العالم بموجب القرارات الدولية بشأن حماية البيئة، وكانت الأهوار غنية بالحياة وتحتوي على قدر كبير من الثروة السمكية التي كانت مصدر الرزق الرئيسي لسكان الأهوار، وفيها من الحيوانات والطيور النادرة في العالم، وكانت الأهوار تغطي أكثر من مائة ألف كيلومتر مربع، أما الآن لم تبق منها إلا ما يقدر بـ ١٥٠٠ كيلومتر مربع فقط، فلم يكثر النظام البائد لا بالنداءات من المنظمات الدولية، ولا

لحياة مئات الألوف من أبناء الأهوار الذين حرّمهم من أبسط حقوق العيش، فالهاجس الأمني والحقد الطائفي هما اللذان كانا المهيمنين على التدابير التي شرع النظام بتطبيقها، فكانت النتيجة هجرة السكان من المنطقة هائمين على وجوههم أمام خيارين كلاهما مرّ: إما إلى إيران كلاجئين، والعيش على المعونات التي تقدمها الدولة المضيئة، أو العيش في المجمعات القسرية التي شيدها النظام ذات النظام الصارم، والتي هي أشبه بالمعتقلات الكبيرة والشبيهة بتلك التي أنشأها سابقاً لسكان القرى والأرياف الكرديّة، بغية إفراغ الريف الكردي من ساكنيه بعد عمليات الأنفال السيئة الصيت.

٢٩: التحكم حتى بمياه الشرب

وصف تقرير أعدته رسالة العراق هذه السياسة: تتعرض أرياف الجنوب إلى كارثة بسبب من السياسة الإروائية للدكتاتورية ذات الأهداف الأمنية البغيضة، والرامية إلى إفراغ الريف من ساكنيه، وصل حد التحكم حتى بمياه الشرب. ومن خلال التقرير المعد بعناية فائقة نلمح أيضاً السياسة الطائفية تبرز بشكلها القبيح، حيث عمد النظام لإنشاء السدود الضخمة التي تستوعب عشرات المليارات من الأمتار المكعبة كسد بادوش (سد صدام حسين) قرب ناحية فايدة التابعة لمحافظة الموصل، وسد الثرثار المعروف والمربوط بقناة مع سد سامراء، والسد العظيم شمال بعقوبة. والعارف بجغرافية العراق يدرك أهمية مواضع هذه السدود ومواقعها، والعشرات غيرها، والغاية التي أنشئت من أجلها في تلك المناطق المختارة بعناية فائقة.

٣٠: سياسة الإرواء الطائفية

وحسب الدراسات والتقارير عن مستقبل البشرية، تشير بأن منطقة الشرق الأوسط على جدول المناطق التي ستعاني من التصحر، وقلة الماء في المستقبل المنظور، وخاصة بعد إتمام مشروع الغاب التركي في عام ٢٠٠٥ الذي سيتحكم بنسب المياه المتدفقة من دجلة والفرات إلى سورية والعراق، لكن الإجراءات التي باشر النظام باتخاذها لمواجهة المشكلة المائية المقبلة، لم يتخذ فيها جانب الحرص على مستقبل أبناء العراق بشكل عادل، وجاءت إجراءاته مكملّة للنهج الطائفي الذي يقطع فيه الأشواط تلو الأخرى بسرعة جنونية، تجعل المراقب للشأن العراقي يقف حائراً مشدود الفكر لما يخبئه هذا النظام لمستقبل العراق وشيخته، فسياسته الإروائية ليست نزيهة بالمرّة، وغير عادلة في توزيع المياه بالتساوي على مناطق العراق، من خلال تلك السدود التي ستضر بالدرجة الأولى أبناء الطائفة الشيعية في الجنوب.

٣١: مصادرات لأوقاف الشيعة

ليس خافياً على أي فرد من العراقيين ما مارسته السلطات الطائفية البائدة من مصادرات، واغتصاب طائفي لأوقاف الشيعة، وحرمانهم من أبسط امتيازاتها.. وفيما يلي لقطات عاجلة عن الممارسات الطائفية في الأوقاف:

١: استولت وزارة الأوقاف على أوقاف الشيعة البكداشية في الحلة.

٢: وتسيطر الأوقاف وعلى هذا النحو الطائفي على واردات الأئمة السنة والشيعة، لكنها تحرم المؤسسات الشيعية من هذه الواردات. إذ المعروف أن أجور الماء والكهرباء والخدمات الأخرى للجامع الشيعي تدفع من تبرعات المصلين. وتدفع الأوقاف أجور هذه الخدمات إذا كان الجامع سنياً. وتستولي الأوقاف بين الحين والآخر على مساجد شيعية عنوة (استيلائها على مساجد البصام، وجامع السهلاني في البصرة الذي بُني من تبرعات المصلين) خلافاً للفقهاء الإسلاميين الذي ينص على عدم جواز التصرف في الوقف إلا حسب ما وقفه الواقف.

٣: ويحرم العراقيون المسلمون إذا كانوا شيعية من واردات الأوقاف العامة في سبيل الله، وقد أخفقت مقترحات قدمها علماء الإسلام

الشيعة من أجل وحدة المسلمين والمساواة بينهم، أن تكون الأوقاف العامة مشتركة بين المسلمين شيعة وسنة. وأن تعطى أوقاف أئمة الشيعة للشيعة، وأوقاف أئمة السنة للسنة.

٤: وتستولي الأوقاف الحكومية على رسوم المقابر الشيعة، إلا أنها أي الأوقاف غير مسئولة عن الخدمات التي تحتاجها هذه المقابر.

٥: لا تشمل العوائل الشيعة الفقيرة ببرامج الإسكان والدور التي تقيمها الأوقاف.

٦: وتتدنى ممارسة التمييز الطائفي في هذه المؤسسة الدينية الحكومية إلى حد حرمان اليتيم العراقي إذا كان شيعياً من حق الدخول إلى مدرسة الميتم الإسلامي التي تديرها الأوقاف.

٧: تبنى الدولة جوامع في المدن الشيعة، وترسل موظفاً دينياً سنياً يسمى إمام الجامع، فيظل مسجد الدولة فارغاً من المصلين، وقد أخفقت نداءات علماء الشيعة ودعواتهم لأن تبنى الدولة الجامع وتترك للمسلمين حرية الصلاة خلف إمامهم، كل على مذهبه كما هي الحال في الكنائس المسيحية التي تساهم الدولة أيضاً ببنائها.

٣٢: محنة كلية الفقه في النجف الأشرف

ونشير إلى مظهر آخر من مظاهر التمييز الطائفي في المؤسسات الدينية مما جرى لكلية الفقه في النجف:

أجيزت هذه الكلية في أعقاب ثورة ١٤ تموز وكان وزير المعارف هديب الحاج حمود على أن تقبل خريجي الثانوية أو طلاب الدراسات الدينية الخاصة. حيث تزدهر في النجف وكربلاء والكاظمية منذ ألف عام.

وقد قبلت الدورات الأولى على هذا الأساس، حتى انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ وإسقاط ثورة ١٤ تموز، وعودة الدولة إلى سياسة التمييز الطائفي، إذ أُلغيت الفقرة الخاصة بالدراسات الدينية، في محاولة واضحة لاستئصال الشريان الرئيسي الذي تتغذى منه هذه الكلية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد استكملت حلقة اضطهاد هذه المؤسسة بعد عودة البعث للحكم عام ١٩٦٨م، إذ جرت مصادرة كلية الفقه، وإلحاقها بالجامعة المستنصرية، وإخضاعها لبرامج التعليم الحزبي الذي يشرف عليه بعثيون غير مسلمين عادة، فانتدبت النجف وفداً لمقابلة وزير التعليم، وعرض الوفد أن تتم مساواة كلية الفقه في النجف مع كلية الإمام الأعظم التي بقيت تتغذى من خريجي المعاهد الدينية التابعة للأوقاف، وشهادتها غير معادلة للثانوية. فلماذا لا يقبل خريجو المدارس الدينية في النجف وكربلاء في كلية الفقه أسوة بزملائهم طلاب المعاهد السنية، والدراسة في النجف وكربلاء كما هو معروف أرقى وأقدم وأشمل في علوم العربية والإسلام.

وعد الوزير أعضاء الوفد أنه خلال أيام سيسعى لتوحيد الحالة. فصدر قرار عن رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر بمعادلة الدراسة الدينية في المعاهد السنية بالشهادة الثانوية! وقبول ٦٠٪ من طلابها في كلية الفقه! وإبقاء طلاب المعاهد الإسلامية الشيعة على حالتهم، وحرمانهم من حق الدراسة في كلية الفقه!

لقد أراد الوفد أن يتساوى معهد شيعي مع معهد سني في الشروط، فصدر القرار بجعل ٦٠٪ من طلاب المعهد الشيعي سنة بعد ترقية شهادتهم إلى مستوى الثانوية!!

٣٣: الطائفية تجهز على جامعة الكوفة

وتعرضت الكوفة التي ينسب إليها الخط الكوفي، والنحو الكوفي إلى إهمال مقصود. ولم تبذل أية جهود لمنحها أي دور في الحياة العلمية والسياسية. ولم يأت على ذكرها كاتب، ولم يقف عند مدارسها مفكر.

ولقد فكر نخبة من العلماء المفكرين بإحياء الدور الريادي العلمي للكوفة أواخر الستينات، وبدأت الخطوة الأولى وبرعاية المرجع الأعلى الإمام السيد محسن الحكيم رحمه الله عليه بتشكيل الهيئة التحضيرية لمشروع علمي ضخم تعهد بتمويله المجتمع، وأشارت

مستويات التبرع إلى أن الحصيلة ستكون كافية لإقامة أضخم جامعة فى الوطن العربى، تلحق بها مساكن الأساتذة، وقرى للبحث العلمى ومشاريع إنتاجية؛ لكى تعود الكوفة مرة ثانية عاصمة من عواصم العالم العربى. كما كانت إحدى مراكز الثورة فى التاريخ، منذ أن أقام فيها الإمام على عليه السلام بعد واقعة الجمل إلى أن أعدم فيها قادة ثورة النجف عام ١٩١٨، وقصفت الطائرات البريطانية مسجدها الكبير، وقتلت عدداً من المصلين الذين كانوا يستعدون لهجوم على قوات الاحتلال فى ثورة العشرين.

إن السلطة القومية الطائفية بدلاً من أن ترعى مشروعاً علمياً وثقافياً واسعاً كهذا لجأت إلى إصدار قرار عشوائى باعتقال معظم أعضاء الهيئة التأسيسية للمشروع، ومصادرة الأموال التى تبرع بها المواطنون لإقامة جامعة الكوفة.

ومن المثير للاستفزاز أن تقدم السلطة القومية فى شباط من عام ١٩٥٦ على هدم منارة مسجد الكوفة التى بنيت فى منتصف القرن الثانى الهجرى. كما هدمت مدخل المسجد بريازته العربية النادرة، دون أن تقدم سبباً (معقولاً) لذلك.

كما اتفقت الأوقاف والآثار العامة على هدم منارة العبد إحدى مآذن ضريح الإمام الحسين عليه السلام فى كربلاء التى بناها مرجان مشيد جامع مرجان فى بغداد عام ١٥٧٥ ميلادية. وقد ظلت هذه المأذنة قائمة فى مؤخرة الحائر المقدس وسط الجانب الشرقى من الصحن، حتى هدمت عن جهل وضلال عام ١٩٣٧. وكانت مأذنة متينة البنيان يبلغ قطر قاعدتها حوالى ٢٠ متراً، وترتفع إلى ما يناهز الأربعين متراً. كما كانت مزينة بالفسيفساء النادر والقاشان البديع.

٣٤: نهب عوائد الزيارات الدينية

من جانب آخر فإن العتبات المقدسة وبغض النظر عن قيمتها الدينية، يمكن أن تستخدم فى الجذب السياحى حيث صارت السياحة صناعة العصر، وإنعاش اقتصاد البلد دون وقوع المجتمع العراقى بمشكلات المدن السياحية، ودون الحاجة إلى سباق للخيل، أو دور للبعاء، ونواد للقمار، وحانات للمخمرين. فالسائح إلى المدن الإسلامية المقدسة ناسك متعبد يأتيها خاشعاً ويغادرها باكياً.

وإذا كان معروفاً أن ما لا يقل عن مليونى زائر كان يمكن أن يتوجه سنوياً إلى هذه المدن، لو أفسح فى المجال لكان عائد العراق فى الحد الأدنى يزيد على مليار دولار سنوياً. وكان المفروض بالدولة أن تنهض ببناء مطار على الأقل فى مدينة كربلاء للنقل المباشر بين هذه المدينة ومدن العالم. وأن تعطى سمات الدخول لهذه الزيارة دون تعقيد أو روتين. ولو حدث ذلك لكانت المدن العراقية المقدسة فى وضع اقتصادى تستطيع معه أن تردم المستنقع التاريخى الذى يحيط بكربلاء، وأن توقف الرمال الهائجة على النجف، وأن تبنى فى سامراء جامعة، وفى الكوفة جامعة، والعراق فى كل ذلك هو البلد المزار والقبلة المقصودة.

٣٥: مصادرة حقوق الإنسان ومعاقبة قادة التحرير

إن واقع العراق السياسى والإنسانى واقع لا يصدق إلا لمن يشهده رأى العين.. وهو واقع يختلف عن واقع كل دول العالم، فالعراقيين عرفوا منذ عهد النقيب حتى يومنا هذا أنماطاً من المراسيم والإجراءات التى تنزع عن العراقى جنسيته العراقية.

ففى العهد الملكى وحده أصدرت الدولة (٣٧) مرسوماً لمعاقبة أصحاب الرأى الآخر. وانتهت الدولة مؤخراً من مخالفة جميع بنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ودخل العراقيون إلى مهاجرهم أشتاتاً، وشرذ نصف مليون إنسان، مطرودين وراء الحدود، بعد أن انتزعت وثائقهم وأموالهم، وحجز أبناؤهم فى معسكرات صحراوية، وهاجر من البلاد أكثر من أربعة ملايين مضطرين مهجورين، وحيث يحتفل المغاربة والليبيون والمصريون والشاميون بقيادة الجهاد فى أقطارهم، تعتم السلطة العراقية والعاملون فى المشروع القومى الطائفى على أسماء قادة الجهاد العراقيين، وزعماء ثورة العشرين، وترتفع درجة العداة إلى مستوى التصفية الجسدية لأعداد من أبناء وأحفاد قادة الجهاد وثورة العشرين، فقد قُتل أو أعدم الكثير منهم:

* المفكر الإسلامى المجاهد الشهيد آية الله السيد حسن الشيرازى عالم دينى من بيت ومدرسة قائد ثورة العشرين، المرجع محمد تقى

الشيرازى.

* المهندس الأستاذ علاء الشهرستانى، من أحفاد هبة الدين الشهرستانى.

* الأستاذ محمد حسين الشهرستانى عالم نووى كذلك، وقد حاولوا إعدامه لكنه أفلت بأعجوبة بعد سجنه عشر سنوات فى زنزانه.

* عزيز بن جعفر أبو الثمن.

* راهى بن عبد الواحد الحاج سكر.

* عبد الحميد بن علوان الياسرى.

* أسعد بن محمد رضا الشيبى.

* علاء الحيدرى، حفيد قائد حركة الجهاد مهدى الحيدرى.

* (١٧) ابناً وحفيداً للإمام السيد محسن الحكيم.

* ومعروف أن أسرة زعيم الحركة الاستقلالية الشيخ مهدى الخالصى عاشت سنين طويلة فى المنفى.

* السيد آية الله محمد صادق القزوينى الشاهد الأخير من فقهاء التأسيس الوطنى سجن فى بغداد منذ يوم ٨/٤/١٩٨٠ وقد أحرقت مكتبته، وصور منزل، وبقي خبره مجهولاً حتى سقوط النظام البعثى المقبور.

٣٦: الشيعة وقود المعارضة وضحايا السلطة

كل الحركات والأحزاب السياسية فى العراق (باستثناء الأكراد) تعتمد على قواعد شعبية من الأثرية الشيعة.. فأكثر أتعاب وتضحيات مرحلة النضال السلبى يتحملها الشيعة، وما أن تحقق المعارضة نصراً سياسياً معيناً أو تصل إلى السلطة.. ترى أن جمهور المناضلين وكوادهم قد أقصوا بطريقة أو بأخرى عن مراكز السلطة.. هذا هو ديدن أغلب الحركات والرموز السياسية العراقية..

يقول الأستاذ حنا بطاطو وهو باحث محايد فى كتاب الطبقات القديمة: ص ٩٢:

إن الشيعة الذين كانوا يمثلون ٥٤٪ تقريباً من قيادة الحزب فى الفترة ما بين ١٩٥٢ ١٩٦٣، لم يعودوا يمثلون إلا ٦٪ ما بين ١٩٦٨ ١٩٧٧. ولم يدخل بعثى شيعى واحد مجلس قيادة الثورة العراقى ما بين ١٩٦٨ ١٩٧٧.

ويقول الأستاذ غسان سلامة وهو باحث محايد أيضاً: إن الحلقة الصغرى من قمة الحكم فى العراق منذ عام ١٩٦٨ ليست شيعية على الإطلاق، ولم يتمثل الشيعة يوماً فى أجهزة السلطة العراقية لا الحقيقة منها ولا الشكلية بنسبة تعادل نسبتهم من السكان (٠).

٣٧: نموذج طائفى فى ظل الديمقراطية

يجدر هنا إثبات ما ورد فى بعض الصحف حول بعض القرارات الصادرة من (وزارة التعليم العالى) فى ظل نظام جديد تعددى تعقد عليه الآمال لاستئصال جذور الطائفية السياسية، فقد جاء فى منشيت الخبر ما نصه تعيين أحد عشر ملحقاً ثقافياً بينهم مقاول! ونقل ثمانية وعشرين أستاذاً جامعياً لأنهم شيعه!!، وتفصيل الخبر هكذا:

كشف أستاذ جامعى رفض الإعلان عن اسمه: إن وزير التعليم العالى السابق وقع قبل ساعات من مغادرته مبنى الوزارة على (١١) أمر إدارى سرى للغاية، تضمنت تعيين ملحقين ثقافيين فى عدد من دول العالم خلافاً لكل القيم والضوابط المهنية والعلمية.

وبحسب المعلومات التى أكدها الأستاذ الجامعى ل (البيئة): إن وزير التعليم العالى السابق أصدر أوامر سرية عين بموجها مجموعة من أقاربه وأصدقائه الأعزاء بمناصب ملحقين ثقافيين، علماً أن هؤلاء يعيشون لحظة صدور الأوامر الإدارية خارج العراق، ولم يتشرفوا لحد الآن بزيارة الوطن، كما أن أغلبهم غير منتسب أصلاً للوزارة، وليس محسوباً على ملاكها الوظيفى، ناهيك عن عدم علاقة هؤلاء ب (صنعة) الثقافة العراقية.

وشر البلية ما يضحك أن أحد هؤلاء يعمل مقاولاً، وأن تعيينه بمنصب ملحق ثقافي قد تم إرضاء لعيون زوجته التي تشغل منصب مدير عام في الوزارة المجلدة!.. من جانب آخر أتضح أن الوزير الراحل أصدر أمراً إدارياً بنقل (٢٨) من حملة شهادة الدكتوراه إلى خارج الوزارة لأنهم من الشيعة!! بالإضافة إلى قيامه بإصدار أمر خاص إلى سكرتيره الشخصي منع بموجبه دخول شخصيات شيعة إلى الوزارة. ترى ماذا يفعل لو بقي وزيراً بعد خمس سنوات؟! (.)

وليس لنا تعليق على الخبر سوى أن القوانين الديمقراطية وحدها لا تكفي لمكافحة الطائفية السياسية، بل لابد من تعيين حق كل جهة من الأقليات والأقليات الكبيرة والصغيرة.

وذكرت الصحف أيضاً: إن وزير الداخلية العراقي وقبل أن يترك منصبه للحكومة المؤقتة قد أحال على التقاعد ثلاثة عشر مسؤولاً شيعياً في الوزارة، وعين بدلهم مسؤولين من الأقلية التي ينتمي إليها.. أهكذا تدار أمور وزاراتنا في العراق الجديد!؟

٣٨: الطائفية الدموية

لم تنحصر الطائفية في إطار مصادرة الحقوق.. بل تعدتها في مراحل عديدة إلى مصادرة الأرواح أيضاً. فالمقابر الجماعية التي فاق عدد ما عثروا عليها المائتين.. والتي انتشرت في مدن وحواضر الأكراد الشيعية، صورة واضحة من الطائفية الدموية.

وحوالي خمسة ملايين وثمانمائة ألف حالة إعدام وقتل واثقها محفوظة في مقر (منظمة حقوق الإنسان العراقي) وغيره في بغداد وغيرها، هي صورة أخرى عن تلك الطائفية الدموية، وكلها أو أكثر من ٩٠٪ منها من أبناء الأكراد المظلومة. وكذلك ما جرى على أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة شاب حيث قطعت أذانهم، وأسماءهم محفوظة في ملفات خاصة لدى المنظمة المذكورة.

والأنكى والأشد إيلاًماً هو ما يعانيه العراق الجديد يومياً من حمامات الدم ضد الأكراد، كالانفجارات المفجعة في يوم عاشوراء بكربلاء والكاظمية عام ١٤٢٥هـ، وكاغتيال رموز الأكراد من أمثال الشهيد آية الله السيد محمد باقر الحكيم، والأستاذ عز الدين سليم، والدكتور عقيلة الهاشمي، ومحاولات الاغتيال المتكررة للدكتور أحمد الجلي، وسماحة السيد حسين الشامي رئيس ديوان الوقف الشيعي، وفضيلة الشيخ جلال الدين الصغير إمام جامع براتا في بغداد، واغتيال العلامة الشيخ حسين الحارثي، واغتيال حوالي ٣٧ أستاذ جامعي وعالم متخصص في مختلف العلوم، حسب ما ورد في تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور طاهر البكاء لقناة العربية في مقابلة خاصة..

وهذه صورة أخرى عن الطائفية الدموية المفجعة التي يعاني منها أبناء الأكراد.

كما أن استمرار عمليات القتل والتهجير للشيعة في مناطق اليوسفية واللطفية والاسكندرية والحصوة وغيرها، صورة أخرى عن هذه الطائفية الإرهابية المخالفة لكل نداءات العقل ومواثيق حقوق الإنسان وأحكام كل الشرائع المقدسة لا سيما الكتاب العزيز والسنة الشريفة..

ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون! (.)

٣٩: إضطهاد الأكراد الفيليين

قدر البعض عدد الأكراد الفيليين في العراق بثلاثة ملايين نسمة، وكلهم شيعة على الإطلاق، وقد سجل هؤلاء دوراً فاعلاً في خدمة العراق وشعبه المسلم.

تعد مأساة الكرد الفيليين مأساة مضاعفة لأنهم كرد وشيعة، وهي ترتبط إلى حد كبير بمأساة العرب من شيعة العراق وترجع إلى جذور تاريخية حيث الصراع السياسي الطويل الذي دار بين الدولتين العثمانية التركية والصفوية الإيرانية، والذي أدى إلى منح أبناء العراق حرية المفاضلة بين التبعية الإيرانية والتبعية التركية، فكان أن اختار قسم من الشعب العراقي التبعية العثمانية وقسم منهم التبعية الإيرانية، ثم جاء نظام الصدامي البائد ليسقط عن الأكراد الفيليين الجنسية العراقية بحجة التبعية الإيرانية مستفيدا من هذه الورقة في صراعه مع إيران.

يقول المطلعون على هذا الملف إن من أشنع ما أقدم عليه النظام العراقي في تعامله مع الكرد الفيليين هو محاولة مسخ هذه الشريحة الكبيرة من الشعب العراقي الكردي وإنهاء وجودها القومي وترحيلهم من بغداد وسائر المدن العربية العراقية الأخرى عن طريق البطش بمئات الآلاف من أبنائها، ولا سيما في السبعينات والثمانينات بتهجيرهم قسرا إلى إيران، وما رافق ذلك من عمليات سبي وقتل لرجالهم ونسائهم وأطفالهم، مما لم يشهد له التاريخ مثيلا ولم يوجد له في العصر شبيها.

كما قام هذا النظام باعتقال وحجز الألوف من الشباب الفيليين وزجهم في سجونهم المرعبة، فلا يعرف أحد من ذويهم أو من المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان عن مصيرهم شيئا حتى الآن.

وقد اتخذ النظام الصدامي من مفهوم التبعية الإيرانية ذريعة لتهجير هؤلاء الكرد الفيليين جماعيا وبالقوة الغاشمة من مناطق سكنهم في بغداد والمدن والقرى العراقية الأخرى وإلقائهم على الحدود العراقية الإيرانية قبل وأثناء الحرب بين البلدين ١٩٨٠-١٩٨٨، متجاهلا بذلك الحقائق التاريخية التي تؤكد على أنهم عراقيون، فإن البريطانيين قاموا بنصب دولة في العراق على شعب عريق متعدد القوميات والأصول والأديان واللغات حيث تنازعت عليه الأباطوريتان الفارسية والتركية العثمانية مئات السنين وتبادلنا التحكم بمصيره عدة مرات في حين ظلت الحياة الروحية والثقافية لأكثر نسبة من سكانه من أهل الشيعة عربا وكردا فيليني مرتبطة بجارتهم إيران. وكان ذلك هو واقع الحال في عموم العراق قبل تأسيس الدولة العراقية وصدور أول قانون للجنسية عام ١٩٢٤، إذ كان معظم سكان العراق قبل تأسيس الدولة إما من التبعية العثمانية أو التبعية الإيرانية، ولأسباب تتعلق مباشرة بتلك الدولة الإيرانية في مسألة الاعتراف بالدولة العراقية نص قانون الجنسية العراقية على اعتبار السكان المقيمين ضمن حدود الدولة عراقيين إذا كانوا من رعايا الدولة العثمانية، ووضع القانون المذكور عراقيين في قبول سكان المناطق الجنوبية، ولا سيما القريبة من الحدود الشرقية للدولة كمواطنين عراقيين، وشمل ذلك أفراد القبائل العربية والكردية الفيلية على حد سواء.

ماذا صنع النظام العراقي بالكرد الفيليين؟

تكشف العديد من الوثائق عن القرار الذي أصدره النظام الصدامي البائد بتسفير أو طرد العراقيين من أصحاب التبعية الإيرانية وقد جرى تنفيذ هذا القرار الجائر بصورة بالغة التعسف مما أدى إلى العديد من الكوارث الإنسانية التي شملت اقتلاع أكثر من مائتي ألف من الأكراد الفيليين وأضعافهم من الشيعة العرب النفي من بلادهم ومسقط رأسهم ووطنهم بعد مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة وإتلاف مستندات انتمائهم لوطنهم.

وقد أشار هؤلاء الضحايا وشهود العيان إضافة إلى ما وثقه عدد من الباحثين والمنظمات القانونية والإنسانية إلى إجبارهم على السير على حقول الألغام أيام الحرب العراقية الإيرانية لتنفجر بهم لأغراض تمهيد الطريق للوحدات العسكرية في جبهة الحرب مما أدى إلى اختفاء آثار الآلاف من هؤلاء المساكين.

كما يقال إن الدوائر الاستخبارية استخدمت عددا منهم كمادة حية في تجاربها العسكرية الكيماوية والبيولوجية، كما تعرض الآلاف من الكرد الفيليين إلى صنوف التعذيب البشع في سجون صدام الرهيبة.

أصدر وزير الداخلية العراقى فى عام ١٩٨٠ قرارا ينص على تسفير من وصفهم بالإيرانيين الموجودين فى القطر ممن حرموهم من الجنسية العراقية، وكذلك من قدم لمعاملة التجنس ولكن لم يبت أمره، وكان المقصود بهم العراقيين من التبعية الإيرانية، كما نص القرار على الاحتفاظ بشبابهم الذين تتراوح أعمارهم من ١٨ - ٢٨ سنة، كما أكد القرار على فتح النار على كل من يحاول العودة من المسفرين إلى وطنه الأراضى العراقية والذين جرى إلقائهم وبطريقه غير إنسانية على قرب الحدود الإيرانية وفى أوضاع بالغة السوء بعد أن نهب أموالهم وممتلكاتهم وجرى أسر شبابهم من بنين وبنات وأخذهم كرهائن ثم قاموا بإعدامهم جميعا.

وكان من مصاديق الطائفية التى مارسها صدام هو إجبار الرجال على تطليق زوجاتهم من التبعية الإيرانية مقابل مبلغ قدره ٤٠٠٠ دينار إذا كان الشخص عسكريا، و ٢٥٠٠ دينار إذا كان مدنيا، وذلك عند طلاق زوجته أو تسفيرها إلى خارج القطر، وقد اشترط النظام من أجل منح المبلغ ثبوت حالة الطلاق أو التسفير بتأييد من الجهات الرسمية المختصة وإجراء عقد زواج جديد من عراقية، كما ألزم الشخص الذى استفاد من قرار مجلس قيادة الثورة أعلاه بعدم الزواج ثانية من إيرانية وفى حالة زواجه يسترد منه كامل المبلغ).

الفصل الخامس لكل سؤال جواب

الفصل الخامس لكل سؤال جواب

العلم خزائن، ومفاتيحه السؤال فاسألوا رحمكم الله، فإنه تؤجر بها أربعة:

السائل والمتكلم والمستمع والمحب لهم

رسول الله صلى الله عليه و اله ()

مفتاح العلم السؤال الإمام الباقر عليه السلام ()

لو فقد المرشح الكفوء

س ١: لو فقدنا المرشح الجامع لشروط الكفاءة فما العمل؟

الجواب: أولاً: ليس من المعقول أن تكون أمة كبيرة تضم بين جنبها الملايين من النفوس، من ضمنهم الآلاف من السياسيين والجامعيين والمثقفين، كيف يمكن أن نقبل أنها عقت عن إنجاب رجال أكفاء قادرين على قيادتها إلى بر الأمان؟

ثانياً: لو حدث ذلك وافتقدت الأمة رمزاً كفوءاً معنى ذلك أنها تعاني من أزمة حضارية، ويلزم أن تناضل فى سبيل رفع المستوى العام والخاص، كى لا تظل فريسة الجهل والتخلف والاستبداد، ومع ارتفاع المستويات تبرز الكفاءات إلى السطح.

ثالثاً: وعلى فرض وقوع ذلك وحدوث الفراغ، فيقوم ظرف اضطرارى خاص، وللاضطرار حكم محدد بوقت وحشيات خاصة، كجواز أكل لحم الخنزير والميتة فى ظروف المجاعة، فيجوز تجاوز القواعد إلى الحل الاضطرارى، معناه: جواز انتخاب مرشح الأقلية لظرف اضطرارى مؤقت، ووفق شروط وضوابط اضطرارية خاصة، ومع قبول القيادة الدينية والمرجعية بذلك.

الحكم الشرعى فى انتخاب مرشح الأقلية

س ٢: هل يجوز من الناحية الشرعية انتخاب مرشح الأقلية؟

الجواب: يختلف الأمر باختلاف المعايير التى ثبتت عليها الأقلية والأكثرية، فاللون والقوم والعشيرة والوجهة الاجتماعية وما إلى ذلك ليس لها أى تأثير فى الواقع الإدارى والاجتماعى، وليس هناك ضير أن يتقدم مرشح الأقلية على مرشح الأكثرية، قال تعالى: **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** (١)، وقال رسول الله صلى الله عليه و اله: **أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من**

تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى ().

لكن الحكم الشرعي يختلف فيما إذا كان المعيار دينياً، فالأقلية المسيحية لا يجوز أن تحكم الأكرية المسلمة، والميزان المذهبي خاضع للميزان الديني، فالمذاهب الإسلامية وإن كانت متفقه في الأصول غالباً: فربهم واحد، ودينهم واحد، وكلهم يؤمنون بالأصول الواردة في الكتاب العزيز، إلا- أن هذه المذاهب تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً، في مدارسها العقائدية وأحكامها الفقهية، وهذا الاختلاف يترك آثاراً كبيرة في ميول الإنسان ومواقفه ومنظومته الفكرية، فعلى سبيل المثال: لو اختلف اثنان (زوج وزوجة) في قضية ما وراجعا قاضياً يختلف معهما مذهبياً.. فقد يصدر حكماً مخالفاً لمذهبهما فلا يرتضيان حكمه ويبطل قضاءه، ووجوده كعدمه عندهما، إلا إذا أكرها عليه، والمكره معذور. ومثال آخر: فإن الشيعي يعتبر التكتف في الصلاة وقول آمين مبطلاً لها ومخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه و اله، والسني يعتقد خلاف ذلك.

وهذا الخلاف الفقهي يترك أثراً كبيراً في الأحكام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالمنتمى إلى مذهب يرفض الخضوع أحياناً وهذا ما يؤكد عليه فقهاء ومذهبه لمن ينتمى لمذهب آخر.

فنحن نشترط في القاضي الذي نرجع إليه لفصل الخصومات، والفقير الذي يفتي، وإمام الجماعة، والوالي الذي يدير الشؤون العامة، أن يكون من مذهب ومدرسة أهل البيت عليهم السلام دون غيرها، وهذا ينسحب على الشؤون السياسية أيضاً، فلا يمكن أن ننتخب من لا ينتمى إلى هذه المدرسة لمبررات منطقية ومقبولة.

في مواجهة الإرهاب

س٣: لو أن عناصر متشددة وشاذة رفضت مرشح الأكرية وهددت بالإرهاب.. فما العمل؟

الجواب: الإرهاب اليوم أصبح ظاهرة لهذا العصر البائس، الذي طغت فيه لغة القوة والتعسف ومصادرة الحقوق، فلو أن عناصر إرهابية منتمية إلى الأكرية أو الأقلية هددت خط الأكرية والواقع الديمقراطي الذي تشده، فيلزم:

١- دراسة جذور هذه الظاهرة اقتصادياً وثقافياً وتنظيمياً.. ومكافحة تلك الجذور بالطرق السلمية والعقلانية، فالفقر ومصادرة الحقوق، والتهميش ومنطق المعاقبة، والغرور المؤدى إلى استصغار الآخرين، وغير ذلك من الأساليب الفجة، هي من الأسباب المؤدية إلى الإرهاب. أما الحوار والمنطق، والاحترام المتبادل يسد على العمليات الإرهابية طريقها.

٢- يلزم التثقيف العام لنبتذ كل أنواع العنف وأساليبه ومراحله، كما يلزم التثقيف العام أمنياً.. فالشعب هو الأقدر على مكافحة الظواهر السلبية في الأمة.

٣- وعلى كل الأحوال يلزم مكافحة الإرهاب لا- الرضوخ له.. فالعدل والحقوق الديمقراطية المشروعة، هي الكفيلة بإنقاذ الوضع المتردى لا الإرهاب الذي يشنه بعض الشاذين من الشعب أو الدخلاء عليه.

دعم القوى الخارجية للأقلية

س٤: ما العمل في مواجهة الدعم الأجنبي للأقلية؟

الجواب: إن من طبيعة الأقلية تاريخياً في كل بلاد العالم أن تستند إلى قوى أجنبية من خارج الوطن.. ولا علاج لذلك إلا وعى الشعب لمواجهة هذه الظاهرة، ورفض خط ومرشح الأقلية الذي يريد تجاوز الأكرية وفرض نفسه.

ويلزم التحرك من قبل خط الأكرية وقواه المختلفة للتفاوض والتحالف والحوار مع القوى التي تستند إليها الأقلية، ومحاولة الوصول إلى حل سلمي وإقناعها بأن مرشح الأكرية هو الضمان لأمن المنطقة وللشعب ومجاوريه وحلفاءه.

مرشح الأقلية الأثنا

س٥: قد يكون مرشح الأقلية أكفاً واعقل واثقف من مرشح الأثرية فى العمل؟
 الجواب: سوف لن ترشح الأثرية عنصراً واحداً أو اثنين، إنها هى الأوسع شعبية فى الوطن وتمتلك من الأكفاء الكثير، فلم نسد الطريق أمام من يريد ترشيح نفسه من الأثرية أو الأقلية، فهل الأمة عقيمة فلا تمتلك الرجال الأكفاء؟ أم أن الأجواء الخانقة تسد الطريق أمام من يريد ترشيح نفسه؟
 فمرشح الأقلية مهما بلغت كفاءته، فإن فى الأثرية رجال إن لم يكونوا أكفاء منه، فهم ليسوا بأقل منه، هذا أولاً.
 وثانياً: إن مرشح الأقلية لا يمثل الشعب وإنما يستند إلى قوى خارجية، فمهما كانت كفاءته فإنه يعجز عن إدارة دولة ديمقراطية حرة.
 ولا يمكن القياس بين مرشح كفوء لجهة وغير كفوء من جهة أخرى.. بل القياس يكون بين كفوءين من جهتين لا غير، فماذا نقول: فى مرشح كفوء لكنه مسيحي يريد أن يحكم بلداً مسلماً، وماذا نعمل وما هو الموقف السليم إذن؟
 فالإلزام إعداد مرشح كفوء للأثرية مهما كلف الثمن، وعدم تقديم مرشح الأقلية لأن ذلك سحق لثوابت الديمقراطية المشروعة والعدالة..

انتخاب مرشح الأقلية

س٦: فلو انتخبت الأثرية مرشح الأقلية، فما العمل؟
 الجواب: إن ذلك مخالفة صريحة لأحكام الشورى والديمقراطية، ولكن يلزم هذا المرشح أن يعمل كما لو كان من الأثرية، ولا يمارس أى تمييز طائفي وعنصري.
 وعلى الشعب ومؤسساته الدستورية مراقبته ورصد كل تحركاته ومواقفه، ومجاوبته بالحقيقة الساطعة فيما لو حاد عن الحق والديمقراطية شبراً واحداً.

التصدع الداخلى

س٧: قد يكون موقف الأثرية متصدعاً داخلياً، ومع هذا الواقع يتقدم مرشح الأقلية، فما العمل؟
 الجواب: حدث ميدانياً ما يؤكد ذلك.. ففى منطقته يقيم فيها ٦٠٪ من الأثرية و ٤٠٪ من الأقلية فاز فيها مرشح الأقلية، لتشتت موقف الأثرية وتوزعه إلى ثلاث جهات، بينما الأقلية اتفقت على انتخاب شخص واحد، وتكرر هذا المورد مرات كثيرة، وليس له حل إلا رص الصفوف وتوحيد الكلمة، قال تعالى: **وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ**، وتوحيد الصف مسؤولية الجميع لاسيما القيادة السياسية والدينية، وهذا واجب أكيد، وبدونه سيدين التاريخ أهل الحل والعقد المتصددين لإدارة الأمور اليوم.
 صمت القيادات

س٨: ما هى مسؤولية الأمة فيما لو لزم القيادات المرجعية والسياسية جانب الصمت وتقدم مرشح الأقلية؟
 الجواب: على كل مواطن مسلماً كان أو غير مسلم، شيعياً كان أو سنياً، من الأقلية أو الأثرية، أن يتحمل مسؤوليته الوطنية والتي يدعو إليها كل ضمير حر بالدفاع عن الحقوق والعدالة والتي تدعو إليها نصوص الشريعة الإسلامية الطاهرة.
 قال تعالى: **وَقِفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ** (١).

وقال رسول الله صلى الله عليه و اله: من لم يهتم بأمر المسلمين فليس بمسلم (٢).

وقال صلى الله عليه و اله: كلكم راع وكل مسئول عن رعيته (٣).

فلو أن عالماً أو مرجعاً دينياً، أو حزباً سياسياً، أو شخصياً لامعة، لم تتحمل مسؤوليتها، أو لم تقتنع بذلك، أو قصرت عن أدائها؛ فإن ذلك لا يستدعي تخلي الأمة عن مسؤوليتها مطلقاً، ولا يعتبر ذلك مبرراً لفتح الطريق لحكومة الأقلية في أي بلد من البلاد، والواقع إن الكلمة الأخيرة هي للأمة، وأن مرجعيتها تعجز عن مخالفة مسيرة الأمة الواعية والمتحملة لمسؤوليتها التاريخية.

ارتكاب الخطأ

س٩: هل من الممكن أن تخطأ الأكرية وتقع في فخ الأقلية وتنتخب مرشحها، أو تنخدع به مثلاً؟ فما العمل حينئذ؟
الجواب: من الممكن أن يستغل شعب غير واع، أو يخدع بشعارات براقه، ويرتكب خطأً في حق نفسه.. والحل:
أولاً: أن ينصف المنتخب حق الأكرية التي انتخبته، ولا يمارس بشأنها العنصرية والتمييز بل يخدمها ويفي بوعوده معها.
ثانياً: أن تراقبه المؤسسات الدستورية والشعب كله، ويحاسبه ويكشف أخطائه، ولا يخضع لقراراته المغايرة لمسيرة الأكرية وحقوقها الإنسانية.

ثالثاً: أن يسحب الشعب صوته وتأييده فيما لو طغى وأمعن في طغيانه، ويحذر مستقبلاً من تكرار هذا الخطأ الكبير الذي يهوى به إلى مهاوى الاستبداد.

ادعاء غير مبرهن

س١٠: لو ادعت الأقلية بأنها أكرية، فما الواجب علينا كتيار إسلامي وديمقراطي يريد لكل ذي حق حقه؟
الجواب: من حق كل إنسان أن يدعى ما شاء إذا كان مقتنعاً بدعواه.. لكن اللازم إثبات دعواه بالأدلة المنطقية القاطعة..
ادعى الأستاذ محسن عبد الحميد حين تصدى لرئاسة مجلس الحكم الانتقالي: بأن المسلمين السنة أكثر من المسلمين الشيعة في العراق!
وقال البعض(): (إن محافظة الرمادي تحوى على ٣٢٪ من مجموع أراضي العراق)، ولا إشكال على هذا الكلام، إلا أن نسب الأكرية والأقلية منوطه بالنفوس لا بمساحات الأرض.
ولو كانت النسب بالمساحات لكان لنا كلام آخر، ونحن نؤكد في كل الأحوال على قاعدة: (لكل ذي حق حقه) سواء الأقلية أو الأكرية.

أما بالنسبة لدعوى الأكرية السنية في العراق فهي تشبه دعوى الأكرية الشيعية في مصر والسعودية، فحقائق التاريخ ودورات الإحصاء المتكررة في العراق هي التي تضع الحد الفاصل لدعوى الأكرية الشيعية القطعية.
واليوم، يلزم أن يجرى في العراق الجديد مشروع إحصاء جديد قائم على أساس الأمانة العلمية والوطنية، وترسم الخطط وفقه، فينقطع الكلام حول أي من المذاهب الإسلامية يمثل الأكثر ومن يمثل الأقل، ثم توضع القوانين العادلة وفق ذلك، ويعيش الشعب كله في جو من الأخوة والوئام.

صعود مرشح الأقلية

س١١: قد ينتخب السياسيون الممثلون للأكرية مرشح الأقلية.. فما العمل؟
الجواب: إن (حق الأكرية) حق لجميع المنتمين إليها، وليس لأي أحد كائناً من كان التنازل عن هذا الحق المشروع.
فلو أن أحزاب الأكرية ورموزها السياسية واجهت ظروفاً معينة وتنازلت عن حق الأكرية؛ فإن ذلك لا يعني أن تسير الجماهير مع

هؤلاء السياسيين المتنازلين، وكذا القيادات الدينية والعشائرية وغيرها..

وهذا ما حدثت للأسف فى ظروف معينة فى العراق.. إلا- أن ذلك لا يهز ثوابت الديمقراطية والعدالة، وليس مبرراً لمصادرة حق معين، قال صلى الله عليه و اله: ولا يتوى (يضيع) حق امرؤ مسلم (١).

تيار الملكية

س١٢: لو أن تيار الملكية نمت وكسب شرائح كبيرة من الشعب، وهو ينتمى إلى مذهب الأقلية، فما العمل؟
الجواب: الواقع أن الملكية لو ارتضاها شعب معين واقتنع بها(١)، يلزم أن تكون نابعة من صميمه. فالملكية التى أسست فى العراق وحكمته لعقود عديدة من الزمن، قد استوردت من خارج الوطن، ولم تمثل أكثرية شعب العراق، وقد وقع رجالنا فى خطأ استراتيجى دون قصد، أدى ذلك الخطأ إلى سيطرة الأقلية حوالى ثمانين عاماً، فالجمهوريات أسست على تلك الملكية البائدة، أما اليوم فإن قر القرار الشعبى الواقعى على ذلك، فيلزم تأسيس ملكية جديدة من صميم الشعب فكراً ومذهباً وتاريخاً ونصلاً، وبغير ذلك نتجاوز على ثوابت الديمقراطية والعدالة، كما لو فرضنا ملكية شيعية فى بلد مثل السعودية حيث الأكثرية السنية، فهل يصح هذا؟

المرشح غير الملتمزم

س١٣: قد يكون مرشح الأكثرية نمت وتربى فى حزب إلهادى أو مدرسه كافر.. أو أنه لم يلتزم بالثوابت الدينية.. فماذا نصنع؟
الجواب: إن كان ملحدًا ينكر الأصول فلا- أحد من المسلمين يرتضى حكومته ويحرم انتخابه. أما لو كان فاسقاً بارتكاب بعض المحرمات الشرعية فالأمر مختلف تماماً..
لذا يلزم انتخاب مسلم ملتزم بأحكام الله الشرعية: كالصلاة والصيام وغيرها.
أما إذا لم يلتزم بهذه الفرائض الفردية والواجبة فاللزام رعاية الظروف الموضوعية؛ فإن وجد غيره فيها وان لم يوجد فيلزم أن يكون ملتزماً بالقوانين الشرعية العامة فى حقوق الإنسان والإدارة، ورعاية شؤون الأمة، وعدم الجهر بالفسوق مثل شرب الخمر وما شابه، وإن لم يكن ملتزماً بهذه الأحكام أيضاً فلا يجوز انتخابه، وليس كفوفاً لقيادة شعب مسلم.

الحجة الشرعية

س١٤: ما الدليل على أن إتباع الأكثرية فى الانتخابات واجب من الناحية الشرعية؟
الجواب: لثبوت أدلة (الشورى) فى الإسلام، فقوله تعالى: **وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ** (١)، ؟ يلازمه أخذ رأى الآخرين والتزام أكثرية الآراء، وإلا فإن لم نلتزم الشورى فقد خالفنا النص، وإن التزمنا رأى الأقلية فقد خالفنا مبدءاً عقلائياً(٢).

طبعاً ذلك يخص الموضوعات لا الأحكام الشرعية، فلا يجوز العمل بالأكثرية فيما لو قررت إلغاء الصلاة أو الحج أو ما شابه؛ لأنها أحكام وليست موضوعات(٣)، وفى انتخاب مرشح الأكثرية معناه: المشورة مع جماهير الشعب والأخذ برأى أكثره الذى رشح شخصيته معينة لتتوب عنه فى إدارة شؤونها شريطة رعاية حقوق الأقلية كاملة غير منقوصة، فالآية الكريمة ظاهرة فى لزوم تقدم رأى الأكثرية المتمثل فى تقديم مرشحها إلى سدة الحكم.

تداخل المعايير

س١٥: قد تتداخل المعايير فى تشخيص الأثنية عن الأثنية، فما هو الحل؟

الجواب: نعم يقع ذلك حين تتداخل المعايير المختلفة، مثلاً تداخل المعيار القومى مع الدينى والمذهبى، مثلاً: يشترك الكردى السننى مع العربى السننى فى مذهبه ويختلف معه فى قوميته، وكذا الكردى الشيعى (الفيلى) يشترك مع جمهور الشيعة العرب والتركماني فى مذهبه، ويختلف معه فى قوميته..

وحل هذه المعضلة مناقشة الموضوع جذرياً، فالمعيار الموحد يعالج المعضلة، فإما أن يكون المعيار قومياً علمانياً أو مذهبياً إسلامياً (وهذا هو الصحيح)، ولا يمكن التهاون بكليهما، فيلزم دراسة الموضوع من زاوية أهمية المعيار واستراتيجيته ثم البناء عليه فى تشخيص الأثنية والأثنية، كما يلزم حل هذا الموضوع قانونياً..

وفى العراق إننا نرى أن أكبر الدوافع التى يجتمع أو يختلف عليها معظم الشعب هو المعيار المذهبى؛ لأن الانتماء إلى المذهب يعنى وحدة التاريخ والجغرافيا، ويعنى أيضاً التأثير على سن القوانين وفق قواعد المذهب، ويعنى.. نصب المسؤولين فى مناصبهم ويعنى غير ذلك.. فالانتماء المذهبى هو الأصل ثم القومية والعشيرة واللون وغيرها.. فشعب العراق يقسم هكذا: أكثرية شيعية بمن فيهم من الأكراد والتركماني، وأقلية سننية كبيرة بمن فيهم الأكراد والتركماني أيضاً، وأقليات صغيرة: صابئة ويزيديه ومسيحيون ويهود.. ثم تتفاسم القوميات فى داخل الإطار المذهبى حقوقها بالعدالة وفق أطر تنظيمية قانونية وحسب أنظمة الشورى والديمقراطية. ويمتاز المعيار الدينى والمذهبى عن القومية بأنه:

أولاً: اختياري وديمقراطي بمعنى أن كل إنسان له أن يمارس حريته كاملة، وينتمى إلى دين ومدرسة ومذهب معين، بينما القومية واللون وما شابه معايير قسرية مفروضة على الإنسان شاء أم أبى.

ثانياً: إن المعيار الدينى عبارة عن مجموعة من القيم الإنسانية والروحية ومبادئ سامية، بينما القومية ليست إلا لغة وموقع جغرافى، والقيم تسمو دائماً على اللغات والألوان والعنصرية.

ثالثاً: إن الدين والمذهب يتصلان بواقع الإنسان فى حياته الدنيا وآخرته، بينما المعايير الأخرى كالقوم واللون يتصلان بدنيا الإنسان دون آخرته، وهذه نقطة هامة للغاية مبتنية على عقائد الإنسان المسلم التى من أساسها الإيمان باليوم الآخر، وتخلق فى داخل الإنسان دوافع كبيرة للتقدم الحضارى.

رابعاً: إن فى الدين والمذهب حيوية وروح عالية تدفع بالإنسان للتقدم نحو الأمم، فمذهب الإنسان يدفع بصاحبه إلى التضحية والجهد والنهوض من أجل التقدم الحضارى، بينما القومية واللون وما شابه ليس فيها طاقة الدفع هذه. وإن كان لها شىء من ذلك فالدين مشترك فيها أيضاً.

خامساً: إن الدين والمذهب بوتقة لصهر كل الألوان والأجناس والأقوام والشرائح تحت رايه واحدة، واعتبار من هو خارج عن هذا الإطار أخاً

الناس صنفان: إما أخ لك فى الدين، وإما نظير لك فى الخلق (١)، فالمذهب جامع وموحد للأمة،

وفى التجربة الإسلامية الأولى خير شاهد على ذلك حيث انصهر الأسود (بلال) والأبيض (صهيب) والعربى والفارسى وغيرهم فى بوتقة وحدوية جامعة.

سادساً: ومن الناحية الشرعية لا يجوز الحكم وفق القومية: الناس كأسنان المشط سواء (٢)، لا فضل لعربى على عجمى، ولا لعجمى على عربى، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى (٣) كما قال رسول الله صلى الله عليه و اله.

فقومية الإنسان ليست معياراً للحكم عليه، بل الكفاءة هى الأصل أى: التقوى والعلم والجهد، وهذه معايير إنسانية سامية يقوم عليها إسلامنا الحنيف، ووفقها يُقدّم أو يُؤخر الإنسان، لا وفق قوميته ودمه وعنصره.

س١٦: الأقلية تتمتع بكامل حقوقها الإنسانية المقررة فى الشريعة (وهى أوسع مما تقرره موثيق حقوق الإنسان)، ولكن هل للأقلية الحق الدستورى فى السيادة على الأثرية والاستحواذ على منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وغيرهما من مفاصل الحكم؟
 الجواب: يلزم حسم الموضوع دستورياً كما أنه محسوم شرعياً، فليس للأقلية دستورياً إشغال ما هو خاص بالأثرية، وهذا نظير ما لو رشح شيعى للحكم فى السعودية التى تسكنها أكثرية سنية، فإن هذا المرشح غير مرشح شرعاً وقانوناً من أول الأمر، وليس له حق قانونى ودستورى فى ذلك إلا فى حالتين هما: أن تنمو الأقلية ديمغرافياً وتصبح أكثرية، أو أن يعتنق هذا المرشح مذهب الأثرية قلباً وقالياً.
 نعم، للأقلية حق الترشيح لعضوية البرلمان والمجالس البلدية وما شابه ذلك، التى لزم فيها تمثيل الأقلية، أما رئاسة البلاد فمن حق الأثرية حصراً.

ما هو المعيار؟

س١٧: ما هو معيار الأقلية والأثرية؟
 الجواب: المعيار هو الذى يقرره الدين وعقيدة أمه معينة.
 نعم، من الممكن أن ينتخب الأكثر من شعب معين معياراً آخر كالقومية مثلاً، إلا أن ذلك يعتبر مخالفاً لموازين الشريعة. وبناء على ذلك: فليس لأحد طريق للانتماء إلى الأثرية إلا بالانتماء إلى دين ومذهب الأثرية ليس إلا.
 وإذا كان فى بلد أفرقى أقلية بيضاء اللون، فالرأى لأثرية الشعب إن ارتضى حكومة البيض، وكذا فى بلد أبيض لو تقدم مرشح أسود اللون، فالرأى الفاصل لصناديق الاقتراع، وليس فى ذلك أية غضاضة من الناحية الشرعية.

الأثرية المبعثرة

إن الأثرية تكسب اعتباراً فى النفوس، وتتحول إلى قوة ضاربة وفاعلة فى الساحة فيما لو تشكلت وانصهرت فى بوتقة واحدة، فتتحول إلى قوة فى مقابل الأقلية، أما لو تبعثرت فينطبق عليها قوله تعالى: **؟ وَتَذَهَب رِيحُكُمْ**، **؟** أى: تضعف شوكتكم.
 فالأقلية حتى لو كانت صغيرة ولا تقاس فى نسبتها وحجمها إلى الأثرية، كما لو كانت تمثل واحداً فى المائة؛ فإن هذا الأخير مع رص صفوفه وتشكله فى وحدة منظمة صلبة وموجهة تكون أقدر وأقوى من الجسد الكبير الموزع إلى أشلاء حتى لو كانت نسبتة أقل من واحد فى المائة؛ ذلك لأن الاتحاد قوة والتبعثر ضعف، وهذه المسألة عقلية اتفق عليها كل عقلاء العالم، يقول الشاعر:
 وإذا افترقن تكسرت آحادا

إن العصى إذا اجتمعن تصلبت

وكنموذج صارخ وعميق فى واقع الأمة الإسلامية هو قيام الكيان الصهيونى فى قلب الأمة العربية والإسلامية، فهو كيان قوامه ١٠ ملايين يهودى فى العالم ٤ منهم فى إسرائيل، تحدى هذا الكيان ولا زال كل الأمة الإسلامية البالغ تعدادها حوالى المليارى نسمة، لسبب بسيط وواضح وهام هو تشتت مواقف وطاقت الأمة الإسلامية، وتوحد الكيان الصهيونى (نسبياً) فى مقابل أمتنا مما جعله يستأسد ويتحدى، ويرتكب الجرائم، ويطغى أكثر فأكثر.

الأقلية الموحدة فى الانتخابات

تظهر قوة الأقلية الموحدة وضعف الأثرية المبعثرة واضحة حين تشتت أصوات الأثرية فى مرشحين أو أكثر، بينما الأقلية الموحدة

توجه كل أصواتها إلى مرشح واحد، فثلاثون فى المائة من الأقلية تنتخب مرشحاً واحداً، بينما السبعون الباقون وهم الأكثر ينتخبون ثلاثة مرشحين، فكل منهم ينال ثلاثة وعشرين وثلثاً فى المائة من الأصوات، فيفوز مرشح الأقلية بثلاثين فى المائة من الأصوات، وهذا مصداق جلى لقوله تعالى: **وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ** (.)؟

بين مرشح الأقلية والأكثرية

س١٨: قد ينبرى من يُشكل على مرشح الأكثرية بالقياس إلى مرشح الأقلية، فيخرج بسؤال يقول: أحياناً يكون مرشح الأقلية كفوءاً وأفضل من مرشح الأكثرية، فعلى الأكثرية أن ترحب به وتنتخبه، أليس هذا هو الصحيح؟
الجواب: كلا، ليس صحيحاً، إنها مخالفة كبيرة؛ ذلك لأن الصالح من الأقلية يقاس بالصالح من الأكثرية لا بالطالح منها، فاللازم إن فقدت الأكثرية كفوءاً يمثلها أن تسعى لترميم النقص وسد الثغرة لا بالتنازل عن الديمقراطية كنظام ودستور واللجوء إلى الاستبداد بتقديم مرشح الأقلية الذى لا يمثل جماهير الشعب العريضة.

الأقلية المدعومة أجنبياً

وغالباً ما تنبرى قوى من خارج حدود بلد معين لإسناد أقلية فى داخله لترتفع إلى سدة الحكم، فتنفذ بذلك مؤامرة كبيرة ضد قواعد الديمقراطية، وجر البلاد إلى حضيض الاستبداد، وعلى مثل هذا درجت كل الأقليات المستبدة، حيث أن الأقلية لا تحظى على دعم شعبى داخلى، فتقدم على التنسيق مع القوى الأجنبية..
واقعنا فى العراق الجديد يقف أمام مفترق طريقين: ديمقراطية مشروعة تحظى بدعم جماهير الأغلبية والمرجعية الدينية، وتضمن للأقليات حقوقها عامة كافية ووافية، أو سلوك طريق مناقض لذلك حكم الأقلية المعتمدة على قوى من خارج الوطن، فتعيش البلاد فى دوامة استبداد، وتتفجر الأزمات يوماً بعد آخر!.
أما أن نتخيل أن الأقلية تنصف الأكثرية وتعطيها حقوقها فهذه مغالطة؛ لأن الأقلية التى صادرت حق الأكثرية فى الحكم، وهو الحق السياسى المشروع يسهل عليها ازدراد الحقوق الأخرى بمنتهى السهولة، وبإلقاء نظرة تأمل على واقع حكومات الأقلية فى العراق تتضح الصورة، وينكشف الواقع الذى لم يخف نفسه يوماً!.

لا إثارة فى نظام الأكثرية

س١٩: وهل أن نظام الأكثرية يثير الأقليات فتهب للإرهاب، ومصادرة الأمن والطمأنينة من البلاد، وعرقلة حركة الدولة والشعب؟
الجواب: لو أن الديمقراطية والعدالة حكمت بلداً فإن الأمن يفرض نفسه.. فلماذا الإرهاب والمقاومة اللا مشروعة حينئذ؟؟ ولتحقيق أى هدف؟؟ هل لإيصال الأقلية إلى الحكم؟؟ هل هذا مطلب منطقى ومشروع؟ وجدلاً لو وقعنا فى المحذور، واصطدمنا بدوامة عمليات الإرهاب وسلسلة مؤامرات سياسية، وحملات إعلام استبدادية منظمة، فالواقع أن ذلك لا يعنى مصادرة الديمقراطية، وشن حرب عليها، ومبايعة الأقلية للحكم على رقاب الأكثرية خلافاً للأعراف والقوانين والشريعة، فيلزم مكافحة الظلم والإرهاب ودفع ضريبة تأسيس النظام الديمقراطى مهما غلى الثمن، فالصحيح إذن حكم الأكثرية وتحمل العراقيل والمتاعب ومكافحة المؤامرات..

المرجعية الدينية

س٢٠: وهل المرجعية الدينية فى العراق أو غيره هى المسئولة عن النضال لنيل الأكثرية حقوقها؟ بمعنى أن غيرها من القواعد الشعبىة، والحرركات السياسية، والنخبة المثقفة، لا تتحمل أية مسؤولية؟

الجواب: الواقع أن مما لا شك فيه هو أن المرجعية الدينية تتحمل المسؤولية الكبرى فى الدفاع عن الإسلام، وحقوق الشعب بأكمله، والفقهاء إنما هم حصون الأمة وسور الإسلام.

نعم حصون الأمة بمعنى: أنهم يمنعون لحوق أى ضرير بها على مختلف الصعد، فهم أمان شعبهم وقواعدهم من النزاعات والأزمات، وهم الحصن المنيع الذى يقى الأمة من كل سوء، وهم سور الإسلام يحفظونه من البدع، ومن كل ما قد يسىء إليه. فالمرجعية الدينية مسئولة أولاً وبالذات عن الدفاع عن حقوق الأثرية المنتمية إليها، والملتزمة بتعاليمها وإرشاداتها..

شورى الفقهاء لنيل الحقوق

وإن اجتماع كلمة المرجعية الدينية العليا سواء كانت داخل الوطن أم خارجه، وسواء كانت واسعة الشعبىة وحائزة على أكثرية المقلدين أم لا؟ فإن اجتماع مراجع الدين الكبار فى (مجلس شورى للتنسيق) يوحد جهودهم ويصدرون منه بقرارات وفق أكثرية الآراء. إن هذا الاجتماع هو الأقدر على قيادة الساحة الإسلامية والسياسية، وأن مسلك (المرجع الأوحده) يتسبب فى انفصال قطاعات من الشعب عن قراره، بينما الشورى توحيدها حيث إن رأى واحد للأثرية يصدر من مجلس واحد للمرجعية().

ومن جهة أخرى تقطع الذرائع أمام أى فرد أو جهة فى المجتمع، لو أرادت التمرد على قرار المجلس بذريعة أن المرجعية ممزقة غير موحدتة الرأى والقرار.. كما هو الحال اليوم، وكما نراه أحياناً فى هلال شهر شوال وثبوت العيد أو عدم ثبوته. فالمرجعية الدينية هى الأقدر على تهيئة الأرضية لنيل الأثرية حقوقها السياسية، واجتماع رموزها مطلب كل الجماهير أو أكثريتها..

كلكم راع

نعم الكل مسئولون.. فلو حدث خلل أو تشتت فى القرار المرجعى، أو واجه الشعب فراغاً سياسياً، فلا يدري ما رأى المرجع الدينى حول الأثرية أو أى أمر آخر. إن هذه الثغرة لا تعنى أن الأمة غير مسئولة فإن حق الأثرية حق عام يشترك فيه كل فرد فى الشعب ينتمى إلى جهة هذه الأثرية، وليس لأحد التنازل عن هذا الحق، كما ليس له التوانى عن الجهاد لنيل هذا الحق، فالكل مسئولون والكل ملزمون باتخاذ موقف واضح، والدفاع عنه والتضحية فى سبيله بالعالى والنفيس. قال رسول الله صلى الله عليه واله: من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس منهم (١)...

أما تبريرات بعض الأفراد فمرفوضة بالكامل حيث يقول: ماذا يؤثر موقفى؟ ولم لا يتصدى الآخرون؟ وغير ذلك، فالمسؤولية آخذة بأعناق الكل سواء أدت المرجعية والرموز والحركات مسؤوليتها أم لم تؤد..

فكل فرد من الشعب يملك صوته.. وهذا الصوت لو وقف مع الأثرية فإنه مارس حقه الديمقراطى والشرعى، أما لو أهمل أو ساند الأقلية فقد وقف مع الاستبداد والظلم.

التوافقية

س ٢١: وماذا عن التوافقية؟

الجواب: التوافقية ثمرة حوار وتفاهم، وهى ثمرة طيبة وإيجابية لظروف استثنائية، حيث الأجواء السياسية لا تتحمل الديمقراطىة الشفافة، فتكون سلسلة الاجتماعات المتقدمة لغرض التوافق على مبادئ معينة توافق الثوابت الديمقراطىة ومبادئ العدالة.. أما إذا خالفتها فهو أمر يودى إلى هضم الحقوق..

فالتوافقية السلبية المخالفة لثوابت العدالة، تكون كمن يتفق مع الدائن للتنازل عن دينه، أو التوافق مع طفل لمصادرة ماله مقابل قطعة حلوى أو هدية مغرية.. فالتوافق لنيل الحقوق العادلة مطلوب، وخلافه مرفوض جملة وتفصيلاً..

ففي بلد تعيش فيه الأكرية من دين أو مذهب معين، تؤسس فيه صيغة توافقية لمصادرة حق الأكرية في رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء أو كليهما، فهذا ظلم وتوافق مع من لا يمثل أكرية الشعب وغير شرعي.. فالأكرية حق لكل من ينتسب إليها، وليس لأحد أن يتنازل عنها أو يتفق خلافًا لمبادئها وثوابتها..

وأما ما حدث في وطننا حيث وقع التنافس بين عضوين من الأقلية(١)، مع عدم ترشيح ولا عضو واحد من الأكرية، فهذا توافق مخالف للعدالة، ولا يصح ما يقال: من أن الظروف الاستثنائية والقاسية التي تمر بالعراق الجريح هي التي أفرزت هذه التوافقية، إنها مرفوضة في كل الأحوال.. والإشكال هنا على الصيغة التوافقية وليس على المرشحين المتنافسين.

المحاصصة العادلة

س ٢٢: وهل المحاصصة أمر منطقي ومقبول؟

الجواب: المحاصصة بمعنى أن ينال كل ذي حق حقه، وهذه عين العدالة ويطلق عليها (المحاصصة العادلة)، وقد تكون المحاصصة غير عادلة بحيث ينال البعض من حقوق الآخرين، ويحرم صاحب الحق من حقه كاملاً أو نسبياً وهذه محاصصة جائرة، فكل شريكين أو أكثر في مشروع اقتصادي أو سياسي ينالان حقهما حسب القواعد والأصول، فلو أن شريكا أُرصد عشرة ملايين والآخر خمسة ملايين، فمن الواضح أن الأول ينال ضعف النسبة من الأرباح، وهذه محاصصة عقلائية وعادلة، فيما لو كانت جهوده وإدارته ومساهماته الأخرى تعادل ضعف شريكه أيضاً.

وفي السياسة كذلك، فلو أن الأكراد في العراق وهم داخل إطار قوميتهم أكرية سنية وأقلية شيعية يشكلون نسبة ١٨٪ من عموم نسبة الشعب العراقي، فيكون حقهم الطبيعي ١٨٪ من نسبة الوزارات، ونسبة المالية، ونسبة أعضاء الجمعية الوطنية، وأقل من ذلك هضم لحقهم وأكثر منه هضم لحق غيرهم.

وكذلك السنة العرب، والشيعه الذين هم الأكرية ٦٥٪ مثلاً، فحين اشترك الشيعة في مجلس الحكم الانتقالي ١٣ عضو من أصل ٢٥ أي ٥٢٪، فهذا إجحاف سياسي بحقهم، وجرى هذا الإجحاف في تعيين الوزراء أيضاً، هذه محاصصة جائرة مخالفة لقوله تعالى: **وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** (١)، وقول رسول الله صلى الله عليه و اله: **لئلا يتوى حق امرؤ مسلم (١) أي لا يضيع، وكذا في الهيئة الاستشارية حيث أعطى الشيعة ٤٠٪ فقط.**

فالمحاصصة العادلة مطلوبة وليس فيها غضاضة، بل هي تقسيم منطقي لحصص كل جماعة من شرائح هذا الوطن، وبدون هذه المحاصصة العادلة تقع حصراً محاصصة جائرة غير معلنة، تحبك خيوطها خلف الكواليس، وتسحق خلالها حقوق الآخرين تحدياً للديمقراطية، ولأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية، وهذا ما أثبتته تاريخ العراق الملكي والجمهورية الحديث، وتسير الأمور عليه في مرحلة الحكومة الموقتة، ويتسبب في إشعال الاضطرابات وزعزعة الاستقرار، وإيقاع البلاد في دوامة الظلم وإراقة الدماء.

تكون الأكرية والأقلية

س ٢٣: كيف تتكون الأكرية والأقلية؟

الجواب: الأكرية والأقلية تتكونان بناءً على أسس عرقية، أو مناطقيه، أو عقائديه، أو لونية، تتكون على أساسها علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويندفع الفرد إلى بني جلدته أكثر مما ينسجم مع غيرهم، ويكون لكل جماعة عاداتها وتقاليدها وعقائدها، فتحدد لها ملامح تختلف عن ملامح الجماعات الأخرى.

فالذي ينتمي تكوينياً إلى لون معين فهو إلى مشاركيه في اللون أميل، ويحب أصحابه ويضحى في سبيلهم، ولا يقدم أحداً أو جماعة عليهم، وما قيل في اللون يقال في الخصائص والمميزات الأخرى.. وأهمها هو (المعتقد) حيث أنه يؤثر على السلوك والمواقف

والقرارات، وخصوصاً لو كان لها تاريخ عريق، فالمسلم مثلاً: له تاريخ حافل، وأخلاق خاصة، وعلاقات ومواقف، ومميزات وخصائص، تختلف كثيراً عن خصائص المسيحي واليهودي والوثني وعباد البقر واليزيدى وغيرهم.. وكذا المذاهب المنضوية تحت دين واحد، فإنها تؤثر على عادات وثقافات وتقاليد أبنائها.. وفى عالم اليوم ووفق أسس عقلانية ثابتة لا يجوز تحكيم فرد من أقلية دينية، أو عرقية، أو دينية، أو مذهبية على فرد من أكثريتها، وكشاهد على ذلك فإن حكومة البيض فى مختلف البلاد الأفريقية السوداء أمر استبدادى مرفوض، أو حكومة رجل مسلم فى بلد مسيحي مثل فرنسا وبريطانيا أمر مرفوض هو الآخر، ومن ينتمى إلى أقلية مذهبية كالسنى فى بلد أكثرية زيدية كاليمن، أو رجل شيعى فى بلد أكثرية سنية مثل السعودية أمر مرفوض، كل الشعوب ترفضه، وقواعد الديمقراطية والعدالة تقتضى احترام رأى الأغلبية التى تنتمى إلى دين أو مذهب معين، وتلزمنا بعدم فرض فرد من الأقلية عليهم.

ومثال آخر: إيران أكثرية شيعية، هل يرضى أحد من داخلها أو خارجها أن يحكمها رجل ينتمى إلى غير مذهبها، وهل يصح ذلك عقلياً ودولياً؟ طبعاً لا..

لذلك فإن دستورنا نص: على أن يكون الحاكم مسلماً اثنا عشرياً، ولم يعترض أحد على ذلك حتى الأقلية السنية فى الداخل والخارج.

وكذا السعودية والكويت وكل البلاد فى العالم حيث تحكمها الأكثرية، فالولايات المتحدة الأمريكية ديانتها مسيحية ومذهبها العام هو الكاثوليك فنص الدستور على ذلك بالنسبة لرئيس الجمهورية، والآن نحن أمام معادلات جديدة فى العراق، فهل يصح أن ينتخب أو ينصب مرشح الأقلية على الأكثرية.. وهل هذه ديمقراطية وعدالة؟!.

الضوابط الديمقراطية أولاً

س ٢٤: جاء فى جريدة البيان الصادرة عن حزب الدعوة الإسلامية فى عددها (٩٢) الصادر فى ١٧ ربيع الثانى ١٤٢٥ هـ / ٥ حزيران ٢٠٠٤م، وتحت عنوان: (ماذا ينتظر الشعب من الحكومة المؤقتة) ما نصه: فإننا إذن إذا ما رأينا خطوات تسير باتجاه تحقيق حكومات الوطن والشعب، لا يهمننا من يقود سفينة الوطن إلى مرفأ الأمان على شاطئ الأهداف الوطنية، ونحن أم غيرنا، ولو أن الاستبعاد لا يخدم القضية الوطنية، إلا إننا نلتزم بتجاوز هذه المسألة إذا ما رأينا سلامة المسار ولو على النحو الأعم... هل هذا صحيح؟

الجواب: إن هذه العبارات لا شك أنها تنم عن روح وطنية، إلا أنها تعتبر صحيحة ومقبولة فيما لو خضعت لضوابط الديمقراطية والعدالة، حيث إن الخطوات التى تسير باتجاه تحقيق طموحات الوطن والشعب يلزم أن لا تكون بعيدة عن من ينفذ هذه الخطوات، هل إنه يمثل أكثرية الشعب أم إحدى أقلياته؟

فإن تحقيق خطوات إيجابية بقيادة الأقلية فهذا انتهاك للديمقراطية، وإن كانت الخطوات إيجابية ذلك لأن نظام سلطة الأقلية يعنى تجاوز الأكثرية الشعبية، وهذا ظلم، واستبداد، والاستبداد منبع كل فساد.

فالخطوات الوطنية ضمن منظومة الاستبداد تنتج ثماراً وطنية وقتية، لكنها مجهولة العواقب ذلك لأن هذه الخطوات تحكم الأقلية، وبتحكم الأقلية تنهار الديمقراطية، وبانهيار الديمقراطية تنحرف المسيرة الوطنية، وقد تصل إلى عواقب وخيمة وتجرب الولايات إلى الشعب كما حدث فى العقود الماضية، فإذن من غير الصحيح القول: إننا لا يهمننا من يقود سفينة الوطن إلى مرفأ الأمان، حيث هذا القائد إن لم يمثل الأكثرية؛ فإن وطنيته تؤسس قواعد العودة إلى عهد الاستبداد، أما إذا كان المقصود أن هذا القائد لسفينة الوطن إنما هو ممثل للأغلبية، فلا يهمننا أن يكون هو الممثل لها أو واحد آخر غيره من منافسيه الممثلين للأكثرية أيضاً، فالكلام صحيح ولا شبهة فيه..

فالضوابط الديمقراطية أولاً، وليس من حق أحد من الأمة التنازل عنها.

مع مرشح الأقلية بعد انتخابه

- س ٢٥: قد يقع ما يلزم عدم وقوعه، فما العمل فيما لو ارتقى مرشح الأقلية إلى سدة الحكم؟
- الجواب: في الواقع يلزم سن مادة في دستور العراق لمنع ذلك، أما لو وقع ذلك خلافاً للدستور ولرأى الأثريّة ف:
- ١: يلزم أن ترصد المؤسسات الدستورية قرارات وخطوات حكومة الأقلية؛ لتمنع أي خطوة ضد مصلحة الأثريّة. والمؤسسات الدستورية الممثلة في: الأحزاب الحرّة، والصحافة، والجمعية الوطنية، و.. هي المحامي الأمين والتقدير لحفظ قواعد الديمقراطية وحقوق الأثريّة الشعب.
 - ٢: ويلزم وزارة حقوق الإنسان أن تتحلى باليقظة والحذر؛ لئلا يصدر أي قرار من حكومة الأقلية قد يؤثر على مصلحة وكيان الأثريّة من الشعب، ويلزم أن يكون لها آليات في حماية الوضع الديمقراطي، وضمان حقوق الأثريّة وكل الأقليات.
 - ٣: ويلزم أن تحفظ حقوق المواطن للجميع، ولا سيما حقوق الأثريّة في حصتها من الحقائق الوزارية، ومن المالية، والثقافة، والتربية والتعليم، والأوقاف، والإعلام، فلا يفرض عليها ثقافة الأقلية في المدارس والجامعات والإعلام، ولا يصادر أوقافها، ولا يفرض عليها قضاء من الأقلية، كما يلزم أن يكون مدراء المؤسسات والمحافظون من الأثريّة كل محافظة، لا أن يفرض من أقليتها محافظ، أو يصدر إليها محافظ من غير حدود محافظتها!
 - ٤: ويلزم أن تحاسب الجمعية الوطنية المسؤولين الأقلين الذين يحكمون الأثريّة، وبدون المحاسبة تتكرر الأخطاء وتصدر قرارات ضد الأثريّة، كما كان ديدن الحكومات الملكية والجمهورية البائدة.

تهمّة الطائفية

- س ٢٦: من يعمل لإرجاع الحقوق إلى نصابها يتهم بالطائفية، وهي تهمّة مشينة فماذا نعمل؟
- الجواب: إن العكس هو الصحيح، فالذي يواجه العاملين من أجل إحقاق الحق هو الطائفي، وهو الذي يعمل لتثبيت أركان الاستبداد في الوطن، وهذه تهمّة قديمة تشهر سيفاً في وجه المطالبين بحق الأثريّة، والمفروض أن لا تنال من عزيمة العاملين، فالرسول الأكرم صلى الله عليه و اله رمى بالسحر، والجنون، والضلال، والكذب. والإمام الحسين عليه السلام أتهم بأنه خارجي ومارق من الدين، وصدرت ضده فتوى من قاضي الكوفة تحدياً لجده الأعظم صلى الله عليه و اله القائل: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة. والتهمّة من أسلحة الطغاة ضد المجاهدين على طول التاريخ..
- والذين يتهمون العاملين للديمقراطية والعدالة بالطائفية، هم عناصر شاذة من الأقلية وعليهم أن يثبتوا براءتهم من الطائفية أولاً ثم يتهموا الآخرين، وليست هذه التهمّة إلا للحفاظ على كياناتهم الطائفية، التي هي أشهر من نار على علم، وأوضح من أن تخفى على أبط إنسان عاش في العراق في أي عهد من العهود البائدة.

التحالفات الدولية

- س ٢٧: قد تبرم الأقلية اتفاقات وتحالفات دولية ومحلية للارتقاء إلى سدة الحكم، فما العمل في مواجهه هذا التخطيط؟
- ج: فعلاً أبرمت اتفاقات ومورست ضغوط ونفذت خطط في هذا الصعيد.
- وواقع الحال أن ذلك يعني تجاوز أهم ثوابت العدالة والديمقراطية، ومواثيق حقوق الإنسان وضرب الآية الكريمة?: وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ (؟) عرض الجدار، ولا علاج له إلا التخطيط والعمل الدبلوماسي والإعلامي المركز لإثبات أن الأثريّة في العراق لا تريد غير السلام والأمن، وهي ملتزمة بقواعد حسن الجوار ومواثيق الأمم المتحدة، وأنها لا تهدد مصلحة أية جهة محلية أو دولية، وإنما هدفها

النهوض بشعبها وخدمه وطنها، وإقامة دوله عاقله وديمقراطية في العراق.

إن الأجواء السياسية والإعلامية المحيطة بالأكرية قد شوهت سمعتها وصورتها، وكأنها بؤرة للتوترات وأنها مصدر كثير من المشاكل، ويلزم على كل العاملين الجهاد السلمي السياسي والإعلامي لإثبات خلاف ذلك، وإلا فإن شبح حكم الأكرية في العراق يربع بعض محاور القوى المحلية والدولية، فكما تحرك الأقلية يجب على الأكرية أداء نفس الدور إيجابياً، وبدونه لا يمكن استرجاع الحق السياسي المشروع لهذه الأكرية المظلومة.

ضمان حقوق الأقليات

س٢٨: إن لم تستطع الأكرية في العراق أو غيره من المحافظة على حقوقها فكيف يضمن حقوق الأقليات من طغيان الأكرية المحتمل؟

الجواب: من الطبيعي أن يرد احتمال (ديكتاتورية الأكرية) إن لم يواجه عبر وسائل وقائية وعلاجية عديدة، فيلزم:

١: مكافحة ثقافة الاستبداد القومي والطائفي في الأمة، وإحلال ثقافة التعايش والمحبة محلها، ونحن كإسلاميين مبدئين نرى أن الناس سواسية كأسنان المشط كما قال رسول الله صلى الله عليه و اله؟، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ (؟) كما جاء في التنزيل، وقال على عليه السلام: الناس صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق، فالجميع أخوة لأب وأم هما: آدم وحواء،؟ فيحرم على الإنسان المسلم أن يضطهد أخاه الإنسان مسلماً كان أم غير مسلم، قال رسول الله صلى الله عليه و اله: من آذى ذمياً فقد آذاني. مثل هذه الثقافة الإنسانية علاج جذري لكل أنواع الظلم السياسي والاجتماعي.

٢: إن الحريات السياسية والإعلامية سد أمام الحكومات من التمادي في الظلم، فالتعددية السياسية تخلق التنافس السياسي، والحاكم المنتخب من أكرية الأمة يحذر من فقدان رصيده الشعبي والسياسي إن ارتكب ما يخالف القانون.. فهو يعجز مما يصبو إليه من الظلم، ثم إن الإعلام الحر السليم حارس لحقوق المواطنين من الأقليات وغيرها، ويقعد بالمرصاد من الحاكم وأعوانه.

٣: ويلزم على أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبة من أكرية الجماهير وأقلياتها أن تراقب الرئيس، ورئيس وزرائه، والوزراء، والمسؤولين، فكل من يرتكب أدنى خطأ مقصوداً كان أو غير مقصود ضد أي فرد من المواطنين.. يلزم أن يحاسب على خطأه، ويتعهد بعدم العودة إلى مثله، وإلا فيخضع لإجراءات قانونية جزائية..

٤: ويلزم على وزارة حقوق الإنسان أن تدافع عن الأقليات جميعها مضافاً إلى الأكرية.. كما يلزم أن تستقبل شكاوى المواطنين، وترتب الأثر الإيجابي والسريع عليها.

وهكذا تحفظ كل الحقوق في الوطن ميدانياً وعملياً، بعدما روعيت في سن الدستور وتشريع القوانين نظرياً.

٥: كما يلزم على كل جهة تحتمل انتهاك حقوقها أن تؤسس المنظمات واللجان المدافعة عنها، وهذا حق يضمنه الشرع والقانون لكل المواطنين.

إعطاء كل ذي حق حقه

س٢٩: هل المحاصصة القائمة على المبادئ الديمقراطية ثم التوافق العادل يعتبر طائفية وسبباً لتمزق الأمة، فتعالج الطائفية السياسية غير المعلنة بطائفية سياسية معلنة وأسوء من ذي قبل؟

الجواب: لو اعتبرنا المحاصصة العادلة تمييزاً طائفيًا بغضاً وجب نبذها، أما أن يعطى كل ذي حق حقه بناءً على المبادئ الديمقراطية المشروعة والمساواة الإنسانية الحقوقية، والعدالة الاجتماعية الإسلامية، فليس هذا من الطائفية في شيء. إن المحاصصة العادلة متطابقة مع قواعد الشريعة الإسلامية، ومع الإعلان العالمي لوثيقة حقوق الإنسان..

إن تقسيم الأموال، والمناصب، والحقوق، وفق الضوابط العقلانية أمر يرتضيه الجميع فى كل زمان ومكان كتقسيم الورثة لركة الميت.. فكل من الأم والأولاد من الجنسين له حقه، ولا غضاضة فى ذلك، والكل راضون بهذه المحاصصة العادلة.. لأن كل واحد نال حقه الطبيعى، وهذا لا يدعو إلى الانقسامات والحساسيات ثم الاحتراب والعكس صحيح..

إن التمييز الطائفى، ومصادرة الحقوق، والتآمر على الآخرين، للهيمنة عليهم هو الذى لا يثمر إلا الانقسامات، والتمزقات، والتناحر، والمآسى.

فتقديم الأثرية إلى المناصب اللائقة بحجمها وكميتها، وإعطائها المناصب والامتيازات، بدون حرمان للأقلية، ودون هضم لحق أحد أمر منطقى يقبله الجميع أيضاً، ومكاسبها الأكثر متناسب مع تضحياتها الأكثر، وعقولها وكفاءاتها، وطاقاتها وقدرتها الميدانية أكثر..

وبمثل توضيحي يتبين الأمر أكثر، فلو أن عشرين رجلاً خرجوا لأداء مناسك الحج، وخمسة عشر منهم سنة وخمسة من شيعه أهل البيت عليهم السلام، واتفقوا على الصلاة جماعة فمن أى المجموعتين ينتخب الإمام! وكلهم أكفاء حسب الفرض هل من الخمسة عشر أم من الخمسة؟

وهذه المعادلة الصغيرة جارية فى كل المعادلات الاستراتيجية، ومناهج التربية، والشؤون الإدارية، والاقتصادية، والسياسية فى كل البلاد.

فالمحاصصة العادلة وتحت مظلة (إنما المؤمنون إخوة)، و (وتعاونوا على البر والتقوى)، و (وأمرهم شورى بينهم)، تبدو منطقية ومقبولة وفق أنظمة الديمقراطية فى كل العالم.

والتجربة اللبنانية التى سبقتها حمامات دم فظيعة تبدو ناجحة اليوم تماماً.. فلكل طائفة حقها المتفق عليه، والحقيقة الثابتة فى الحياة السياسية العراقية هى إن الطائفية تفرض نفسها حتى على الثوابت الديمقراطية، والطائفون يمارسونها بكل وقاحة ولكن دون إعلان.. بل يصحبها تهريج إعلامى لإدانة الطائفية مع أن السياسيين غارقون إلى أذقانهم فى أحوالها.

فلو أن الدستور العراقى والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية اكتفت بضوابط الديمقراطية فقط كعلاج لمرض الطائفية المزمن؛ فإن مياحه الموبوءة ستجرى من تحت أرجلها، وخيوط المؤامرات الطائفية تحاك فى الظلام وبسرية واتفاق، وتجر البلاد إلى مآسى لا يحمد عقباها؛ ذلك لأن الطائفية السياسية متجذرة فى أرض هذا الوطن، وهذا أوضح من الشمس فى رابعة النهار.

فتقنين المحاصصة العادلة فى اجتماعات توافقية ضرورة لاستئصال جذور هذا الداء العضال.

من الذى يرفض العدالة؟

س ٣٠: من الذى يرفض المحاصصة العادلة؟

الجواب: إن الذى يفكر ويخطط لينال أكثر من حصته، هو الذى يرفض التقسيم العادل للحصص والخاضع لقواعد الديمقراطية.. ويمكن أن يرفضها من يخشى أن تلصق به تهمة الطائفية بغير حق، لكن الواقع أن الذى يفعل ذلك يخلط بين مفهومي (التمييز الطائفى) و(توزيع الحقوق بعدالة).. فالمحاصصة أمر منطقى ومقبول وديمقراطى فى نفس الوقت.

الفصل السادس تحكيم الأثرية استجابة لمنطق العقل والشرع والديمقراطية

الفصل السادس تحكيم الأثرية استجابة لمنطق العقل والشرع والديمقراطية

?وما تشاور قوم إلا هدوا إلى رشدهم

حديث شريف

? إن تقديم رأى الأكثرية هو من مستلزمات المشورة المقررة

فى الكتاب والسنة والإجماع والعقل

موسوعة (الفقه): الحكم فى الإسلام ص ٤٧

بما أننا ندعو إلى الأخذ بالأكثرية ومطالبها أوردنا هنا بحثاً حول (رأى الأكثرية) فى المجلس الذى يشترك فيه جمع من الفقهاء أو من البروفيسورية أو الأطباء أو علماء الذرة أو أية جهة أخرى علمية كانت أو اجتماعية أو شعبية، فإن الأخذ برأى الأكثرية أمر عقلائى ومنطقى وخلافه معناه الصريح: ديكتاتورية الأقلية، وهى أمر مرفوض وقبيح.

من هذا المنطلق جاء البحث القادم:

و أمرهم شورى بينهم

إن من لوازم (الشورى) الأخذ بالأكثرية وإلا تفقد (الشورى) معناها ومصداقيتها، وتتحول إلى استبداد.. إن تقديم رأى الأكثرية هو من مستلزمات المشورة المقررة فى الكتاب والسنة والإجماع والعقل (.)

...صحيح أن باستطاعة المسلمين أن يعتمدوا الإجماع ويعملوا به فى أمورهم، وبذلك قد اعتمدوا (أصل الشورى) واحترموا رأى الأكثرية، إلا- أن اتفاق الآراء وإجماعها على المسائل التنفيذية أمر غير ممكن، وسيرة رسول الإسلام صلى الله عليه و اله وعلى عليه السلام وسائر قادة الإسلام تؤكد أنهم حين إجراء (الشورى) كانوا يتبنون الرأى الأرجح، ويأخذون بالأكثرية (.)...

فقانون (الشورى) حاكم على (حق الأقلية)، أى: إن الشورى

تضيق نطاق حق الآخرين فى تبنى أى رأى وحقه محفوظ ما لم يتصادم ورأى الأكثرية.

مبدأ الأكثرية اضطرارى وعقلائى

إن مبدأ (الأكثرية) يفرض نفسه؛ لأن فى (الموضوعات العامة) نواجه موقفين لا ثالث لهما، وفى كليهما محاذير معينة، فنكون أمام مهم وأهم، وكذا يواجه من يتبنى موقف الأقلية هذا الأهم والمهم، فإما أن يختار (المهم) وهو رأيه الذى يوافق الحقيقة فى نظره، أو (الأهم) الموافق للأكثرية المخطئة (فى نظره أيضاً).

فاتباع هذه (الأكثرية) أمر عقلائى ومنطقى لا بد منه، ولا يمكن بحال إقرار رأى الأقلية كقانون عام؛ لأن ذلك استبداد وهضم لحقوق الأكثرية، ولا يمكن أن تقرر أيضاً بصورة استثنائية لأنه لا مرجح لهذا الموضوع على ذاك حتى يؤخذ برأى الأقلية مرةً وي طرح أخرى، ولا يمكن طرح الرأىين معاً أو الأخذ بهما معاً.

فكيف نحدد الصواب من الخطأ فى مسألة اجتهادية، وكيف نعرف الأصلح من عدمه فيها، وإذا لم يكن رأى الأغلبية هو المعيار والدليل الترجيحي، فما هو الدليل؟ وما هو البديل؟؟ (.)

رسول الله صلى الله عليه و اله ومبدأ الأكثرية

وكان رسول الله صلى الله عليه و اله ملتزماً بمبدأ الأكثرية لو لم تخالف نصاً، حتى لو انعقدت مخالفة لرأيه صلى الله عليه و اله، ومن الأحداث الجسام فى تاريخ الإسلام التى استشار فيها الرسول صلى الله عليه و اله أصحابه وأخذ بأكثريةهم المعارضة لرأيه:

١: حرب (أحد) فى العام الثالث من الهجرة، حيث جاءت قريش مستعدةً لحرب رسول الله صلى الله عليه و اله ونزلت قبل جبل أحد وعرف النبى صلى الله عليه و اله بقدمها، فاستشار الصحابة مبيناً رأيه الخاص بالبقاء فى المدينة، وإذا دخل القوم الأزقة قوتلوا ورموا من فوق البيوت، ولكن الأغلبية رأت الخروج حتى لا- يقال عنهم أنهم جنبوا عن لقاء العدو، فلما صلى الرسول صلى الله عليه و اله

الجمعة لبس لامة الحرب ثم أذن فى الناس بالخروج.)

قال المرحوم المحقق العظيم النائنى رحمه الله عليه معلقاً حول موقف النبى صلى الله عليه و اله فى الخروج إلى (أحد): فى غزوة (أحد) مع إن رأى رسول الله صلى الله عليه و اله المبارك وجماعه من أصحابه كان عدم الخروج من المدينة المنورة مرجحاً التحصن فيها، وتبين بعد الحرب أن المصلحه والصواب كان فى البقاء فى المدينة، ولكن رغم ذلك خرج الرسول من المدينة لكون الأثرية أيدت ذلك، فتحمل صلى الله عليه و اله تلك المصائب الجليله.)

٢: وكان رأيه صلى الله عليه و اله فى حصار الطائف الرجوع، فلم يرض الناس وقالوا: نرحل ولم نفتح علينا الطائف؟ فقال لهم وقد نزل على رأى الأثرية: فاغدوا على القتال، فرجع صلى الله عليه و اله عن رأيه حتى إذا استبان لهم عدم جدوى البقاء قال لهم الرسول صلى الله عليه و اله: إنا قافلون غداً فسروا بذلك وفرحوا.)

هل الأثرية حجة شرعية؟؟

فلو قامت الأدلة الشرعية والعقلية لدى الفقيه على أن الأثرية مخالفة لحكم الله، فهل أن الفقيه المعارض محكوم بها؟ وتعبير آخر: هل الأثرية حجة شرعية ككتاب الله وسنة رسوله؟؟

الجواب: إن (الأثرية) ليست حجة شرعية ولا- تغير حكم الله؛ ذلك لأن الحجج الشرعية أمور معينة ليست الأثرية ضمنها، وأن (مباحث الحجة) تبحث (الأحكام) و (الأثرية) ترد فى (الموضوعات)، وأن مئات الروايات والعديد من الآيات الواردة فى الشورى إنما تخص (الموضوعات) لا (الأحكام)..

و(الشهرة) الباعثة على الظن النوعى، والتي هى عبارة عن الأثرية من الفقهاء ليست حجة كالكتاب والسنة والإجماع والعقل، بل الشهرة حجة من الرواية لا الفتوى، وحتى (الإجماع) لو لم يكشف عن رأى الإمام المعصوم عليه السلام لا يعتبر حجة.. فالأثرية واردة فى الموضوعات، أى فى تنفيذ الأحكام، وأدلة الطرفين تكون فى كل الأحيان أو أكثرها ظنية، فليس لأقلية بأى حال من الأحوال الادعاء بأن رأيها هو حكم الله الواقعى..

الأثرية واردة فى: هل أن هذه الخطة السلمية أقوى لمواجهة العدو أو العسكرية؟ وهل أن الإعلام يستحق صرف (مليون) دينار سنوياً أو (مليونين)؟.. وغيرها من مئات الموضوعات فلا ربط لها بتغيير أحكام الله.

مضافاً إلى ذلك أن الأقلية من الفقهاء لهم رأيهم المحترم، وحقهم فى التحرك على أوسع نطاق، وشرح أدلتهم لفقهاء الأثرية، أو كوادهم، أو القاعدة الجماهيرية، لغرض خلق تيار معارض ببناء، وتحويل اتجاه الأثرية إلى اتجاهها..

أما فى مقام التنفيذ لا يمكن عقلاً فى الواقع الخارجى من الجمع بين الرايين أو الأخذ بالأقلية و أن العقل البشرى لم يستطع حتى الآن أن يتكر وسيلة يصل بها إلى اتفاق حول الشؤون المشتركة للمجتمع خيراً من مبدأ الأخذ برأى الأغلبية.)

ولعل الحديث الشريف: خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر؛ فإن المجمع عليه لا ريب فيه يفهم منه: إن جانب الأثرية هو الأرجح الذى يلزم تبنيه.. والعللة المذكورة فى قوله عليه السلام: فإن المجمع عليه لا- ريب فيه تعمم المورد، فلا- تختص بالمقام المذكور فى الحديث بقريته قوله عليه السلام: ودع الشاذ النادر مما يدل على عدم وجود (المجمع عليه) بل أكثرية فى مقابلها أقلية شاذة نادرة.. هذا من جهة..

ومن جهة أخرى: قد انعقد (بناء العقلاء) على الأخذ بالأثرية أيضاً فى كل زمان ومكان؛ لأن أتباع (الأثرية) أمر عقلى لا يختلف فيه اثنان من الموارد التى لا طريق لهما إلا الأقلية أو الأثرية..

مضافاً إلى ذلك فإن الروايات الداعية إلى لزوم الجماعة، والسلوك فى (سبيل المؤمنين)، وحفظ رباط الوحدة، تؤدى الأثرية أيضاً،

كقول الرسول الأعظم صلى الله عليه و اله: يد الله مع الجماعة، ومن شدَّ شدَّ إلى النار، ورواية أبى ذر الغفارى (رضوان الله عليه) عن النبى صلى الله عليه و اله أنه قال: اثنان خير من واحد، وثلاث خير من اثنين، وأربعة خير من ثلاثة، فعليكم بالجماعة (١)، فلا وجه بحال من الأحوال للأخذ برأى الأقلية فى الأحكام الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأمثالها، فيما لو كان المتشاورون متكافئين.

مبدأ الأثرية ليس مصادرة لحق الأقلية؟

قد يرد هذا السؤال على بعض الأذهان، فتعتبر الشورى مصادرة لرأى الأقلية وسحق حقها، وقد ورد فى الحديث الشريف: لا تبطل حقوق المسلمين فيما بينهم إلا أن هذا الشعور لا أساس له من الواقع ذلك لأن الأخذ برأى الأثرية من مستلزمات الشورى.. وإلا فلا تتحقق الشورى وتترك مكانها للاستبداد، والحديث الشريف ليس هذا محله، بل ورد فى أمور أخرى.. هذا أولاً..

وثانياً: إن الأقلية ليست ثابتة على جهة معينة، وكذا الأثرية.. فالأقلية التى يطرح رأياها فى مسألة ما، يؤخذ برأى آخر لها غداً فيما لو صوّبته الأثرية، وأن الأثرية الظاهرة فى مسألة معينة يطرح رأى بعضها فيما لو وقفت مع الأقلية فى مسألة أخرى.. فليس هناك قانون عام فى الشورى لأخذ رأى جهة معينة ثانية، وطرح رأى جهة أخرى، ذلك لأن الأثرية أو الأقلية ليست لاصقة بجهة معينة وثابتة عليها.. فالحق فى نظام الشورى متكافئ، ولا يشعر أحد بأنه مهضوم ومسحوق الكرامة، بل لكل رأى ثقله وقيمه..

وثالثاً: إن نظام الشورى هو الذى رضيت به الأقلية بكامل حريتها، ولا إكراه لها على ذلك، فالذى اقتنع بأن الشورى واجبة، ملزم بقرار الأثرية وهل معنى الشورى إلا ذلك؟، ومن لم يقتنع بوجوبها وتامية أدلتها واعتبرها مستحبة، فهو ملزم به أخلاقاً واستحباباً..

رابعاً: وقلنا سابقاً: إنا نواجه حين وقوع الخلاف بين موقفين: مهم وأهم، ولا يسعنا إلا الأخذ بالأهم الذى تقف معه الأثرية، أى أن (الأثرية) تحرز الأهمية بالطبع، فيكون رأى الأقلية مهماً.. فيقدم رأى الأثرية.

وربما صح عقلاً.. أن يأتى رأى الأثرية خاطئاً ورأى الأقلية صائباً، ولكن هذا نادر، والنادر لا حكم له، والمفروض شرعاً أن رأى الأثرية هو الصواب ما دام كلهم يبدى رأيه مجرداً لله، وأساس ذلك آيات وروايات الشورى، ولزوم الجماعة كقوله صلى الله عليه و اله: يد الله مع الجماعة، وفى رواية: سألت الله أن لا تجتمع أمتى على الضلالة وأعطانيها فإله يسدد دائماً خطأ الجماعة، ويوجهها إلى الرأى السديد (٢).

وحتى لو افترضنا احتمال خطأ الجماعة فخير لها أن تخطئ وتتعلم من أخطائها من أن يفرض عليها رأى صائب وخير للجماعات أن تخطئ ف رأى تبيده وهى حرة من أن تفرض عليها آراء صائبة، فإن صوابها يكو مقترناً بإرهاق نفسى، وضغط للإرادة، وذلك أشد ضرراً فى تكوين الأمم (٣).

الأقلية الكفوءة

للكفاءات أهمية كبرى فى الإسلام، ولقد ورد سيل من الآيات والروايات حول علو شأن العلماء وأفضليتهم على من سواهم من شرائح الأمة، فقد ورد فى الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه و اله: فضل العالم على الجاهل كفضل القمر على سائر النجوم و ركعتان يصليهما عالم أفضل من سبعين ركعة يصلها عابد و نوم العالم أفضل من عبادة الجاهل و عالم ينتفع بعلمه أفضل من سبعين ألف عابد (٤).

وهذه الروايات المتواترة وكذا الآيات الكثيرة المبينة لفضل العلم والداعية إلى طلبه وتكريم حامله، تؤكد على تقديم ذى الكفاءة على غيره.

ويلزم هنا إثبات بعض الملاحظات بهذا الشأن:

١: إن إحرار الأكراف أو تشخيص هذا الأكراف أمر يلفه التعقيد غالباً، وهو تابع للرؤى والمستويات والأذواق، لذلك نرى أن الناس يختلفون فى من هو أخطب الخطباء، ومن أمهر الأطباء؟ ومن أكراف الرؤساء؟ ومن هو الأعلم والأقدر فى الإدارة؟ فيقع الخلاف الواضح غالباً حول من هو (الأكراف) ومهما كان نوع الكفاءة: إدارية أو سياسية.

يقول الأستاذ ناصر مكارم الشيرازى: إننا لو أردنا أن نفرق بين ذوى الكفاءات وغيرهم نواجه فقدان الموازين والضوابط الواضحة(..). ذلك يلزم الإجماع أو إحرار الأثرية الساحقة عل تشخيص (الأكراف) من غيره، كى لا يتعرق عمل الشورى، وينقض أصلها.. ويدب الخلاف فى أوسطها..

٢: إن (الأكراف) يقدم على غيره فى مجال كفاءته المتميزة لا فى كل مجال، فالأكراف إدارياً يقدم فى مجاله، والأكراف تخطيطياً يقدم فى مجاله الخاص أيضاً.. لا أن يكون أحدهم (الأكراف) هو الحاكم المطلق والمقدم فى كل المجالات على غيره، فتسقط الشورى ويحل محلها الفردية.. فالسياسيون مثلاً تتعدد كفاءاتهم، ويتميز بعضهم فى مجال لا يبرز فيه غيره.. وبالمقابل يكون لغيرهم كفاءة متميزة فى مجال آخر والاتفاقات حول تقديم الأكراف، بأن يكون له صوتان مثلاً فى مجاله الخاص.

٣: ثم لابد من تحديد (الكفاءات المتميزة) التى يكون لصاحبها ثقل معين، ذلك لأن كفاءة (الطب) مثلاً أو (الهندسة) وأمثالها لا يمكن أن تؤثر على الضوابط الديمقراطية، بل إن تجارب الجهاد، وممارسة الإدارة وأمثالها هى التى يمكن أن تؤثر فى الترشيح والانتخاب وعدمها.

الفصل السابع أين العلاج؟

الفصل السابع أين العلاج؟

?الوعى الإسلامى الحضارى والمشاعر الإنسانية
هى الخطوة الأولى لعلاج مرض الطائفية
?مقترحاتنا العشرون ومبادئ وثيقة (إعلان شيعه العراق)
كمواد دستورية كفيلاً باستئصال جذور الأزمة

لابد من الصراحة

إن التغاضى عن واقع الطائفية المزرى فى العراق، يعنى تعريض مصير الوطن والأمة ونهضتها المنشودة للخطر.. يلزم الإقرار أولاً بوجود هذا الواقع الطائفي، ثم علاجه منطقياً وشرعياً فى الدستور العراقى ثانياً، وفى كل مرافق الدولة ثالثاً..
والعلاج المنطقى لا- يتجلى إلا- بالمساواة فى الحقوق، ثم إيفاء تلك الحقوق لأصحابها من الأقليات والأثرية? لا- تظلمون ولا تظلمون،)؟ كما قال ربنا الكريم..

أما الإغماض والاستحياء من طرح الواقعيات المتجذرة فى هذا الوطن، هو فتح طريق واسع أمام الجميع لتتقدم فيه مجموعة من الأقليات الطائفية المدعومة على حساب الأثرية المحرومة والمضطهدة تاريخياً..
فقد خرجت من الباب بعد انهيار النظام، وتحاول أن تدخل من منافذ شبائيك الديمقراطية.. مع وجود الجذور، والتاريخ، والقدرة المالية والتنظيمية فى سياق الطائفية السياسية فى العراق.

كيف نواجه الطائفية

إن الأزمات الكبيرة والمستعصية لا تعالج بقرار.. بل لابد من علاج حضارى شامل.. يتحمل الشعب وقياداته كلها مسؤوليتهم.. والطائفية السياسية في العراق من هذا القبيل، وعلاجها الشمولى يمكن أن يتحقق عبر مراحل وضمن علاجات عديدة كالتالى:

١: يلزم أن يتسلح عموم طبقات الشعب بالثقافة الإسلامية والوطنية الإيجابية.. والثقافة الإيجابية هي منطلق التقدم ووسيلة الشعوب لمكافحة التخلف والتمزق.. فالثقافة بكل تجلياتها ومصاديقها من: محاضرات، ومؤتمرات، وكتب، وندوات، ومناهج تربوية ابتدائية وإعدادية وجامعية، ومراكز دراسات، وما شابه ذلك هي وسائل إيجابية للتثقيف، وتسليح الأمة بسلاح الوعى ضد الطائفية السياسية التي هي أم الفساد في العراق، ويلزم أن يشترك في هذه النهضة كل المرجعيات الدينية، والحركات السياسية، والمؤسسات العامة.

٢: كما يلزم سن الدستور الدائم، ثم بناء مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني على أسس العدالة والمساواة، وبالضد الكامل من الطائفية السياسية المستحكمة في تاريخ الحكومات العراقية المتعاقبة.

٣: ويلزم تأسيس لجان ومنظمات وجمعيات تختص بمكافحة الطائفية.. وتعمل سلمياً بمختلف الوسائل المؤثرة لمكافحة هذا المرض؛ كى لا يهوى الوطن مرة أخرى إلى أوحال الاستبداد الطائفي، فيقع في دوامة التجهيل والتخلف والظلم والمحنة.

٤: كما يلزم العمل الدبلوماسى، وعقد الاتفاقات والتحالفات مع الجهات المحلية والدولية، التى تتحسس من تنامي قوة الأكرية الشيعية في العراق؛ فإن العلاقات الإيجابية، والتعاون مع الجيران، وطمأنئة المحاور الإقليمية والدولية من شأنه أن يسند حركة التغيير الوطنى الدستورى والبرلمانى في هذا البلد، على النقيض من التمييز الطائفي والاستبداد..

٥: كما يلزم من جهة أخرى التعامل مع أناس مرنين، ويتميزون بالروح الوطنية العالية، وحب الآخرين سواء من أبناء مذهبه أم غيرهم.. ومثل هؤلاء لو ارتقوا إلى المناصب العليا لا- يحرصون على استبعاد أبناء وطنهم؛ لكونهم من غير مذهبهم، كما تعتبر الكفاءة هي المعيار في إشغال الوظائف الشاغرة، فلا يتعصبوا لبنى مذهبهم بل ينظروا إلى الجميع بعين الرضا والمحبة، فلا يتكرر ما ذكرناه آنفاً حول وزارتي الداخلية والتعليم العالى من إعفاء أساتذة ومسؤولين لكونهم شيعاً!

من يتخذ القرار لبناء مستقبلنا؟

قال رسول الله صلى الله عليه و اله: من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس منهم (.).

وقال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: إنما المؤمنون إخوة، بنو أب وأم وإذا ضرب على رجل منهم عرق سهر له الآخرون (.).

هناك قسم من أفراد المجتمع لا يشغل تفكيرهم: من الذى سيأتى بعد صدام؟ فهم يفضلون الوقوف على التل دوماً، وينتظرون حتى تأتيم النتائج جاهزة، والغرب يستغل الفرصة في مثل هذا الوضع الذى يتخلى فيه جزء من الأمة عن واجبه ليعمل على إزاله صدام مثلاً، ويأتى بشخص آخر عن طريق الانقلاب العسكرى وما أشبه وهذا أمر سيئ للغاية..

هنا نتساءل: لماذا لا نُقدّر مستقبلنا بأنفسنا؟

وهذا السؤال موجه لكل فرد من أفراد الأمة، حيث إنهم كلهم يشتركون في صنع المستقبل.

الحكومة المستقبلية

إن الواجب على كل فرد من أبناء الشعب العراقى أن يساهم بما أوتى من قوة في تشكيل حكومة العراق المستقبلية، عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة، التى تجرى على مستوى كل الشعب، واختيار آراء الأكرية مع مراعاة النسب، فليس من الحق والأنصاف أن يحكم أكرية العراق وهم الشيعة أشخاص من الأقلية، كما ليس صحيحاً أن تقع الحكومة بيد فريق معين من الأشخاص بلا انتخابات أو تصويت أو شورى.

وهذا الكلام لا يعبر عن الطائفية، بل إن هؤلاء الأقلية هم أخوة لنا، ولكن لا ينبغي لهذه الأخوة أن تضيع حق الشيعة الأكرية في العراق

كما في العهود البائدة، بل الأجدر بهذه الأخوة أن تصلح ما قطعه من جسور وروابط اجتماعية وإسلامية بين الأخوة المسلمين، وأن يكونوا مع أخوتهم الشيعة يداً واحدة لقطع أيادي المستعمرين الطامعين بخيرات العراق وبلاد المسلمين.

ولو اعترض أحد على كون الحكومة المستقبلية في العراق شيعية، فالاعتراض الذي هو عند الشيعة أقوى، وهو: لماذا تحكم الأقلية الأكرية وتتسلط عليهم، ولماذا يدعون الوحدة ويحرمون الأكرية من حقوقهم؟

إن هذا الأمر ليس مقبولاً لا في قوانين عالم اليوم، ولا في قوانين الشرع الإسلامي، بل يرفضه حتى القانون الغربي، وذلك بأن تأتي أقلية ضئيلة وتتحكم بمصائر كل جماهير شعب العراق تحت حجج وذرائع واهية، ولا يكون لها حول ولا قوة.

وقد شاهدنا أن الحكام البعثيين في العراق ومن قبلهم كيف يتعاملون مع الأكرية الشيعية معاملةً اتسمت بالغدر والتنكيل والمكر والخديعة، وفي المقابل هناك من الشيعة أناس صعد البعثيون على أكتافهم بحجة أنهم أخوة للشيعة في الدين، ولم يجن الشيعة من وراء ذلك غير المعاملة السيئة والسب والشتم والكتابة ضدهم، فبمجرد أن يصل أولئك إلى الحكم لا يكون حظ الشيعة إلا السجن والظلم والاضطهاد بلا سبب يذكر().

مع الأمل وبعيداً عن اليأس

قال تعالى: **وَلَا تَيَاسُوهَا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَّاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ**().

نعم، يجب أن نشرع بالعمل الجاد، بروح ملؤها الأمل مبتعدين عن اليأس ومتوكلين على الله عز وجل هذا أولاً.

وثانياً: أن ينتشر العلماء والمبلغون في كل مناطق العراق، ليعملوا على توعية الشعب وتعريفه بالإسلام والتشيع وبالأخص الشباب؛ لأنهم يمثلون الطاقة النشطة، وبذلك نقطع الطريق على الأفكار المنحرفة والتيارات التي تسعى للتضليل وشراء الذمم والأصوات.

إذن علينا إذا أردنا أن لا- تتكرر المحنة التي وقع فيها العراق اليوم أن نعرف المجتمع والأمة بالمفاهيم الدينية الصحيحة، وأن ننشر أهداف الإسلام الصحيح والحقيقي بين صفوفها، لكي يعمل الجميع من أجل تحقيق هذه الأهداف في سبيل نشر حكومة الحق المتمثلة بالإسلام().

وثالثاً: تنظيم وتربية الشباب وبث روح الوعي الإسلامي فيهم وتعبئهم بالأفكار الإسلامية وتسليحهم بها، عندها لا يبقى هناك مجال لدخول الأفكار الشيوعية ولا القومية ولا البعثية ولا التكفيرية الأصولية إلى صفوفهم(); لأنهم إنما اعتنقوا هذه الأفكار للفراغ الذهني الذي كان عندهم، فإذا امتلأ هذا الفراغ بالمفاهيم الصحيحة لم يكن هناك وجه للخوف آنذاك من أن يفسد الدين والثقافة الإسلامية طابعها العام الإيجابي على شكل الحكومة، وكذلك على الأمة الإسلامية التي تعيش تحت ظل الدولة الإسلامية الكريمة().

صورة الحكومة الإسلامية

أما حول شكل الحكومات الإسلامية في العراق فنوجزها باختصار كالآتي:

أولاً: إن الدين العام للأمة هو الإسلام.

ثانياً: أكرية أفراد الحكومة من مذهب الأكرية تبعاً للنسبة، مع رعاية قانون الكفاءة واللياقة بالمنصب.

ثالثاً: إعطاء الأقليات الأخرى حقوقها، وعدم تجاهلها بحسب نسبتها، مع مراعاة الكفاءة وغيرها من الشروط اللازمة لذلك.

وبهذا سوف تسود في الأمة الأفكار الإسلامية التي جاء بها الإسلام، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور.. والنور الذي تعيش وسطه الأمة سوف يتمثل في اقترابها من الله عز وجل، وتقدمها العلمي الذي يخدمها كثيراً في مسارها التاريخي().

الشعور بالمسؤولية

قال الله تعالى: لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ. (؟) تعدد المسؤوليات الاجتماعية من أصعب الأمور وأهمها، لأنها تتطلب التضحية والبذل والعطاء، وليس كل الناس قادرين على تفهمها، بل إن بعضهم ليسوا على استعداد حتى لبحثها والخوض فيها، ولو كانوا مستعدين يوماً لتعلم هذه المسائل، فهم غير مستعدين لإبداء نشاط إيجابي واضح وصحيح للعمل في هذا المجال، لذا نرى أن تأخر المسلمين في بعض المجالات وبالخصوص في مجالات الحقوق والسياسة والاقتصاد والتجارة وما أشبه، ناشئ من عدم أداء بعضهم للواجب الملقى على عاتقهم بشكل صحيح ومتقن.

والغريب أن البعض يعتقدون بأنهم متقدمون في هذا المجال، ثم يلجئون لتبرير جهلهم وتقصيرهم تجاه المجتمع، ويلقون باللوم على عاتق الآخرين، في حين أنهم جزء لا يتجزأ من أولئك الأفراد المتأخرين. فقد روي: فلا تزلوا عن الحق فمن استبدل بالحق هلك، وفاتته الدنيا وخرج منها ساخطاً (.)

فهناك أفراد في المجتمع مثلاً يدرسون إلا أنهم لا يأتون بجديد سوى أنهم يعتبرون هذا العمل وظيفه شرعية أو للكسب، لا وظيفه اجتماعية وحيوية أيضاً، فلا يتعرضون لقضايا الأمة ومشاكلها، لأنهم لا يريدون أن يتعبوا أنفسهم، وحينذاك تكون النتيجة أن يظل المسلمون في تأخرهم الذي هم عليه الآن، وتظهر المشاكل في ضياع حقوق الناس، وسيطرة الأقلية على الأكرية أو ما أشبه.

أزمتان أساسيتان

يقول الإمام الشيرازي الراحل (أعلى الله درجاته) وقد كتب أكثر من ٢٥ كتاباً وكراساً عن العراق:

لقد طالعت الكثير عن ماضي العراق وحاضره، فوجدت أن فيه مشاكل قد تكون مشتركة في كل البلاد الإسلامية، وقد تكون خاصة به تبعاً لتركيبة الشعب أو لجغرافية منطقته، أو لتاريخه المليء بالأحداث الساخنة والتميزة، إلا أن حقيقة الأمر هي أن هناك مشكلتين رئيسيتين موجودتان في العراق.

أولاهما: ضعف الوعي عند الكثير من أبناء هذا الشعب المجاهد النبيل في ميادين السياسة والحقوق وفهم الحياة، وهذا الضعف جعله لا يعرف ما يدور حوله من مكائد ومؤامرات استعمارية.

وثانيهما: سيطرة الأقلية على الأكرية. فالمشكلة لا تقتصر على سلب الحقوق ومصادرة تضحيات الأكرية بل تتعداه إلى أن المستفيد من هذه التضحيات هم أناس بعيدون عن الجهاد والتضحية سوى أنهم يرتبطون ببريطانيا، وقبلها كانوا يقتاتون على الحكم العثماني، فهم يتحينون الفرص الملائمة ليضربوا أصحاب الحق. في حين أن مذهب الأكرية يشكل حسب بعض الإحصاءات نسبة ٨٥٪ من مجموع الشعب، وهم الذين وقفوا بوجه الاستعمار البريطاني في ثورة العشرين، ومن قبله العثمانيين وقدموا الشهداء والتضحيات الجليلة، ولكننا نراهم معزولين ومبعدين عن الحكم، ويعانون من الظلم والاضطهاد، فضلاً عن أن القانون الديمقراطي الذي يحكم أوسع رقعة جغرافية من العالم اليوم، يقضى بأن الاتجاه السياسي والمذهبي للدولة، يجب أن يختاره الشعب طبق ميزان التوزيع، وحق الأكرية، مع احترام حقوق الأقليات، فنسبة ٨٥٪ هي التي يجب أن تحكم في العراق مع احترام الأقليات الأخرى بقدر حقها الذي أشرنا إليه (.)

والسؤال هنا: لو كان هدف صدام هو العمل الحزبي السياسي فقط، وليس التعصب المذهبي، فلماذا كل هذه المحاربة للشيعه؟ لماذا كل هذا التمييز الطائفي والعنصري؟ ولماذا كل هذه الضغوط على الحوزات العلمية الشيعية؟ وليس هذا منحصراً في صدام وحده، بل كل الذين جاءوا إلى السلطة من ملكيين وجمهوريين، وبعثيين وقوميين وشيوعيين ومن على شاكلتهم، مما يكشف عن كون حقيقة الحكم في العراق بشتى صورته وأصنافه قائمة على الاضطهاد المذهبي والتعصب الطائفي (.)

وأخيراً.. ما هو العلاج؟

إن الطائفية السياسية داء عضال، وسرطان مستشري في جسد الكيان السياسي العراقي، وله جذور عميقة وآثار خطيرة ومدمرة.. وضحايا بلغت الملايين مضافاً إلى تحطيم مستقبل العراق بما في الكلمة من معنى.. فما هو العلاج الجذري والناجع لهذا المرض الخطير؟
الجواب: إننا نرى أن في قيم الإسلام السياسية، ومناهجه الحيوية علاجاً كاملاً إلا- أن ذلك لا زال بعيد المرام في العراق، فننتقل مضطرين إلى مرحلة أخرى من العلاج، نحاول أن نؤسس صورة تقريبية له من خلال النقاط التالية:

١: بناء على ثوابت العدالة الإسلامية والوطنية الصادقة، وثوابت الديمقراطية المشروعة، يلزم أن يكون رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء من مذهب الأكرية حصراً، ويلزم تثبيت ذلك في الدستور.

٢: مراكز القدرة الأساسية كمدير المخبرات العام، وقائد أركان الجيش والشرطة، ووزارات السيادة، يلزم أن يشغلها عناصر ينتمون إلى أكرية الشعب، مع ملاحظة ضرورة التزام قانون المساواة والعدالة في إدارة أقاليم الأقليات، فمثلاً إذا كان وزير الداخلية شيعياً يلزم أن يعين مسئولين سنة للأقاليم السنية، لا أن يمارس الطائفية البغيضة، ويستغل منصبه ويعين المحافظين من مذهبه، كما كانت الأنظمة الطائفية البائدة. فكل الوزارات التي يشغلها الشيعة يدير أقسامها أبناء المناطق من الأقليات في مناطقهم، والوزارات السنية كذلك تعين مسئولين شيعاً للأقاليم الشيعية والأقسام التي تخصهم.

٣: عوائد النفط والموارد العامة تصرف بالمحاصصة العادلة المتفق عليها، فلو أن الشيعة كانوا ٦٥٪، والسنة بمختلف قومياتهم ٣٠٪، والأقليات ٥٪، فيلزم صرف ثروات البلاد بمقدار هذه النسب في مناطق الأكرية والأقليات حسب نسبها.

٤: الحقائق الوزارية تقسم بالمحاصصة العادلة المبتنية على الكفاءات العلمية والتوافق.

٥: مناهج التربية لا تفرض فرضاً، بل توضع مناهج خاصة بالأكرية، وأخرى خاصة بالأقلية الكبيرة.. فلا يكره الشيعة على دراسة مناهج السنة ولا العكس.

٦: مؤسسات الأوقاف تخضع لأتباعها من الأكرية أو الأقليات، ولا تسلم بيد الأقلية كما كان شأن الأنظمة الملكية والجمهورية البائدة. وحتى أوقاف المسيحيين والصائبة وأمثالهم، فهي تابعة لهم لا للشيعة ولا للسنة، أما الأوقاف العامة فعوائدها للجميع حسب العدالة والمساواة.

٧: الإعلام المقروء والمسموع والمرئي لكل طائفة خاضع لأبنائها، ولو أسست مؤسسات إعلامية حكومية، فيلزم أن تخضع للمصلحة الوطنية العامة والعدالة، واحترام كل الجهات بلا استثناء، لا كما كانت في العهود البائدة خاصة بالأقلية.

٨: المحافظون ومسئولو التربية والاقتصاد والإعلام والثقافة والأوقاف في كل مدينة ومحافظه يكونون من أبنائها، لا أن يصدر إليهم مسئولون من أقاليم وطوائف من خارجها كما فعلت الأنظمة المقبورة، فنقع مرة أخرى في فخ التمييز الطائفي البغيض، وبتعبير آخر: المطلوب (فيدرالية إدارية).

٩: الشؤون القضائية كل محافظة تابعة لها، ويكون قضاتها منها مذهبياً وإقليمياً، فلا يُحكم الشيعة بفقهاء السنة ولا العكس، وكذا الأقليات المسيحية والصائبة وغيرها.

١٠: أعضاء الجمعية الوطنية يمثلون مناطقهم ومذاهبهم بالمحاصصة العادلة، فإذا كان الشيعة ٦٥٪ مثلاً، فيلزم أن يمثلهم وبنفس النسبة نواب شيعية لا من غيرهم، كما كان ديدن الحكومات الطائفية البائدة في العهدين الملكي والجمهورية.

١١: لجميع أبناء الشعب بمختلف أطيافه ومذاهبه وشرائحه حق تأسيس الجمعيات والأحزاب، والمؤسسات الدينية، والجامعات العلمية، والمدارس والمؤسسات الإعلامية، وإقامة المهرجانات والمؤتمرات، والمظاهرات السلمية، والمعارضة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وكل نشاط آخر، شريطة عدم الإضرار بالآخرين، وعدم جرح مشاعرهم الدينية والمذهبية.. وفي هذه الأمور لا يميز أحد من المواطنين على غيره قال صلى الله عليه و اله: المسلمون سواسية كأسنان المشط.

١٢: المناطق المختلطة من أبناء الطوائف الأخرى تحكمها قوانين الأكرية الديمقراطية العادلة، مع عدم غمط حق الأقليات.. وكذا

المؤسسات المختلطة كالجوامع والمؤسسات العلمية مثلاً، فهي محكومة بقوانين الأكرية حسب مناطقها.. فجامعات بغداد مثلاً يلزم أن يكون رئيسها وعمداؤها حسب أكرية الطلاب الدارسين فيها.

١٣: فرص التشغيل والتوظيف الحكومي، يلزم أن تكون وفق محاصصة عادلة، وضمن دائرة المحاصصة تطبق قوانين الأولوية والشروط والحيثيات الأخرى. وكذلك فرص البعثات إلى الخارج والمنح الدراسية، والممثلات الدبلوماسية، وما شابه ذلك.. فالسفارات وموظفوها مثلاً خاضعة لهذه القاعدة.

١٤: المؤسسات الاقتصادية مثل: الشركات والمصانع، والمؤسسات العمرانية والخدمات وغيرها، تؤسس حسب المحاصصة العادلة للأكرية والأقليات.. فلا يجوز أن تكون مدينة مثل تكريت منعمة بكل أنواع الخدمات، ومعبئة بالمصانع والشركات، ومدينة مثل كربلاء العالمية المزدهمة لا توجد فيها أبسط الخدمات البلدية والصحية، فضلاً عن تأسيس مطار وما أشبه كما في تكريت.

١٥: حرية الترشيح والانتخاب لمختلف المؤسسات من حق الجميع على قدم المساواة وفق ضوابط الأكرية والأقليات، وليس هذا الحق خاصاً بحزب أو مذهب أو إقليم أو دين معين، ويلزم وضع قيود خاصة برجال الحكم وأمثالهم، لئلا يُستغل هذا الحق وتصادر حقوق أكرية الشعب، وتزور الانتخابات أو تشتري الأصوات والذمم فيهوى الشعب مرة أخرى في هاوية الطائفية والاستبداد.

١٦: يلزم وضع القوانين الخاصة بالجيش والشرطة، لئلا تنحرف هاتان المؤسساتان عن الواجب المعين لهما.. حيث أن هاتين المؤسستين الاستراتيجيتين استخدمتا لقمع انتفاضات الشعب، ولما كانت قيادتهما من الأقلية الطائفية والانتفاضات من جمهور الأكرية.. فأساء توجيه الجيش والشرطة واستخدما طائفيًا لقمع الشيعة.. وهذا أمر خطير وطائفي بغض جداً.

١٧: الضرائب محرمة في الإسلام، باستثناء ما شرعه الدين الحنيف، وهي غصب لأموال الناس الذين ينتمى أكثرهم إلى الطبقات الفقيرة في المجتمع العراقي، ولكن لو حكمت الضرورة وشرعت ضريبة معينة فيلزم أن لا يستثنى منها أصحاب امتياز معينين.. وكذا في تقسيم الأراضي والمساعدات لا يجوز تمييز أحد على أحد، أو إقليم على إقليم، أو طائفة على أخرى، كما كانت تفعله الحكومات البائدة التي أقطعت بعض أتباعها مئات الدوانم من الأراضي الزراعية مع تسهيلات كبيرة ومنح.. فإنها كلها كانت خاضعة للروح الطائفية والإقليمية ضد عموم الشعب.

١٨: إعادة الحقوق التي أهدرتها طائفية الحكومات السابقة، فالمدارس الدينية التي هدمت (كلها تقريباً) في كربلاء المقدسة والنجف الأشرف وغيرهما، وكذا دور العبادة والمؤسسات العلمية كجامعة الكوفة مثلاً فإن إعادتها معناه أن الدولة الجديدة قد بدأت بالتخلص من مخلفات الطائفية التي أسسها الاستعمار وأذنبه في هذا الوطن.

١٩: إعادة الأملاك والأموال إلى أصحابها والتي صادرها البعثيون الطائفيون في العهد البائد.

٢٠: إعادة الوثائق التي انتزعت من العراقيين الذين اضطهدوا تحت شعارات طائفية حاكمة وشرذوا إلى خارج الحدود، مع أن كثيراً منهم كانوا من أبناء العشائر العراقية الأصيلة، وكلهم كانوا من أبناء الجهاد وأحفاد ثورة التحرير عام ١٩٢٠م.

هذه جملة مقترحات تعتبر خاضعة لقوانين العدالة والإنسانية والديمقراطية المشروعة.. وهي تشمل كل أبناء هذا الشعب لا طائفة أو قومية خاصة.. فمنطلقاتها عامة وإن كان الواقع المعاش طائفيًا ضد الأكرية الشيعية في هذا الوطن الغالي.

ولقد وضع (إعلان شيعه العراق) الذي اهتم بتنظيمه الدكتور موفق الربيعي حلولاً ناجعة لأزمة الطائفية في العراق، وإتماماً للفائدة نوردها هنا، وهي كما يلي:

ماذا تريد الأغلبية الشيعية؟

يهدف (إعلان شيعه العراق) إلى بلورة رؤية الأغلبية الشيعية لمستقبل العراق السياسي، وإعادة بناء الدولة العراقية على أسس سليمة، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- ١: إلغاء التمييز الطائفي، وإزالة نتائج السياسات الخاطئة التي مورست في الماضي.
- ٢: إقامة نظام نيابي دستوري يحول دون استبداد طائفة أو قومية على حساب الطوائف والقوميات الأخرى.
- ٣: تثبيت مبدأ المواطنة الواحدة لكل العراقيين، لأن وحدة المواطنة هي الضمان الحقيقي لوحدة الوطن.
- ٤: احترام الهوية القومية والدينية والمذهبية للعراقيين كافة، وترسيخ مفهوم المواطنة الحقيقية عند كل أبناء القوميات والطوائف المختلفة.
- ٥: ترسيخ وحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادةً وكياناً ضمن التعدد المذهبي والديني والقومي والسياسي.
- ٦: بناء المجتمع المدني على أسس سليمة وتعزيز مؤسساته.
- ٧: اعتماد النظام اللامركزي الذي يشمل نظام المناطق التي تتمتع باللامركزية لعموم العراق.
- ٨: احترام مبادئ حقوق الإنسان.
- ٩: الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية للمجتمع العراقي.

إلغاء الديكتاتورية وإقامة النظام الديمقراطي (النيابي الدستوري):

الديكتاتورية هي أحد الأسباب التي أدت إلى ترسيخ سياسة التمييز الطائفي والعنصري، وأن تبني الأسلوب النيابي الدستوري واعتماد ضوابط نظرية من خلال الدستور، وتكريس عمل المؤسسات، هي بمثابة الأسس لمعالجة سياسة التمييز الطائفي والعنصري. فالشعبة لا يريدون حل مشكلة الأثرية، ليخلق ذلك مشكلة الأثرية، إنما يسعون إلى نظام يحفظ حقوق مختلف مكونات الشعب العراقي ويعامل الجميع على قدم المساواة.

تبني النظام اللامركزي

إحدى المشاكل الأساسية في المعضلة العراقية، هي تمركز معظم السلطات في العاصمة بغداد مما أدى إلى حرمان بقية مناطق العراق من كثير من الصلاحيات في إدارة شؤونها المحلية. فلا بد أن يكون الحل في إعطاء بعض السلطات والصلاحيات لها لكي تتمتع بلا مركزية واسعة من أجل تسهيل عملية إدارة شؤونها المحلية. النظام اللامركزي المقترح ينبغي أن يوفق بين سلطه مركزية فعالة غير مستبدة، ومناطق لها خصوصيات وتمتع بإدارة لامركزية واسعة. وتعين واجبات وحقوق وصلاحيات المركز والمناطق دستورياً، ولا يجوز لأحد أن ينفصل عن العراق وإنما هو التعدد والتنوع ضمن الوحدة.

النظام اللامركزي المقترح لا يبنى على أساس طائفي وإنما على أساس ديموغرافي إداري، جغرافي لأنه إذا تشكل على أساس طائفي فسوف يكون مقدمة لتقسيم العراق إلى دويلات صغيرة وضعيفة ومتناحرة مما يخدم أهداف أعداء شعبنا. النظام اللامركزي المقترح يعطي المناطق الصلاحيات التي تحتاجها، ويحول كثيراً من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية من المركز إلى الأطراف، وبذلك تحل مشكلة التمثيل على أساس مذهبي أو عرقي بين المناطق المعنية، ويزيل مخاوف المكونات الأخرى للمجتمع العراقي من هيمنة أية أكثرية على المركز. والنظام اللامركزي ينظر إلى الخصوصية العراقية ويستفيد من تجارب الأمم المتحضرة الأخرى.

الحقوق السياسية

من أجل إلغاء الممارسات الطائفية التي مارستها الأنظمة المتعاقبة لابد أن يعاد النظر في التركيبة الإدارية للدولة العراقية ومؤسساتها

العسكرية والمدنية، من خلال إعادة النظر في طريقة التوظيف في هيئات ومؤسسات الدولة واعتماد مبدأ الكفاءة المهنية كأساس للتعينات الجديدة، عبر تشكيل مجلس مركزي لمكافحة الطائفية، وظيفته النظر في عمليات التعيين للوظائف العليا في الدولة، وينظر في شكاوى وقضايا التمييز الطائفي المرفوعة له، وكذلك يسعى إلى مكافحة الطائفية في المؤسسات الرسمية والأهلية.

يتم إنشاء صندوق تعويض لكل المتضررين من السياسات الطائفية، وتشكيل هيئة عليا تشرف على تحديد الأضرار وإقرار مبالغ للتعويض.

استصدار قانون لإلغاء ومكافحة الطائفية، وتشكيل هيئة عليا للنظر في الممارسات الطائفية التي ترتكب، ويعتبر أي عمل أو ممارسة طائفية جريمة يعاقب عليها القانون.

سنّ قانون جنسية جديد يقوم على أساس: أن المواطنة العراقية تعتمد على مبدأ الانتماء إلى العراق، وليس الانتماء الطائفي أو القومي أو الديني.

إعادة العراقيين المهجرين والمسافرين والمهاجرين، ومنحهم حقوقهم الوطنية والدستورية كاملة.

الحقوق المدنية

يمكن تحديد أبرز الحقوق المدنية للشيعه بما يلي:

ضمان حرية النشاط الديني للشيعه، وحقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية.

حرية إنشاء المساجد والحسينيات والمكتبات، وحقوقهم في إدارة العتبات المقدسة الشيعية.

ضمان حرية التعليم في الحوزة العلمية والجامعات الدينية، بعيداً عن تدخل السلطة.

ضمان حرية واستقلال المؤسسة الدينية (الحوزة والمرجعية) في تنظيم أمورها.

تسجيل المراقب المقدسة في العراق في مؤسسة اليونسكو.

ضمان حرية النشر وتأسيس مراكز ومعاهد فكرية شيعية.

ضمان حق إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية والأكاديمية الشيعية، بما ينسجم مع المنهاج العام المعتمد في الدولة.

إدخال مواد المذهب الجعفري في المقررات الدراسية الحكومية أسوة ببقية المذاهب الإسلامية.

تنقية المواد الدراسية من النزعة الطائفية، وإعادة كتابة مواد التاريخ والدين والأدب العربي وغيرها في المدارس الرسمية بشكل علمي لا يحمل روح العداة للشيعه.

منع طمس مقابر الشيعه ومعالمها والالتزام بحرماتها.

?الاعتراف الرسمي بالمناسبات الخاصة بالشيعه.

خاتمة:

من الضروري إشراك جميع الأطراف السياسية والفئات الأساسية المكونة للمجتمع العراقي في حل المعضلة الوطنية التي تمر بنا، والتي تهدد كيان العراق ووجوده ووحدته واستقلاله، وإشراك جميع الأطراف في عملية التغيير وصنع المستقبل، من أجل أن نكون شركاء حقيقيين وعلى قدم المساواة بحيث لا يمكن أن تستغنى أي فئة عن الفئات الأخرى.

ولابد من تناول الأزمة العراقية بجميع أبعادها السياسية (في الديكتاتورية)، والمذهبية (في التمييز الطائفي)، والقومية (في التمييز العنصري). وكذلك تناول كيفية رفع هذه السياسات الخاطئة التي مورست في الماضي، ووضع رؤية مستقبلية لعراق موحد. وأن أي تناول للأزمة من خلال بعد واحد بذريعة التدرج وترحيل الأهداف سوف يؤدي إلى كارثة حقيقية تكلفنا أجيالاً من المعاناة.

كما ينبغي توفير الضمانات الدستورية والعملية (النظرية والواقعية) لجميع الطوائف والقوميات، من أجل بناء عراق جديد على أسس

جديده. وترتيب الأولويات ترتيباً طبيعياً فى تطبيق اطروحات هذا الإعلان، إضافة إلى التدرج فى تطبيق الحلول المطروحة، وعدم فرضها بالقوة وإنما تطبيقها بشكل مرحلي، واستعمال كل الأساليب المشروعة فى تنفيذها. كما يجب مشاركة جميع الأطراف السياسية والفئات الأساسية المكونة للمجتمع العراقى فى تبنى هذا الإعلان، من أجل أن نكون شركاء حقيقيين، وعلى قدم المساواة فى الوطن العراقى الواحد.

١٧ كانون الثانى ٢٠٠٢

الملاحق

١ وثيقة حول الإدارة الطائفية لمندن الشيعة

إن السنة ينظرون الآن فى تعيينات تشمل عدداً من الوظائف الإدارية فى المقاطعات وتكاد تكون كافة الأسماء المرشحة من السنة حتى فى مناطق الفرات الأوسط التى تتكون كلياً من الشيعة.

رسالة المس بيل

فى ٢٢ / كانون الثانى / ١٩٢٠ ج ٢ ص ٥٨٥.

هذه الوثائق الأجنبية تعكس صورة عن التوتر بين السلطة الطائفية وجماهير العراقيين المعارضين، وهى نماذج قليلة من وثائق كثيرة سجلت فى وثائق الخارجية البريطانية فى الملف: المرقم ٣٧١، نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

الملف أف أو ٣٧١ / ١٧٥٧٥٣ أى كيو ١٠١٩ / ٢٦

من السفارة البريطانية فى بغداد إلى وزارة الخارجية ٢٢ نيسان ١٩٦٤.

هناك عامل تعقيد أكثر بدأ يأخذ أهمية كبرى فى الأشهر الأخيرة وهو الوعى السياسى للشيعة، وهذا ترافق مع المطالبة بأن التنازلات حول (الحقوق القومية) التى تعطى للکرد يجب أن تعطى بالتساوى لطائفتهم، ولكن طلب جزء عادل من المناصب الوزارية فى الحكومة المركزية سوف يكون قضية أكثر جدية، طائفة الشيعة تشكل حوالى ٥٥٪ من سكان العراق، السنة العرب مثلاً باستثناء الكرد عددهم بين ٢٠، ٢٥ من مجموع سكان العراق. إن توزيع الوزارات الأساسية على أسس سكانية سوف يكون كارثياً لموقع السنة العرب الذين شكلوا أغلبية الطبقة الحاكمة للعراق منذ زمن الأتراك.

٣٣ الملف أف أو ٣٧١ / ١٨٠٨١٢ أى كيو ١٠١٩ / ٢٠

من السفارة البريطانية فى بغداد إلى وزارة الخارجية ٦ آذار ١٩٦٥.

رئيس الجمهورية عارف شخصياً الذى ألقى كلمته أيضاً فى الحبانة إلى القوات التى قرر إرسالها إلى الشمال وفيها قدم عارف نداء إلى الشيعة لدعم الحكومة ضد الكرد. حوالى ٨٠٪ من مراتب الجيش شيعه والنداء ربما يشير إلى أن الحكومة لديها شكوك حول إمكانية التعويل عليهم.

٤٤ الملف أف أو ٣٧١ / ١٨٠٨١٢ أى كيو ١٠١٩ / ٢٨

من السفارة البريطانية فى بغداد إلى وزارة الخارجية ٢ نيسان ١٩٦٥.

النضال من أجل كسب ولاء الشيعة للدولة مستمر ووزير الداخلية تجول فى جنوب العراق().

ملاحظة:

معنى ذلك أن العلاقة بين الحكومة والشعب كانت متوترة لممارسات وتميزات الحكومة الطائفية، والنتيجة النهائية: عدم الاستقرار والأمن فى

الوطن.

٥ المرجع الديني الإمام الشيرازي رحمه الله عليه لصحيفة الأيام:

مستقبل العراق سيكون بخير شرط إعطاء الأكرية حقوقها كاملة وكذلك الأقليات.

وجهت صحيفة الأيام البحرينية أسئلة مكتوبة إلى مكتب سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الإمام السيد صادق الحسيني الشيرازي رحمه الله عليه حول بعض القضايا الهامة في العراق، فأجاب مكتب سماحته إجابة مكتوبة نقلت الصحيفة مقتطفات منها بالمعنى في

عددتها الصادر في ١٤/٦/٢٠٠٤، وقد جاء في جواب سؤال حول مستقبل العراق ما نصه:

إن مستقبل العراق بإذن الله تعالى سيكون بخير شرط تحقق أمور،

ومنها:

أولاً: عدم هضم حقوق أيه مجموعة من الشعب، وإعطاء الأكرية حقوقها كاملة غير منقوصة، وكذلك إعطاء الأقليات حقوقها، قال الله تعالى:

لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظَلَّمُونَ (١)، وعليه فإن لبننة العراق بمعنى جعل الديمقراطية فيه مثل لبنان ينطوي على مخاطر حرب أهلية، فيلزم تحكيم نظام الشورى الحقيقيه عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة.

ثانياً: إلغاء قوانين النظام البائد والأنظمة التي سبقتها، وتشريع قوانين جديدة في مختلف مناحي الحياة؛ لأن تلك القوانين لا يتطابق كثير منها مع الإسلام، كما أن كثيراً منها مزاجية أملتها رغبة الدكتاتوريات البائدة، ويكون التشريع عبر مجلس منتخب بانتخابات واقعية، وباستشارة الثقافة من أهل الاختصاص، شرط أن لا يتعارض أي قانون مع الإسلام، قال الله تعالى:

وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢).

ثالثاً: تأمين الحرية الكاملة للحوزات الدينية والمعاهد العلمية، لتقوم بدورها المنشود في خدمة الدين، وتقدم البلاد وازدهارها، وبث الثقافة في أوساط الشعب.

٦ من ملاحق (إعلان شعبة العراق)

ندرج هنا بعض البحوث والمبادرات التي تناولت الشأن الشيعي العراقي:

مشكلة الحكم في العراق ... عبد الكريم الأزري.

الشعبة والدولة القومية ... حسن العلوي.

ماذا يريد شعبة العراق ... محمد بحر العلوم.

أزمة شعبة العراق، ندوة نظمتها مؤسسة الإمام الخوئي رحمه الله عليه في لندن عام ١٩٩٢ و ٢٠٠٠.

القضية الشيعية في العراق والشعائر الحسينية ... إبراهيم حمودي.

الأوضاع الراهنة لشعبة العراق ... محمد الحيدري.

النظام العالمي الجديد وشعبة العراق ... عادل عبد المهدي.

تقييم الفاعلية الجهادية الشيعية في العراق ... مهدي عبد المهدي.

البيان الشيعي ... غالب الشاندر.

ويضاف إلى هذه المصادر:

الأكرية الشيعية في العراق ... الإمام الشيرازي الراحل رحمه الله عليه.

٧ من ضحايا الطائفية السياسية

إن الشيعة التركمان كانوا من ضحايا الطائفية السياسية لنظام صدام، حيث أعدم أكثر من (٥٠٠) من خيرة رجالهم وشخصياتهم وكفاءاتهم العلمية والمهنية والعسكرية، وتدمير عدد من مدنهم لاسيما مدينتى (تسعين) و(بشير)، وتفريق سكانها على المجمعات السكنية البعيدة، وهكذا فإن التركمان كانوا وما زالوا ضحايا تهمة مزدوجة طائفية مقيتة وقومية عنصرية.

إننا فى الإتحاد الإسلامى لتركمان العراق، إذ نعلن دعمنا وتأييدنا للمبادئ العامة لهذه الوثيقة نؤكد على ضرورة التعاطى معها، وتفهم دواعيه فى إطار الحرص على الوحدة الوطنية، وضمان حقوق جميع مكونات الشعب العراقى المذهبية والقومية، فى ظل نظام ديمقراطى تعددى برلمانى يعبر عن إرادة الجميع.

المكتب السياسى للاتحاد الإسلامى لتركمان العراق
فى تقريره على إعلان شيعة العراق

٨ المرجع الدينى سماحة السيد كاظم الحائرى

أكد المرجع الدينى سماحة السيد كاظم الحائرى رحمه الله عليه ما يلى فى الإجابة على رأى سماحته حول: (إعلان شيعة العراق).

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: إن حقوق الشيعة هدرت فى العراق منذ أمد بعيد وإلى يومنا هذا، ليس من قبل إخواننا السنة بل من قبل الحكام الجائرين فى العراق، فنحن لا نطالب الأقلية من المسلمين فى العراق وهم إخواننا السنة بإعطاء حقوق الأثرية وهم الشيعة؛ لأن علماء المسلمين شيعة وسنة أجمعوا على أن الإسلام لا يفرق فى الحقوق بين مسلم ومسلم أياً كان لونه المذهبى.

نعم، يعترف ضمناً كل أهل مذهب بمذهبه ويعترف بذلك، ونحن كشيعه أهل البيت عليهم السلام نعرف بحدود مذهب أهل البيت عليهم السلام ونعترف به.

ثانياً: إننا نطالب الحكومات الجائرة فى العراق أياً كانت بترك الحيف على حقوق الشيعة الأثرية، ولا نقبل أن تحيف على السنة الأقلية أيضاً، ونقول لها: نحن كلنا مسلمون ونتمتع بحقوق متساوية فى ظلال الإسلام.

ثالثاً: يجب حفظ حقوق الأقليات القومية: كالإخوة الأكراد والتركمان وغيرهم إلى جانب حقوق الأثرية العرب، وهذه مسألة أخرى لا علاقة لها بالتمييز المذهبى.

رابعاً: إننا نطالب الحكومة غير الإسلامية فى العراق أياً كانت أن تتنحى عن الحكم، وأن تفسح المجال للأمة العراقية لتختار لنفسها الحكومة التى تحلو لها، ولا تحلو لها إلا الحكومة الإسلامية.

خامساً: إن العمل لتحصيل حقوق الشيعة فى العراق من أعظم الواجبات، ولكننا يهمنى أن لا يؤدي ذلك إلى إسباغ الشرعية لحكومة جائرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٣ ربيع الأول ١٤٢٣ هـ

كاظم الحسينى الحائرى

٩ نبذة من كلمة سماحة آية الله الشهيد السيد محمد باقر الحكيم

نبذة من كلمة سماحة آية الله الشهيد السيد محمد باقر الحكيم رحمه الله عليه التى أرسلها السيد عبد العزيز الحكيم، رداً على الطلب بإبداء رأيه حول (إعلان شيعة العراق).

- مشكلة الحكم في العراق.

- التمييز الطائفي في العراق.

هذه القضية يجب أن تحل في العراق، وإذا لم يتم حلها يبقى العراق بؤرة للقلق وعدم الاستقرار (شئنا أم أبينا)، والمسألة ليست أننا نريد أن يكون بؤرة، وإنما طبيعة التركيبة عندما تكون تركيبة تميز ضد الأكرية في العراق، وتجعلها في الدرجة الثانية، وتقمع وتحاصر وتحرم من أبسط حقوقها، ولا يفسح لها مجال لأي فرصة بأن تتطور وتنمو والحال أن العالم كله ينمو ويتطور عندئذ بطبيعة الحال تسود حالة عدم الاستقرار، ولذلك نحن نعتقد أن من الأمور المهمة والضرورية في هذه المرحلة أن يجتمع العراقيون جميعاً ويتركوا هذه الأسماء هنا وهناك وسوف أشير إلى بعض القضايا ليجمعوا جميعاً لمعالجة هذه الأمور التي طرحها مراجعهم وأئمتهم ويعالجوا قضية الاستبداد والتمييز الطائفي.

- التمييز العنصري ضد الأقليات:

والقضية الأخرى تتمثل بالتمييز العنصري ضد الأكراد والتركمان، وحتى ضد الأقليات الأخرى كالأشوريين. هذا التمييز العنصري يرفضه الإسلام، وترفضه المواثيق الدولية وترفضه الإنسانية، وهذا العصر لا يمكن أن يتحمل كما كان الحال في العصور السابقة حالة التمييز والاضطهاد العنصري للأقليات، ولذلك فأن مشكلة الأكراد والتي دافع عنها الإمام الحكيم، والذين لا زالوا يشكرونه على موقفه أكثر مما يشكره بعض إخواننا.

رغم أن الأخوة الأكراد لا يقلدونه في المذهب، سوى بعضهم أي الأخوة الأكراد الفيلية، ولكن القضية الأساسية أن الإمام الحكيم كان يعتبر مشكلة الأكراد مشكلة حقيقية في العراق، ولذلك يجب أن تحل بالطرق السلمية، وليس عن طريق القتل والتدمير. وفي هذا السياق فأننا نريد أن نعالج الأمور في إطار الوحدة الإسلامية، إذ أن مشكلتنا ليست مع إخواننا السنة الذين هم أحبائنا، ويعرفون دفاع الإمام الحكيم عنهم، ولكن مشكلتنا مع الحكام النواصب المعادين لأهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، ولعموم الشعب العراقي.

ونحن نرفض أن توجد حالة طائفية، أو تقسيم طائفي في العراق، نحن مع الأخوة السنة على نسق واحد وعلاقة واحدة، ولكن الحكام يجب أن يكفوا عن التمييز، وأن يعرف إخواننا السنة أنه من أجل أن يكون هناك استقراراً في العراق؛ فأن عليهم أن يساعدونا في أن لا يكون هناك تمييز.

ونريد أن تكون هناك مساواة في الحقوق بين كل أبناء الشعب العراقي.. ومساواة في الواجبات ومساواة في تكافؤ الفرص.

ونريد أيضاً أن يكون للشعب رأي حقيقي في تقرير شكل الحكم وأن يشترك فيه، بعض الناس يتصورون أننا نريد حكم طائفي لأننا الأكرية في العراق.. نحن لا نريد حكماً طائفيًا، ولا نؤمن بدكتاتورية الأكرية.

المرسل: عبد العزيز الحكيم

١٠ آية الله السيد مرتضى العسكري عميد كلية أصول الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله سبحانه وتعالى:؟ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبُوْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَآجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ().؟

تسجيلاً لما قام به شيعة أهل البيت عليهم السلام في العراق وما جوبهوا به نقول:

أولاً: إن شيعة أهل البيت يشكلون أكثرية سكان العراق.

ثانياً: جاهدوا بقيادة علمائهم من أجل استقلال العراق.

ثالثاً: بعد الحرب العالمية الثانية قابلوا ثقافياً انتشار الشيوعية، وأخيراً قام البعث الغادر المسيطر على العراق باغتيال علمائهم، وفي

مقدمتهم المرجعين الشهيدين السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد الصدر، والشهيدة الفاضلة بنت الهدى.

١/٢٤ ع/١٤٢٣

السيد مرتضى العسكري

عميد كلية أصول الدين

والجدير بالذكر هنا: إن النظام الطائفي اغتال الشهيد آية الله السيد حسن الشيرازي، واعتقل آية الله العظمى السيد صادق الشيرازي، وأصدر حكم الإعدام غيابياً عليه وعلى المرجع الراحل السيد محمد الحسيني الشيرازي رحمه الله عليه.

١١ سماحة الشيخ محمد باقر الناصري:

بسمه تعالى

اطلعت على وثيقة (إعلان شيعه العراق)، وتلبية للإخوة المتصددين لنشرها في أن أكتب رأيي فيها، وأكد أهمية هذه الأفكار، واعتبارها مظهراً حضارياً يحقق ما أرسى قواعده الإسلام العظيم، وحملته الرساليون محمد وأهل بيته الأطهار عليهم السلام، وصحبه الأبرار من الدعوة لحكومة العدل الإلهي، وإنصاف عموم البشرية في حياتهم.

والأغلبية الشيعية في العراق المعروفة منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة وإلى الآن، قد تعرضت للظلم والاضطهاد في مختلف العهود الأموية والعباسية والتركية... وأخيراً على أيدي الغزاة البريطانيين وعملائهم، منذ الغزو المشؤوم في أوائل القرن العشرين وإلى اليوم. وجاء نظام عفلق وصادام المشبوه وحنفة العملاء.. ليسيروا على نهج الغزاة والظالمين، وكلهم يعمل ويؤكد فلسفة الجور بظلم الشعب المقهور، وهي فلسفة جاهلية تنطلق من (فرق تسد).

والغالبية الشيعية في العراق، وكذلك بقية فئات العراقيين المظلومين من عرب وكرد وتركماني وغيرهم.. كلهم ضحايا هذا البغي الدولي المشؤوم، وهو مرفوض من جميع العراقيين، ومن جميع المسلمين والمظلومين في العالم كالفلسطينيين والكشميريين والبوسنيين وغيرهم. وأن سياسة القهر والاستبداد، والظلم الديني والمذهبي، والقومي والعرقى، وكل ألوان الظلم المطبقة ضد عموم العراقيين، هي سياسات ظالمة فاسدة تشوه وجه حضارة العصر، وتقلق البشرية وتحيل الحياة إلى شقاء واحتراب دائم.

وأنا شخصياً: من حيث المبدأ مع كل الدعوات الخيرة النزيهة، لنشر العدل وإنصاف المظلومين، وفي مقدمتهم الأغلبية الشيعية في العراق، وقد حرم وسجن وقتل وعذب ملايين العراقيين، من العلماء والمفكرين، وسائر طبقات الشعب العراقي، بعربه وأكراده وسائر فئاته.

أكرر تأكيدى لإنصاف الغالبية الشيعية في العراق وضرورته ووجوبه، وهذا ما تعترف به كافة فئات الشعب العراقي، ودوائر الرصد والإحصاء في العالم، والمنظمات الدولية في الأمم المتحدة وغيرها، وتأمراً به كافة الشرائع السماوية والقوانين الدولية.

سائلاً الله تعالى لشعبنا العراقي المظلوم التحرر والانعقاد، والإنصاف من الظلم والقهر، ومساعدته في التحرر ليقرر مصيره بحرية وأمن واستقرار؛ لأن ذلك سيكون عاملاً مستقراً للعراق والمنطقة والعالم؟، وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ().؟

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

آخر ربيع الأول ١٤٢٣ هـ

١١/٦/٢٠٠٢ م لندن

محمد باقر الناصري

١٢ سماحة السيد محمد بحر العلوم:

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد عانى الشعب العراقي كثيراً من الأنظمة الديكتاتورية الظالمة المتسلطة على رقاب أبنائه، وكانت الطائفية السياسية أحد أسلحة هذه الأنظمة في محاربه وقمع الشعب العراقي. وكان العراقيون الشيعة باعتبارهم أكثرية الشعب العراقي الضحية المزمنة لهذه الأنظمة، فكلما ازدادت ديكتاتورية النظام المتسلط اقترنت معه بصورة متلازمة الممارسات الطائفية المقيتة. وكان النظام الديكتاتوري الصدامي قد تمادى في طائفية وإجرامه لتحجيم المرجعية الدينية، وإبادة علماء ورجال الشيعه، ومدنهم المقدسه، وحوزاتهم العلميه، وخاصة عندما رفع شعار: (لا- شيعه بعد اليوم)، إبان انتفاضة الشعب العراقي آذار عام ١٩٩١، وما سبقها من اعتداءات على علماء و مثقفي العراق، وحركته الإسلاميه، وما تعرضوا له من سجون وإعدامات، وتشريد وتهجير، وما أعقبها من محاولات تجفيف مناطق أهوار العراق وتهجير سكانهم.

إننا نؤمن بضرورة مواصلة النضال لإزالة الديكتاتورية، والعمل على إقامة البديل الديمقراطي الدستوري، الذي يختاره الشعب بحرية، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، وإلغاء كل مؤسسات العنف والقمع التي أنشئت لاضطهاد العراقيين، والعمل على ضمان حقوق المواطن العراقي السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والإداري، باعتبار كل ذلك وسائل كفيله للقضاء على الطائفية السياسية، والتي ستعيد لشيعه العراق دورهم الأساسي في بناء الدولة، والنهوض بآمال الشعب. ومن منطلق الحرص على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وصيانته مستقبه السياسي، لا بد لنا من تشجيع كل الرؤى والمعالجات الموضوعية، والتي تأخذ من هوية العراق وخصوبيته أساساً لتحركها.. وقادرة على احتواء الإفرازات السلبية للأنظمة الديكتاتورية بروح مرنة غير متعصبه، وتطرح بوضوح وموضوعية المعوقات التي حالت دون تحقيق المشاركة السياسية للأغلبية العراقية، وندعم بقوة وبفاعلية كل الجهود الرامية إلى بلورة مشروع وطني يتناسب وتطلعات شعبنا العراقي نحو إقامة مجتمع مدني، ودولة القانون التي تتساوى فيها الأغلبية والأقلية، وذلك هو المشروع الذي يتبناه شيعه العراق باعتبارهم العمود الفقري للوطن.

وانطلاقاً من ذلك فنحن نبارك كل الخطوات التي من شأنها المساهمة في تحقيق هذا الهدف الكبير، ورفع الغبن عن (شيعه العراق)، وتثبيت حقوقهم، وتبيان مظلوميتهم، ووضع التصورات اللازمة لإزالة هذا الحيف والظلم عنهم.

لندن ١٢ ربيع الأول ١٤٢٣

٢٤ مايس ٢٠٠٢

محمد بحر العلوم

١٣ الإمام الحكيم رحمه الله عليه: حى على الجهاد

بعد عقود من العمل النضالي والاشتراكي في مختلف قضايا الجهاد الوطني، تسنم الإمام السيد محسن الحكيم رحمه الله عليه سدة المرجعية العليا.

يمكن اعتبار عهد الحكيم واحداً من أصعب عهود المرجعية الشيعية، فقد شهد عهده الثورة المصرية عام ١٩٥٢م، وقد أفتى بدعم نضالها أثناء العدوان على بور سعيد. وشهد ثورة تموز وقيام النظام الجمهوري، وقد أفتى بنصرة الثورة، ثم لما تكشفت له بعض الحقائق أفتى وباقي العلماء بتكفير الحزب الشيوعي الذي اعتمده الدولة في إدارة البلاد، وقامت الثورة الكردية التي أفتى علماء السلطة بمقاتلتها، وأفتى السيد الحكيم بحرمة قتال الأكراد المسلمين.

وفي عهد مرجعيته ظهر قانون الإصلاح الزراعي والقطاع الاشتراكي، المخالف في بعض بنوده أحكام الشريعة الإسلامية، وقد أفتى بحرمة الصلاة في الأراضي المغتصبة، وحرمة التعامل مع بضائع المصانع المغتصبة أيضاً.

واستلم أثناء مرجعيته حزب البعث الطائفي الديكتاتوري السلطة مرتين. فاعتمد الإمام الحكيم في حملته الإصلاحية الدعوة لأسلمة

الدولة على عدد من الأتباع المنتشرين في أرجاء العراق، حيث استطاع أن يوظف رصيده هذا لمواجهة السلطة الطائفية التي أعقبت ثورة ١٤ تموز، فشهدت الفترة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٦٨ نشاطاً واسعاً للدعاة الإسلاميين. وقد وجه علماء بغداد وبدفع من الإمام إلى الحكومة العراقية مذكرة خطيرة بتاريخ ٢/٢/١٩٦٤ طالبوا فيها السلطة العودة إلى الإسلام واحترام حقوق المواطنين.

وفي ١٩/٣/١٩٦٤ دخلت قضية طائفية السلطة وأقلمة الدولة إلى جدول مباحثات الإمام الحكيم مع رئيس الوزراء طاهر يحيى الذي زاره في الكوفة قائلاً: إن من واجب الحكومة أن تنظر إلى مختلف أبناء الشعب بنظرة واحدة دون تمييز أو تفریق بين قومياتهم أو مذاهبهم، ويؤسفني أن أرى الآن فجوة بين الشعب والحكومة، عمل على إيجادها شرذمة تحاول إثارة الأغراض والنعرات الهدامة بين الشعب. فلربما يقول القائل: بأن المفهوم السائد في الدولة في هذه الأيام بأن معاملات (عبد القادر) تنفذ، ومعاملات (عبد الحسين) تؤخر وتترك. كما أن هناك نعرات بلدية ضيقة مثل هذا: عاني، وهذا تكرיתי، وهذا نجفي، وهذا كوفي. وهذه بسيطة للغاية في ظاهرها، ولكن ربما استغلها البعض طريقاً لأمر أكبر وأوسع. ولئن صح ما بلغني فذلك ما يثير الحزازات في النفوس، ويبعد الأمة عن الحكومة. وما هذه الاضطرابات والانقلابات والتي عشنا بها مدة من الزمن، إلا نتيجة لعدم مراعاة حق الشعب والمحافظة عليه. وأنا لا أرغب أن أذكر لكم إلا- ما فيه صلاحي وصلاح شعبي على اختلاف أنواعهم، ولا فرق عندي بين عربي، وكردى، وتركي، فكلهم أخواني وأولادي (١).

فالإمام الحكيم رحمه الله عليه قد تصدى لمواجهة الطائفية السياسية في مختلف الحكومات المتعاقبة في العراق، ولعل ذلك هو السبب المباشر لما أصاب أسرته من قتل وتشريد وسجن.. ذلك انتقاماً للمواقف الجهادية التي اتخذها هذا الفقيه المجاهد وأسرتة الثائرة (رضوان الله على شهدائهم وحفظ الله الباقيين منهم).

١٤ مرجعية النجف الأشرف وسماحة السيد السيستاني رحمه الله عليه

إن ما ارتكب في العراق خلال عام ونصف بعد سقوط النظام من جرائم طائفية بشعة تقشعر لها الجلود، كانت تهدف إثارة المشاعر الطائفية لإشعال نيران حرب لا- هوادة فيها تحرق الأخضر واليابس في هذا الوطن المثخن بالجراح، وذلك ليتسن للأجانب البقاء في العراق وليفسح المجال لعودة الاستبداد إلى الحكم.

وإن انتهاك حرمة المراقد المقدسة وإزهاق أرواح الأبرياء في المكان والزمان المقصودين (عاشوراء في كربلاء والكاظمية) كانت محاولات شرسة ومفجعة لاستتارة جماهير الأكرية الشيعية في العراق، وفعلاً أثارت حميتها على الدين والوطن وكان العراق على برميل بارود قابل لانفجار مدمر لكل الشعب والوطن.. فماذا لضبط الوضع المتوتر وزم الأزمة المتفجرة والمتفاقمة؟

إنه حنكة المرجعية الدينية وحكمة سماحة آية الله العظمى السيد على الحسيني السيستاني (حفظه الله) الذي استطاع برويته وهدهد أعصابه وروحه الوطنية العالية أن يهدأ العواطف الجياشة ويفقأ عين الفتنة التي لا زالت أيادي العملاء من الطائفيين تحاول إشعال نيرانها، فالموقف الرصين للمرجعية وقول سماحة السيد السيستاني رحمه الله عليه: حتى لو قتلت أنا فلا- تتهموا أحداً، إن المتهم الحقيقي هو الصهيونية إن هذا الموقف درأ الخطر عن العراق وحفظه من الفتنة العمياء..

من جهة أخرى إن موقف سماحته المتحفظ من الدستور الموقت الذي صاغته الأقلية وتأكيد على رفض البند (ج) من المادة الثانية والستين، والذي أعطى الحق للبعض في إلغاء أصوات كل العراقيين (ثلاث محافظات تلغي رأى كل محافظات العراق) هذا الموقف المشرف كان رداً على من يحلو له اللعب بمصير البلاد والعباد، وأخذ هذا الموقف الشجاع المبدئي من سماحته مداه في العراق والعالم الإسلامي بل كل العالم، فموقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف سجل نقطة للتاريخ، وأثبت أن هذه المرجعية بحوزتها العريقة الواعية وشخصياتها المتنورة هي حصن العراق المنيع.

وهكذا كانت مواقف المرجعيات السابقة، فهي الأخرى امتازت بالوطنية الصادقة والمضادة لصميم الطائفية، كمواقف الشهيدان

الجليلين المجاهدين: المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر رحمه الله عليه والمرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد صادق الصدر رحمه الله عليه، وقد امتد خطهما الفكري في رفض طائفية النظام البائد والخط التكفيرى المتشدد بعد سقوطه.

وهكذا كانت ولا زالت مرجعية النجف الأشرف حصناً منيعاً ودرعاً واقياً للعراق من هجمات الطائفية الاستعمارية التي ما جنى منها هذا الشعب المظلوم غير الولايات والمحن والتخلف المرير.

١٥ الإمام الشيرازي رحمه الله عليه: إصرار متواصل لحق الأكثرية

إن مدرسته ثورة العشرين لا زالت ماثلة بمبادئها التحررية، ورموزها القيايين الأبطال.. أمام العراق برمته. والإمام الراحل المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي رحمه الله عليه واصل مسيرة السلف الصالح على أصعدة مختلفة أهمها مكافحة التمييز الطائفي، الذي حل على العراقيين كابوساً خانقاً، فخطب كثيراً وكتب أكثر وهو سلطان المؤلفين الذي ألف أكثر من ألف وثلاثمائة كتاب وكراساً فألف سبعة وعشرين كتاباً وكراساً عن شعب العراق وهمومه ومحنه، مطالباً بنظام إسلامي إنساني ديمقراطي مشروع، وتعددي وعادل.

ومن تلك الكتب التوعوية التي طبعت عدة مرات، وكانت الطبعة الأخيرة منها بعد سقوط النظام البائد، هو كراس (الأكثرية الشيعية في العراق)، وكذلك كتاب (إذا قام الإسلام في العراق)، كما أجاب رحمه الله عليه في بيانه التاريخي عام ١٩٩١م حين ما سئل عن مستقبل العراق وصورة الحكومة المستقبلية، فقال(:

لقد سألتكم عن العراق والصورة التي ينبغي أن يكون عليها في المستقبل بعد سقوط النظام الحالي بإذن الله تعالى، وسنشير هاهنا إلى بعض البنود حسب ما يستفاد من الموازين الإسلامية المطابقة للموازين الإنسانية الفطرية، قال تعالى:

﴿فَطَرَتِ اللَّهُ التِّي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾.؟

١: يجب أن تكون الأكثرية هي الحاكمة كما يجب إعطاء الأقلية حقوقها، فإن الأكثرية كان لها الدور الأكبر في إنقاذ العراق مرارا عديدة في هذا القرن: مرة في ثورة العشرين ومرة أخرى في الحرب العالمية الثانية حيث أفتى العلماء بوجوب إخراج المستعمرين من قاعدة (الجبانية) فتحرك الشعب العراقي بأسره حتى أخرجهم، ومرة ثالثة: إبان المد الأحمر.. وقد سجلت الكتب التاريخية تلك الحوادث بتفاصيلها.

وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأْمُرُهُمْ سُورَى بَيْنَهُمْ﴾.؟

وقال جل وعلا: ﴿وَشَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.؟

وورد في الحديث الشريف: لئلا يتوى حق امرئ مسلم (.)

٢: من الضروري استناد الدولة إلى المؤسسات الدستورية حيث يلزم منح الحرية لمختلف التجمعات والتكتلات والفئات والأحزاب غير المعادية للإسلام في إطار مصالح الأمة، كما يلزم أن تكون الانتخابات حرة بمعنى الكلمة وان توفر الحرية للنقابات والجمعيات ونحوها كما يلزم أن تعطى الحرية للصحف وغيرها من وسائل الإعلام ويلزم أن تمنح الحرية لمختلف أصناف المجتمع من المثقفين والعمال والفلاحين و... كما تعطى المرأة كرامتها وحريتها كل ذلك في إطار الحدود الإسلامية الإنسانية.

قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، وقال تعالى: ﴿يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾.؟

وقال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً (.)

٣: اللاعنفة هو المنهج العام في الداخل والخارج، كما قال تعالى:

؟ اذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً () ؟ فإنه هو الأصل ونقيضه استثناء.

٤: يجب أن تراعى حقوق الإنسان بكل دقة، حسب ما قرره الدين الإسلامي الذي يتفوق على قانون حقوق الإنسان المتداول في جملة من بلاد العالم اليوم، فلا إعدام مطلقاً إلا إذا حكم في كليه أو جزئية مجلس (شورى الفقهاء المراجع)، إذ في صورة الاختلاف بينهم يكون من الشبهة و الحدود تدرأ بالشبهات ()، كما ينبغي تقليص عدد السجناء إلى أدنى حد حتى من الحد المقرر في العالم اليوم، كما لا تعذيب مطلقاً، وكذلك لا مصادرة للأموال مطلقاً.

٥: وبالنسبة إلى ما سبق يتمسك ب: ؟ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سِـلَفَ ()، ؟ كما عفا الرسول الأعظم صلى الله عليه و اله عن أهل مكة: اذهبوا فأنتم الطلقاء ()، وعن غير أهل مكة، وكما صنع ذلك الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ويؤيده ما ورد عن الإمام الرضا عليه السلام: إن حديث (الجب) () أولى بالجريان بالنسبة إلى المسلمين من جريانه في حق غيرهم.

٦: للأكراد والتركان وأمثالهم كامل الحق في المشاركة في الحكومة القادمة، وفي كافة مجالات الدولة والأمة، فقد قال الله سبحانه: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ () .؟ وقال الرسول عليه السلام: لا فضل لعربي على العجمي، ولا لأحمر على الأسود، إلا بالتقوى.. () .

٧: ينبغي أن تتخذ الدولة القادمة سياسة (المعاهدة) أو (المصادقة) مع سائر الدول في إطار مصلحة الأمة، كما قام بذلك الرسول الأكرم صلى الله عليه و اله مع مختلف الفئات غير الإسلامية حتى المشركين، ويستثنى من ذلك عدة صور منها: صورة احتلال الكفار والمشركين لبلاد المسلمين كما حدث في فلسطين وأفغانستان، حيث يجب على جميع المسلمين عندئذ الدفاع إذ المسلمون كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى () .

٨: المرجع الأخير في دستور الدولة الإسلامية القادمة في العراق، وفي رسم السياسة العامة والخطوط العريضة، هو (شورى الفقهاء المراجع) حسب ما قرره الإسلام، قال الرسول الأكرم صلى الله عليه و اله: المتقون سادة، والفقهاء قادة () .

ومن الواضح أن الفقهاء المراجع يتعاونون مع الحوزات العلمية، ومع المثقفين، والأخصائيين في كافة الحقول الاختصاصية؛ فإن ذلك هو مقتضى المشورة والشورى، كما قال تعالى: ؟ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ () ؟ وقال جل وعلا: ؟ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ () .؟

٩: يجب على كافة المسلمين السعي لكي تتوحد بلاد الإسلام، وتنصهر في دولة واحدة إسلامية.. ذلك إن المسلمين أمة واحدة، كما قال تعالى: ؟ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ () .؟

وقد أسس الرسول الأعظم عليه السلام أساس الدولة العالمية الواحدة، حيث توحدت في حياته صلى الله عليه و اله تسع دول تحت راية الإسلام على ما ذكره المؤرخون وفي هذا القرن كانت الهند مثلاً لذلك كما أن أوروبا تحاول التوصل إلى ذلك.

ومن الواضح أن تفكك الدول الإسلامية، ووجود الحدود الجغرافية بينها من الأسباب الرئيسية في تخلف المسلمين من جهة، وفي تناحرهم وتناحرهم من جهة أخرى، وفي تفوق المستعمرين عليهم واستعمارهم من جهة ثالثة.

١٠: يلزم حث المجاميع الدولية كي تقوم بالضغوط الشديدة على كل حكومة تريد ظلم شعبها، ذلك أن الإنسان من حيث هو إنسان لا يرى فرقاً بين ظلم أهل الدار بعضهم لبعض، وبين ظلم الجيران بعضهم لبعض. وهذا هو ما يحكم به العقل أيضاً، ولا يجوز في حكم العقل والشرع أن ندع أمثال: موسيليني، وهتلر، وستالين، يفعلون ما يشاءون بشعوبهم تشريداً، ومطاردة، ومصادرة للأموال، وقتلاً للأنفس بحجة أنها شؤون داخلية.. فإذا اشتكى أبناء بلد عند سائر الأمم كان عليهم أن يرسلوا المحامين والقضاة، فإذا رأوا صحة الشكوى أنقذوا المظلوم من براثن الظالم.

ويقول الإمام الشيرازي الراحل رحمه الله عليه في كتابه (الأكرية الشيعية في العراق): إن القرائن الموجودة بحمد الله تدل على زوال حكومة البعث في العراق. وبناءً على ذلك فيجب الاهتمام بعدة أمور، لحل مشاكل العراق مستقبلاً:

١: إن الحكومة القادمة يجب أن تكون بيد الشيعة، لأنهم الأكثرية، وحتى لو قيل: إن هذا الحاكم الفلاني هو إنسان طيب ومسلم

وملتزم حتى بالمستحبات، فلا ينبغي أن نخدع بذلك، فيجب أن يكون حاكم البلاد شيعياً، لأن الأكرية في البلاد هم الشيعة، وأن القانون الإلهي والقانون المتعارف عليه دولياً يقرّ بذلك، نعم من الضروري أن نعطي للآخرين (الأقليات) حقوقهم بقدر نسبتهم في الشعب.

٢: تصعيد الإعلام، وبيان ذلك لكل العالم، بأن العراق يجب أن يكون حاكمه شيعياً، وحينما يطرح ذلك، يجب أن لا يكون هناك خوف من أحد، فيطرح هذا الرأي على جميع الفئات على البقال والخباز والمهندس والموظف والعسكري وعلى غيرهم من شرائح المجتمع، وهؤلاء هم الذين يمثلون (الوحدة القاعدية)، وهم جماهير الناس، ولهم مطالب منبعثة من الدين أو القومية أو الاقتصاد، فإنها توجب الضغط على القوى الكبرى أو الدولة في سياستها خاصة، إيجاباً أو سلباً أو تعديلاً، وأسلوب ضغط الجماهير وإن لم يكن بشكل خاص، إلا أنه بالنتيجة يؤثر على الرأي العام ككل، وبالتالي الضغط على أصحاب النفوذ والقوى، فإذا كانت الدولة استشارية تتفادى سخط الرأي العام وترضخ لمطالبه. وإذا كانت ديكتاتورية فهي تتجاهل الرأي العام وبالتالي ستكون نتيجتها السقوط. إن الإعلام والتأثير على الرأي العام سوف يوجد تكاتفاً واسعاً في الرأي سيكون بالنتيجة سداً بوجه القوى الكبرى، التي تمنع من تحقيق ذلك. وقد قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: من جهل وجوه الآراء أعيته الحيل (١).

كما يجب أن يكون الحكم في العراق قائماً على أساس إعطاء الناس حقوقهم، وأن يعمل بالشورى والمشورة، وأن تعطى للأحزاب الإسلامية والوطنية المخلصة حرية العمل والتنافس، وأن يكون لها الحق في نقد الحكومة، وحينذاك سوف لا تكون الحكومة قادرة حتى على قتل خمسة أشخاص بالباطل، كما رأينا ذلك بأعيننا حينما كانت التعددية الحزبية هي الحاكمة. أما إذا جاءت إلى السلطة حكومة ديكتاتورية فسيؤول وضع العراق من سيئ إلى أسوأ (٢).

١٦ مع المرجع الشيرازي رحمه الله عليه:

أما خلفه الصالح سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد صادق الحسيني الشيرازي رحمه الله عليه فهو الآخر حمل بين جوانحه هموم هذا الشعب الممتحن المظلوم.. وركز في كل مناسبة حول حقوق الأكرية مع الحفاظ الكامل على حقوق الأقليات كاملة غير منقوصة..

قال سماحته في بيانه الصادر في ١٠ شعبان ١٤٢٥ ما نصه:

العراق الجريح والمظلوم يمر اليوم بفترة عصيبة بين الشدة والاستبداد في أبشع ممارساته، وبين الحرية والانطلاق، وهناك أعداء للإسلام ولأتباع أهل بيت الرسول (صلى الله عليه وعليهم) وللعراق، وهؤلاء لا يريدون لهذا الشعب الصامد والأبّي أن يعيش بخير ويحاولون بأساليب عديدة سياسياً وعسكرياً وثقافياً وغيرها أن يعكروا صفو ذلك، فينبغي للشعب العراقي الواعي الانتباه بدقة إلى الأمور التالية:

أ) حضارة الإسلام التي أكد عليها القرآن الحكيم، وطبقها رسول الله وأمير المؤمنين (عليهما وآلهما السلام) أيام حكومتيهما العادلتين، لا بديل لها، فلا يصلح العراق اليوم وغداً، إلا بما صلح به يوم حكمه الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ضمن أكبر وأوسع وأقوى رقعة على وجه الأرض، قسمت في خريطة العالم اليوم إلى عشرات الدول والحكومات، فإن لم يكن أمير المؤمنين عليه السلام اليوم بيننا فنهجه وسيرته وتاريخه الذي يمكن أن يجعل دستوراً ومنهاجاً موجودة عندنا.

ب) يعيش العالم اليوم في معظم الدول الكبار، الأكرية في كل المجالات بدءاً بانتخاب الرئيس، والمجلس والحكومة، وانتهاءً بكل حاجات الشعوب الكبيرة والصغيرة. فينبغي أن لا يكون العراق اليوم وفي معترك الصراع العالمي المصطنع مستثنى عن هذه الأكرية مع حفظ حقوق الأقليات كافية ووافية.

وينبغي أن يشترك في الانتخاب جميع قطاعات الأكرية ومناطقها وقومياتها وفئاتها وعشائرها ومثقفها وتجارها وعمالها وغيرهم... وأن يصادق كلهم على القانون والمجلس والحكومة، حتى لا تصبح الأكرية جسراً إلى الأقلية، والانتخاب واجهه للانتصاب، وهذا أمر دقيق ينبغي الانتباه الأكيد له.

(ج) العراق أرضاً وشعباً من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب من الأكراد، والتركماني، والعرب، وغيرهم في المدن والقرى والأرياف، وحدة واحدة لا يمكن أن تتجزأ تحت أي اسم، أو أي شعار.

(د) ثقافته التعايش بين جماعات وأفراد الشعب العراقي الواعي، وأحزابه وهيئاته، وحوزاته وجامعاته، ينبغي أن تمارس بأحسن وجه كمقدمة للوحدة الإسلامية الكبرى التي دعى إليها القرآن الحكيم حيث قال: **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ** (سورة الأنبياء: ٩٢). وفي هذه المرحلة الحساسة التي سيكون فيه تقرير مصير الأمة اليوم، والأجيال القادمة فلا بد من السعي الحثيث لتسليم أزمة الأمور إلى الأفراد الصالحين الكفوئين، فإنه إذا صلحت القيادة صلحت البلاد وإذا فسدت القيادة فسدت البلاد.

وقد أصدر مكتب السيد المرجع رحمه الله عليه في قم المقدسة بأمر من سماحته بياناً في ٧ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ جاء فيه: إن الأوضاع المساوية التي حدثت في العراق طوال العقود الماضية، وما ترتب عليها مما نشاهده الآن، إنما هي نتاج ممارسات لامسئولة وأخطاء متراكمة، ومن أسوء تلك الأخطاء: التفريط بحق الأكرية عشية تأسيس الدولة العراقية في القرن الماضي، وتحت شعارات براقه، مع أن الشريعة المقدسة والنهج الديمقراطي يشركان صون حقوق الأكرية.

ومما يؤسف له أن نشاهد اليوم بوادر التفريط بحق الأكرية أيضاً تحت غطاء نفس تلك الشعارات وما يشابهها.

ونحن إذ نحذر من تكرار التجربة السابقة مرة أخرى مع أن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين كما ورد في الحديث الشريف نطالب بصون حقوق الأكرية، ولزوم كون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من الأكرية، وكذلك سائر المناصب وحسب نسبتهم الواقعية. ولا ينطلي على الشعب العراقي الواعي ما يقال: من أن رئاسة الجمهورية منصب تشريفي؛ لأن ذلك من قبيل نفس الخدعة التي انطلت حين تأسيس الدولة العراقية في القرن الماضي، وأدت إلى تلك المظالم الفاحشة خلال أكثر من ثمانين عاماً.

ومن الواضح أنه لا يحق لأية جهة من الجهات التنازل عن حقوق الأكرية؛ لأنه تنازل عن شيء هو ملك لجميع الأمة.

وإننا ندعو الشعب العراقي الأبي للقيام بمسؤوليته الشرعية والإنسانية، وبمختلف الطرق السلمية، والمطالبة الجادة والحثية ليكون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من الأكرية، وكذلك سائر المناصب وحسب نسبتهم الواقعية ورفض ما سوى ذلك رفضاً قاطعاً. وعلى أهل العلم والجامعيين والمثقفين القيام بواجباتهم الدينية، ومسئولياتهم التاريخية بتثقيف الناس، وتعليمهم مسائل دينهم، وأمورهم السياسية والزرمنية، فقد ورد في الحديث الشريف: العارف بزمانه لا تهجم عليه اللوالبس.

كما ينبغي على الجميع التوجه إلى الله تعالى بالدعاء، لإصلاح الأمور، فقد قال سبحانه: **قُلْ مَا يَعْزُبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ**،؟
والتوسل بالمعصومين محمد وعترته الطاهرين (صلوات الله عليهم أجمعين)، ولا سيما مولانا الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف) لزوال الكربات وانقشاع المآسى والمظالم والله ولي النجاة، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

من جهة أخرى أصدر الناطق الرسمي باسم ممثليه سماحته، الشيخ ناصر الأسدي تصريحاً عشية الإعلان عن تأسيس الدولة الجديدة المؤقتة، وذكر أربع نقاط هامة هي من ثوابت العدالة والديمقراطية المشروعة، ومما جاء في التصريح: إننا في الوقت الذي نأمل، ونتمنى لكل قيادة وطنية مخلصه أن توفق لانتشال الواقع العراقي من مأساته، تؤكد على أن الصيغ التوافقية ليست حلاً لأزمة العراق المستعصية فيلزم:

أولاً: التزام ثوابت العدل، والتي من أهمها إعطاء الأكرية كامل حقوقها السياسية المشروعة، وبذلك يكون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء منها.

ثانياً: اعتماد المحاصصة العادلة لنيل الجميع حصتهم، وإن إغفالها يؤدي في تركيبه الواقع العراقي إلى فرض محاصصة غير منصفة،

وهو يفقد المصداقية في الديمقراطية، كما أثبت ذلك تاريخ العراق في القرن الماضي.

ثالثاً: يلزم إشراك كل القوى السياسية في تقرير مصير الوطن الذي هو ملك للجميع، فإن سياسة التهميش لا تؤدي إلا إلى إشعال نيران الفتن، والتوترات، وعدم الاستقرار.

رابعاً: ويلزم الاستعداد كاملاً لإجراء الانتخابات، فصناديق الاقتراع النزيهة هي الحل لأزماتنا، قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا ظهير كالمشاوره.

وبدون ما ذكر أعلاه، على الشعب أن يعد نفسه لمرحلة طويلة من مصادررة الحقوق، وحرمان الأَكثَرِيَّة من حقوقها. وطالب التصريح من كل شرائح الشعب تحمل مسؤولياتهم في هذه المرحلة قائلاً: ويلزم على كل المرجعيات والأحزاب والجهات السياسية والشعبية، أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه الديمقراطية والتعددية، واستقلال الوطن كاملاً، قال صلى الله عليه و اله: من لم يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم.

مسك الختام

إن ما ورد في هذا السفر المتواضع غيض من فيض، وقطرة من بحر من ملف الطائفية الظالمة في العراق، وكان الهدف من هذا الكتاب الإسهام في خدمة هذا الوطن بكل مذاهبه وأبنائه، ومكافحة مرض الطائفية الفتاك الذي يحطم حتى الأقلية أيضاً، كما يحطم كل شعب أصيب به ويتركه ضعيفا عاجزا أمام قوى الرجعية والاستعمار والجهل والتخلف والفقر والطبقية الجائرة.

هذا ولا يلزم القارئ الكريم بالضرورة أن يلتزم بما جاء فيه بحذافيره، بل اللازم هو رفض الطائفية بكل أشكالها العنصرية الظالمة، والنضال السلمي ضد كل ما يمت إليها بصله وفي أي شكل من أشكالها، وإن مما لا شك فيه ولا ريب أن شعب العراق كل الشعب مطلقاً لا تقوم له قائمة ما دام أسيرا لهذا المرض المزمن والعضال، فالواجب الشرعي والوطني يفرض على كل عراقي أن يبذل قصارى جهوده لعلاج هذا المرض المدمر.

اللهم إني قد بلغت فاشهد..

اللهم اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا.. وثبت أقدامنا.. وانصرنا على القوم الظالمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ناصر حسين ناصر

١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م

الحاشية

(١) راجع في ذلك (الملل والنحل) للشهرستاني، و(فرق الشيعة) للنوبختي، و(حياة محمد) وفيه يقول محمد بن عبد الله عنان: من الخطأ أن يقال: إن الشيعة إنما ظهوروا لأول مرة عند انشقاق الخوارج، بل كان بدء الشيعة وظهورهم في عصر الرسول صلى الله عليه و اله حين أمر بإنذار عشيرته بآية؟: وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ؟ سورة الشعراء: ٢١٤. قال رسول الله صلى الله عليه و اله مشيراً إلى علي بن أبي طالب عليه السلام: والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة، راجع تاريخ دمشق لابن عساكر الشافعي: ج ٢ ص ٤٤٢ ح ٩٥١، وص ٣٤٨ ح ٨٤٩ و ٨٥١. المناقب للخوارزمي الحنفي: ص ٦٢. شواهد التنزيل للحسكاني الحنفي: ج ٢ ص ٣٦٢ ح ١١٣٩. كفاية الطالب للكنجي الشافعي: ص ٢٤٥ و ٣١٣ و ٣١٤. الدر المنثور للسيوطي الشافعي: ج ٦ ص ٣٧٩. فرائد السمطين: ج ١ ص ١٥٦.

(٢) انظر النوبختي في كتابه (فرق الشيعة)، وابن النديم في كتابه (الفهرست).

(٣) سورة الواقعة: ١٠ ١٢.

- () بشارة المصطفى: ص ٨٩.
- () الأمالى للصدوق: ص ٣٣٦ المجلس ٥٤ ح ١٥.
- () سورة المائدة: ٣.
- () راجع حديث الولاية، حيث قال رسول الله صلى الله عليه و اله: من كنت مولاه فهذا على مولاه، ... فى كتب المسلمين كافة من العامة والخاصة حيث بلغ حد التواتر، للتفصيل انظر كتاب (المراجعات) للمرحوم الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين العاملى رحمه الله عليه.
- () الصراط المستقيم: ج ١ ص ٢٣٠ ب ٧ ف ٢٠.
- () المناقب: ج ٢ ص ٩٨ فصل فى المسابقة بالزهد والقناعة.
- () وهى مدينة اختطها أبو العباس السفاح قرب الكوفة و شرع فى عمارتها، انظر معجم البلدان: ج ١ ص ٤٥٧ مادة (بغداد).
- () أمثال: أبى سلمة الخلال الكوفى الذى استوزره السفاح أول ملوك بنى العباس، ومحمد بن الأشعث الخزاعى الذى استوزره المنصور، وأبى عبد الله يعقوب بن داود، وعلى بن يقطين الذى استوزره هارون، وجعفر بن الأشعث، والفضل بن سهل ذى الرياستين الذى استوزره المأمون وغيرهم.
- () وقد ذكر علماء الاجتماع أن المؤثرات فى الإنسان عشرة منها: الأجواء الاجتماعية، والأحواء الطبيعية. راجع (الفقه: الاجتماع)، للإمام الشيرازى رحمه الله عليه.
- () أول من استعمل كلمة (الرافضة) هو زياد ابن أبىه والى معاوية على الكوفة، وذلك حين طلب من حجر بن عدى وأصحابه البراءة من على عليه السلام فرفضوا بإصرار شديد، فقال غضبا: قوموا عنى فأنتم الرافضة.
- () تأسست الدولة البويهية على يد على بن بويه الملقب بعماد الدولة فى شيراز فى بلاد إيران عام (٣٢١ هـ) ثم امتد حكمها إلى كل إيران والعراق وجزء من تركيا وغيرها من بلاد بنى العباس، وكان آخر ملوك البويهيين أبا نصر الملقب بالملك الرحيم وبه انتهى حكم الدولة البويهية سنة (٤٧٤ هـ)، والذى امتد ١٥٣ سنة.
- () هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العكبرى الملقب بالشيخ المفيد، من أجل مشايخ الشيعة ورئيسهم وأستاذهم، فضله أشهر من أن يوصف، انتهت رئاسة الإمامة إليه فى وقته، ولد ؟ سنة (٣٣٦ هـ) وتوفى (٤١٣ هـ) ودفن فى داره، ونقل إلى مقابر قريش بالقرب من جانب رجلى الإمام الجواد عليه السلام، له تصانيف عديدة منها: الرسالة المقنعة، الأركان فى دعائم الدين، الإيضاح فى الإمامة، الإرشاد، الإفصاح، والعيون والمحاسن. يقول عنه الشيخ الطوسى: ؟ وكان يوم وفاته يوماً لم ير أعظم منه من كثرة الناس للصلاة عليه، وكثرة البكاء من المخالف له ومن المؤلف. راجع روضات الجنات: ج ٦ ص ١٥٣ الرقم ٥٧٦.
- () هو الشريف الرضى أبو الحسن محمد بن أبى احمد الحسين بن موسى بن محمد، ولد عام (٣٥٩ هـ) وتوفى سنة (٤٠٦ هـ) جامع كلام الإمام أمير المؤمنين ؟ فى كتاب نهج البلاغة.
- () هو سيد علماء الأمة ومحى آثار الأئمة ذو المجددين أبو القاسم على بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم ابن الإمام موسى الكاظم عليه السلام المشهور بالسيد المرتضى، وبعلم الهدى، جمع من العلوم ما لم يجمعه أحد، له تصانيف مشهورة منها: الشافى فى الإمامة، وكتاب الطيف والخيال، وكتاب الغرر والدرر، وله ديوان شعر يزيد على عشرين ألف بيت، وهو أخ السيد الشريف الرضى. ولد سنة (٣٥٥ هـ) وتوفى سنة (٤٣٣ هـ). وقيل: إنه خلف بعد وفاته (٨٠ ألف مجلداً) من مقروآته ومصنفاته ومحفوظاته. انظر الكنى والألقاب: ج ٢ ص ٤٨٢ (علم الهدى).
- () الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى، المعروف بشيخ الطائفة، ولد بطوس خراسان فى شهر رمضان سنة ٣٥٨ هـ، درس أولاً فى مدارس خراسان ثم هاجر إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ وبقي فى العراق إلى آخر عمره. فى سنة ٤٤٧ هـ هجم السلاجقة الأتراك على

بغداد، وأغار عبد الملك الوزير المتعصب لطغرل بيك في ذلك الوقت على المناطق الشيعية، وقام بالقتل والنهب كما أنه هجم على دار الشيخ الطوسي ليقتله، ولما لم يجده في داره فقد أحرق ما فيها من أثاث وكتب، فانتقل الشيخ من بغداد إلى النجف الأشرف بعد هذه الحادثة المؤسفة، فقام بتأسيس الحوزة العلمية هناك. توفي الشيخ ليلة الاثنين الثاني والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ٤٦٠ هجرية عن عمر يناهز الخامسة والسبعين عاماً، ودفن في داره التي كان يقطنها بوصية منه، وهي الآن من أشهر مساجد النجف الأشرف، ويعرف بمسجد الطوسي بالقرب من الحرم الشريف.

() هولاءكو: نحو ١٢١٧١٢٦٥م، مغولي مؤسس دولة المغول الإيلخانية في إيران سنة (١٢٥١م)، حفيد جنكيز خان، أخضع أمراء الفرس والإسماعيلية في قلعة الموت (١٢٥٦م)، قضى على الخلافة العباسية في بغداد (١٢٥٨م) واحتل سورية، هاجم المماليك جيشه في عين جالوت وأبادوه (١٢٦٠م).

() هو المحقق المتكلم الحكيم المتبحر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله عليه صاحب كتاب تجريد العقائد، وكتاب التذكرة النصيرية، وكتاب تحرير اقليدس، وتحرير المجسطي، وشرح الإشارات، والفصول النصيرية، والفرائض النصيرية، والأخلاق الناصرية، وكثير غيرها، ولد رحمه الله عليه بمشهد طوس في سنة ٥٩٧هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ، ودفن في مقابر قريش في الكاظمة.

() الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي ويعرف بالعلامة (٦٤٨هـ ٧٢٦هـ)، من كبار العلماء الشيعة، نسبته إلى مدينة الحلبة في العراق، وفيها مولده ومسكنه ومدفنه، له كتب كثيرة منها: تبصرة المتعلمين في أحكام الدين، وتهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول، والأحكام في معرفة الحلال والحرام، ومختلف الشيعة في أحكام الشريعة، وأنوار الملكوت في شرح الياقوت.

() هو محمد فخر المحققين بن حسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي، فقيه أصولي متكلم، ولد سنة ٦٨٢هـ وتوفي في سنة ٧٧١هـ، من آثاره: نهج المسترشد في أصول الدين، وجامع الفوائد في الفقه، والكافية في علم الكلام، وغاية البادي في شرح المبادئ، وغيره.

() محمد خدا بنده الذي استبصر على يد العلامة الحلبي؟ في قصة مشهورة، وذلك عندما طلق زوجته ثلاثاً في مجلس واحد، وأجمع علماء المذاهب على وجوب المحلل، ثم جاء العلامة الحلبي رحمه الله عليه وبعد مباحثات طويلة مع العلماء، وإقامة الأدلة الدامغة أثبت صحة مذهب أهل البيت؟ دون سواه، وقد أسفرت تلك المباحثات عن تشيع السلطان وأكثر من معه، وقد ذكر هذه الحادثة العلامة المجلسي رحمه الله عليه في (روضه المتقين). راجع إيضاح الاشتباه للعلامة الحلبي: ص ٤٣.

() محمود غازان: ١٢٧١٣٠٤م، سلطان إيلخاني سنة (١٢٩٥م) فرض الإسلام ديناً للدولة، شجع الأدباء، له آثار عمرانية في تبريز. () الصفويون: سلالة ملكة إيران (١١٧٣٦-١٥٠١م)، أسس الدولة إسماعيل الأول، واتخذ تبريز عاصمة وتلقب بالشاه، أعلن التشيع مذهب الدولة، نقل العاصمة إلى قزوین (١٥٥٥م) طهماسب الأول، ثم نقل عباس الأول الكبير إلى أصفهان.

() راجع تاريخ الشيعة: ص ١٠٦ الموصل وشمال العراق.

() الكافي: ج ٨ ص ١٠٧ حديث أبي بصير مع المرأة ح ٨٠.

() سورة طه: ٢٩٣٢.

() بحار الأنوار: ج ٣٨ ص ٣١٩ ب ٦٧ ح ٣٠.

() ديوان أبي تمام: ص ١٥٣ من قصيدة في مدح أمير المؤمنين عليه السلام.

() نسمة السحر: ج ٢ ص ٢٢١.

() تاريخ بغداد، الخطيب: ج ١٠ ص ٣٣٩ ترجمة رقم ٥٤٧٩.

() نسمة السحر: ج ٤ ص ٤١٩.

() الفهرست، الطوسي: ص ٣١ ترجمة رقم ٨٣.

() رجال النجاشي: ص ٦٩ ترجمة رقم ١٦٧.

- () وفيات الأعيان، ابن خلكان: ج ٢ ص ١٧٢-١٧٧ ترجمة رقم ١٩٣.
- () معجم البلدان، ياقوت الحموي: ج ١ ص ٥١ آبه.
- () البداية والنهاية، ابن كثير: ج ١٢ ص ١١٤ حوادث سنة ٤٥٧ هـ.
- () البداية والنهاية، ابن كثير: ج ١٣ ص ١٠ جعفر بن محمد بن فطيرا.
- () البداية والنهاية، ابن كثير: ج ١٢ ص ٢٦٦ حوادث سنة ٥٣٢ هـ.
- () معجم البلدان، ياقوت الحموي: ج ٤ ص ٤٤٨ كرخ بغداد.
- () معجم البلدان، ياقوت الحموي: ج ٢ ص ٣٥٢ خراسان.
- () بحار الأنوار: ج ٥٧ ص ٢١٠ ب ٣٦ صمن ح ١٢.
- () نهج البلاغة: الخطبة رقم (٥٣) ومن كلام له عليه السلام في ذكر الكوفة.
- () شرح نهج البلاغة، الكيدري: ج ٢ ص ١٠٧.
- () بحار الأنوار: ج ٥٧ ص ٢١٠ ب ٣٦ صمن ح ١٢.
- () شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ج ٣ ص ١٩٨ فصل في ذكر فضل الكوفة.
- () الأمالي للطوسي: ص ٦٧٨ المجلس ٣٧ ح ١٤٤٠.
- () البداية والنهاية، ابن كثير: ج ١٣ ص ١٠ جعفر بن محمد بن فطيرا.
- () معجم البلدان، ياقوت الحموي: ج ٢ ص ٢٩٤ الحلة.
- () الكامل في التاريخ، ابن الأثير: ج ١٠ ص ٣٥١.
- () معجم البلدان، ياقوت الحموي: ج ٢ ص ٣٣٩ الخالص.
- () معجم البلدان، ياقوت الحموي: ج ١ ص ٤٥٦ بغداد.
- () مجالس المؤمنين: ٣٤٧.
- () الشيعة في مسارهم التاريخي، السيد محسن الأمين رحمه الله عليه، ونقلنا عنه المواد السابقة بتصريف يسير.
- () الشيعة في مسارهم التاريخي، السيد محسن الأمين: ص ٢٣١ تحقيق مركز الغدير للدراسات الإسلامية.
- () الشيعة والدولة القومية في العراق: ص ١٤٨. مصدر سابق.
- () ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ل. ن. كوتلوف: ص ١٨، مكتبة النهضة بغداد.
- () التقرير الدولي عن حقوق الإنسان في العراق، مراجعة الدكتور صاحب الحكيم، مؤسسة المنار لندن ١٩٩١.
- () The New Encyclopaedia Britannica، v٢١، p٩٧٦، Robert Mchenry – General Editor – The University of CHICAGO، USA، ١٩٩٢.
- () كربلاء كما وصفها بعض المستشرقين الفرنسيين، دراسة: قيس جواد العزاوي، نصيف الجبوري، عن كتاب: دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري: ص ١٤٤، مركز كربلاء للبحوث والدراسات، لندن.
- () صحيفة الشرق الأوسط، عدد ٩٠٨٨ ليوم ١٦/١٠/٢٠٠٣.
- () مشكلة الحكم في العراق: ص ١٢٣ و ٢٨١.
- () الطائفية في العراق.. الواقع والحل، سعيد السامرائي: ص ١٣٣، مؤسسة الفجر، لندن ١٩٩٣.
- () العراق الواقع وآفاق المستقبل، وليد الحلبي: ص ٣١٣، دار الفرات بيروت ١٩٩٢، و:

- (المصدر السابق.
- (أزمة الحكم فى العراق وحل المسألة الكردية، فاروق عباس: ص ١٤٨، دار الحكمة لندن، ١٩٩٥.
- (مجلة النور الصادرة فى لندن، العدد: ١٥٣ بتصرف.
- (الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، جاد الكريم الجباعى: ج ٢ ص ٢٨٥، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، دمشق ٢٠٠٠.
- (دور الشيعة فى تطور العراق السياسى الحديث، عبد الله فهد النفيسى: ص ١٦٧.
- (لقد فات الأستاذ الحصرى أن يدخل الكوت فى هذه الإحصائية.
- (الطبقات الاجتماعية: ص ٤٠.
- (الشيعة والدولة القومية فى العراق: بتصرف يسير ص ٥٠ وما قبلها.
- (مشكلة الحكم فى العراق، عبد الكريم الأزرى: ص ٢٧٣، لندن ١٩٩١.
- (الطائفية والسياسة فى العالم العربى.. نموذج الشيعة فى العراق، د. إبراهيم فرهاد: ص ٢٩٠ و٣٣٧، مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٩٦.
- (ملاحظات أولية فى الإصلاح الزراعى، زكى خيرى: ص ٤٣. وانظر صفحات من تاريخ العراق الحديث، حامد الحمدانى، من موقع صفحات على شبكة الانترنت.
- (سورة البقرة: ١١١، وسورة النمل: ٦٤.
- (هناك مجلدات خاصة فى الحوار العلمى العقائدى والفقهى والفلسفى، وكتاب (الاحتجاج) للعلامة الطبرسى، ومجلدات (الاحتجاج) من موسوعة (بحار الأنوار) نماذج تدل على ما نقول..
- (سورة هود: ٨٨.
- (مجلة الغد: آذار ١٩٨٧م بتصرف.
- (المصدر السابق، بشىء من التصرف.
- (لأن الطائفية مصطلح يدل على الفئوية الضيقة ولا تعنى مجرد الانتماء إلى طائفة معينة.
- (العلوى: مصدر سابق، يراجع نهاية القصة على ص ٢٧٧.
- (العلوى، مصدر سابق بتصرف.
- (العلوى، مصدر سابق بتصرف
- (تاريخ الوزارات العراقية: ص ٤ و١٩٣.
- (العلوى، مصدر سابق بتصرف.
- (العلوى، مصدر سابق بتصرف.
- (سندرسن باشا المذكرات: ص ٤٦ - ٤٧، ط ٣، ١٩٨٥.
- (العلوى، مصدر سابق بتصرف.
- (مثل ميثم التمار وحجر بن عدى الكندى وعمرو بن الحمق الخزاعى والحضرمين مسلم بن زيمر وعبد الله بن نجى (رضوان الله عليهم)، وكثير غيرهم من أصحاب الإمام على عليه السلام، وكان معاوية قد أمر ولاته بقتل كل من كان على دين على ورأيه. انظر كتاب سليم بن قيس الهلالي: ص ٣٢١.
- (راجع بحار الأنوار: ج ٤٩ ص ١٢٨ ب ١٣ ح ٣، وفيه يقول الإمام الرضا عليه السلام حين امتنع عن قبول الولاية من المأمون... تريد بذلك أن يقول الناس: إن على بن موسى لم يزهده فى الدنيا، بل زهدت الدنيا فيه، ألا ترون كيف قبل ولاية العهد طمعاً فى الخلافة

...

() راجع الشيعة والحاكمون، محمد جواد مغنية: ص ١٤٥١٧٢.

() العثمانيون: سلالة السلاطين الأتراك، أسسها عثمان الأول سنة ١٢٨١م، نشأت في الأناضول على أنقاض الدولة السلجوقية ومدت سلطتها إلى البلقان والدول العربية الأخرى وأفريقية. احتل محمد الفاتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م وجعلها عاصمته وقضى على البزنطيين. أنهى سليم الأول حكم المماليك وسيطر على سورية وفلسطين ومصر عام ١٥١٦م، وخلفه ابنه سليمان القانوني فوطد أركان دولته على البلاد العربية والإسلامية حتى أفريقية، وبلغت الدولة في عهده أوج قوتها، تحالف العثمانيون والألمان في الحرب العالمية الأولى وأدى انهزام الألمان في الحرب إلى تفكك الإمبراطورية العثمانية وإعلان الجمهورية التركية بزعامه مصطفى كمال أتاتورك سنة ١٩٢٣م.

() وللمزيد عن تاريخ الدولة العثمانية راجع (موجز عن الدولة العثمانية)، لسماحة الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي رحمه الله عليه. () فيصل الأول ١٨٨٣/١٩٣٣هـ: ولد في الطائف، ابن الشريف حسين، ثار على العثمانيين عام ١٩١٦م وقاد الجيش العربي في فلسطين، نودي به ملكاً على سوريا عام ١٩٢٠م وانسحب بعد دخول الجيش الفرنسي. ملك العراق عام ١٩٢٠م.

() هو الشيخ محمد تقى بن الميرزا محب على بن أبي الحسن الميرزا محمد على الحائري الكربلائي زعيم الثورة العراقية، ولد في شيراز سنة ١٢٥٦هـ ونشأ في الحائر الشريف، فقرأ فيه الأوليات ومقدمات العلوم، وحضر على أفاضلها حتى برع وكمل، فهاجر إلى سامراء في أوائل المهاجرين، فحضر على المجدد الشيرازي رحمه الله عليه حتى صار من أجلاء تلاميذه وأركان بحثه، وبعد أن توفى أستاذه الجليل تعين الخلافة بالاستحقاق والأولوية والانتخاب، فقام بالوظائف من الإفتاء والتدريس وتربية العلماء. ولم تشغله مرجعيته العظمى وأشغاله الكثيرة عن النظر في أمور الناس خاصهم وعامهم، وحسبك من أعماله الجبارة موقفه الجليل في الثورة العراقية، وإصداره تلك الفتوى الخطيرة التي أقامت العراق وأقعدته، لما كان لها من الواقع العظيم في النفوس. فهو رحمه الله عليه فدى استقلال العراق بنفسه وأولاده، وكان أفتى من قبل بحرمة انتخاب غير المسلم. وكان العراقيون طوعاً وإرادته لا يصدرون إلا عن رأيه وكانت اجتماعاتهم تعقد في بيته في كربلاء مرات عدة. توفى رحمه الله عليه في الثالث عشر من ذي الحجة عام ١٣٣٨هـ ودفن في الصحن الشريف ومقبرته فيه مشهورة. راجع طبقات أعلام الشيعة، نقيب البش: ج ١ ص ٢٦١ الرقم ٥٦١.

() عبد الكريم قاسم محمد بكر الزبيدي من مواليد ١٩١٤م ببغداد، التحق بالكلية العسكرية في عام ١٩٣٢ شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م في جبهة الأردن، انتمى لتنظيم الضباط الأحرار ١٩٥٦م. قام بانقلاب عسكري عام ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م، أطاح بالحكم الملكي، قتل أغلب أفراد العائلة الملكية بمن فيهم الملك فيصل الثاني، أعلن الحكم الجمهوري. ألغى المظاهر الديمقراطية كالبرلمان والتعددية الحزبية ماعدا الحزب الشيوعي الذي أضحى الحزب المحب للسلطة، وألغى الحكم المدني. استمر حكمه قرابة أربع سنوات ونصف تقريباً. تعرض في عام ١٩٦٣م لانقلاب عسكري دبره (عبد السلام عارف) مع مجموعة من الضباط البعثيين أمثال: أحمد حسن البكر، وعبد الكريم فرحان، وصالح مهدي عماش وغيرهم، أعدم رمياً بالرصاص مع بعض رفاقه في دار الإذاعة في التاسع من شباط عام ١٩٦٣م.

() نوري سعيد صالح السعيد من مواليد بغداد عام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م، أصبح رئيساً للوزراء بين عام ١٣٧٧/١٣٤٩هـ / ١٩٥٨/١٩٣٠م لأربع عشرة دورة، ووزيراً للدفاع في خمس عشرة دورة، ووزيراً للخارجية في إحدى عشرة دورة، ووزيراً للداخلية في دورتين. أحد أكبر عملاء بريطانيا في العالم العربي، وضع إمكانات العراق وقدراته تحت تصرف البريطانيين، وكانت سياسته مبنية على نظرية (خذ وطالب) وعلى التحالف مع الإنجليز، جعل العراق ضمن التكتلات الدولية والتبعية الاقتصادية للاستعمار، وجعل العراق سوقاً لمنتجات الدول الاستعمارية ومصدراً لمواده الخام. أسس قي الخمسينيات حزب الاتحاد الدستوري لعدم وزارته، وكان حزبه وحزب صالح جبر (حزب الأمة الاشتراكي) لا يختلفان من الناحية التنظيمية والفكرية عن بعضهما، فالاثان مواليان للإنجليز وأغلب أعضائهما من

القطاع الموالي للإنجليز، وكانا يتنافسان أحياناً ويختلفان في بعض المسائل الداخلية. انتحر بإطلاق النار على نفسه عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م، وقيل: قتل. من مؤلفاته: استقلال العرب ووحدهم.

() عبد السلام محمد عارف، من مواليد عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢١م في مدينة الرمادي، كان من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار اشترك مع عبد الكريم قاسم عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م في الإطاحة بالنظام الملكي، وبعد اختلافه مع قاسم أقصى من مناصبه، عين سفيراً في العاصمة الألمانية، ألقى القبض عليه وأودع السجن، وصدر حكم الإعدام عليه وعفى عنه بعد أن قضى أكثر من سنتين في السجن. أصبح رئيساً للجمهورية بعد الإطاحة بنظام قاسم في ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ / ٨ شباط عام ١٩٦٣م ومنح نفسه رتبة مشير. اتسم حكمه: بالكبت والإرهاب والعنصرية، واهتم بتعيين الأقارب وأبناء العشيرة والبلدة في إسناد المناصب بغض النظر عن المؤهلات والقابليات والكفاءات. اشتهر بالتعصب المذهبي، يقول الدكتور سعيد السامرائي عن عبد السلام ما نصبه: كان هذا الرجل لا يتحمل رؤية الشيعي، حتى أنه قطع زيارته لشركة التأمين الوطنية يوماً؛ لأنه وجد أن مدراءها ورؤساء أقسامها وشعبها هم إما من الشيعة أو المسيحيين والذين تبوءوا المناصب بكفاءة في هذه التي لا-تحتمل وضع غير الكفاءة فيها. انقلب على رفاقه البعثيين في عام ١٩٦٣م وأقصاهم من وزارته وأصدر كتاباً ضدهم سماه المنحرفون، وصم البعثيين بكل قبيح من قبيل الشذوذ الجنسي والسرقة وما إلى ذلك، قتل مع عدد من الوزراء في عام ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م أثر سقوط طائرته قرب البصرة، ويرى البعض أن موته كان عملية مدبرة نتيجة وضع قبله في الطائرة.

() عبد الرحمن محمد عارف، ولد عام ١٩١٦م، انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٦٦م، بعد مقتل أخيه عبد السلام، اتسم حكمه بالتدهور الاقتصادي والمعاشي وبالتمييز الطائفي والعنصرية القبلية، وكان يتأثر بالمحيطين به ويثق بهم، ويتبنى عادة رأي آخر من يقابله، نحى عن السلطة بعدما أوعزت المخابرات الأمريكية والبريطانية إلى عبد الرحمن الناييف، وإبراهيم الداود، وأحمد حسن البكر بتغيير السلطة في العراق أثر انقلاب عسكري في ١٧ تموز عام ١٩٦٨م ونفى إلى تركيا.

() أحمد حسن البكر، من مواليد ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م في تكريت، تقلد منصب رئاسة الوزراء في حكومة عبد السلام عارف، ثم منصب رئيس الجمهورية في العشرين من الربيع الثاني ١٣٨٨هـ / ١٧ تموز عام ١٩٦٨م إثر انقلاب دبره على عبد الرحمن عارف، ومنح نفسه رتبة مهيب مشير بعد الانقلاب، منح أقباءه وأصحابه وأبناء عشيرته وبلدته رتباً عالية دون استحقاق، تحكمت الطائفية والعصبية في زمانه، وتدهورت الزراعة وتردت الصناعة وملئت السجون بالمجاهدين والأحرار، عرف بلؤمه وغدره حتى بأصدقائه، وكان همه تحقيق هدفه بصرف النظر عن الوسيلة، نحى عن الحكم إثر انقلاب دبره عليه زميله في الإجرام صدام التكريتي بتاريخ ١٦ تموز عام ١٩٧٩م بعد أن حكم العراق ١١ عاماً، قتله صدام التكريتي بحقنه ترفع نسبة السكر لديه بواسطة الدكتور صادق علوش، وذلك عام ١٩٨٢م.

() ولد عام ١٩٣٩م في قرية العوجة جنوب تكريت التي تبعد مائة ميل شمال بغداد، والده كان يعمل فزاشاً في السفارة البريطانية، تزوجت والدته صبيحة من أربعة أزواج، وكان صدام ينتقل معها من بيت زوج إلى بيت زوج آخر، تنامت لديه روح الانتقام، ابتداءً عمليات القتل وهو في السابعة عشر من عمره، اشترك مع بعض عناصر البعث في محاولة فاشلة لاغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩م هرب على أثرها إلى سوريا ومنها إلى مصر، اشترك في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م. وفي عام ١٩٧٠م أصبح صدام نائباً لمجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية في حال غياب البكر عن البلاد. وفي عام ١٩٧٩م أصبح رئيساً للجمهورية بعد أن أقصى البكر عن الحكم ومنح نفسه رتبة مهيب ركن، هاجم إيران عام ١٩٨٠م فاندلعت حرب الخليج الأولى واستمرت ثمان سنوات، احتل الكويت عام ١٩٩٠م فاندلعت حرب الخليج الثانية وأخرج الجيش العراقي من الكويت، وقامت قوات الحلفاء بقيادة أمريكا بتدمير العراق ووضع العراق تحت حصار طويل الأمد، انتفض الشعب عام ١٩٩١ فقمع صدام انتفاضة الشعب العراقي بوحشية لا مثيل لها، فقد قدرت أعداد من قتلوا وأعدموا واختفوا ما يزيد على ٣٠٠ ألف عراقي. قامت أمريكا وحلفاؤها بالهجوم على العراق عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م فاحتلت

- العراق وسقط بذلك نظام حكمه الدموي في ٩/٤/٢٠٠٣م ثم ألقى القبض عليه في يوم الأحد ١٤/١٢/٢٠٠٣م، قدم إلى المحاكمة يوم الخميس ١٧/٧/٢٠٠٤م بعد تحويل السيادة إلى الحكومة العراقية، وهو الآن رهن الاعتقال.
- () الأكرية الشيعية في العراق، للإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي رحمه الله عليه.
- () من مقال للأستاذ أحمد شهاب نشر على الانترنت.
- () عبد الكريم الأزري، المذكرات: ج ١ ص ١٦٠ - ١٩٨٢م.
- () الأهالي: ٢٨ حزيران ١٩٣٣م.
- () مذكرات كامل الجادرجي: ص ١٩٣ - ٢٢٥.
- () العلوي: مصدر سابق بتصريف.
- () تاريخ الوزارات العراقية، عبد الرزاق الحسن: ج ٣ ص ٣١٦.
- () العراق بين احتلالين: ص ٢٥-٢٦، دراسة تستعرض مراحل نشوء وبناء العراق الجديد، إعداد الدكتور المهندس علي ناجي عطية، جامعة الكوفة كلية الهندسة.
- () العراق دولة المنظمة السرية: ص ٤٦.
- () الشيعة والدولة القومية في العراق، مصدر سابق.
- () المصدر السابق.
- () تسلم رئاسة الوزراء في العراق في عهد الملك فيصل الأول، بتاريخ ٢٠/١١/١٩٢٢م، بعد استقالة حكومة عبد الرحمن النقيب. وكان السعدون متحمساً لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي، والمعاهدة العراقية البريطانية التي كانت من صنيعة بريطانيا، فوقت بريطانيا إلى جانبه ومعها الملك في سبيل ضرب المعارضة الدينية المتمثلة بالمراجع العظام أمثال: السيد أبو الحسن الأصفهاني، والميرزا النائيني، والشيخ مهدي الخالصي، والعشائر العراقية. ولأجل قمع المعارضة قام السعدون بتسفير الشيخ الخالصي وأولاده إلى جدة، والسيد أبو الحسن الأصفهاني، والميرزا النائيني، وجماعة من العلماء آنذاك إلى إيران، وبلغ عددهم (٢٦) عالماً، وكلهم من أعضاء المجلس العلمي القيادية الذي أسسه الإمام الشيرازي رحمه الله عليه لقيادة ثورة العشرين التحررية. راجع كتاب تاريخ العراق السياسي، لطفى جعفر فرج: ص ٨٧.
- () الأكرية الشيعية في العراق - الشيرازي.
- () من مقال للعقيد الركن ميثم هادي، عن طريق البريد الالكتروني.
- () المجتمع والدولة في المشرق العربي، غسان سلامة: ص ٩٣.
- () البيئة: العدد ٩٠ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ، الأسبوع الثالث حزيران ٢٠٠٤م.
- () سورة إبراهيم: ٤٢.
- () انظر مجلة النبا: العدد ٧٢، د. أحمد راسم النفيس. والجدير بالذكر أن المقصود من مصطلح (التبعية الإيرانية) هو أبناء العشائر العراقية الأصلية التي حصلت على الجنسية الإيرانية في ظروف العسكرية القاسية التي كان العثمانيون يسوقون الشباب فيها إلى ساحات الحروب الطاحنة التي أحرقت الأخضر واليابس، والفئة الثانية التي أطلق عليها (التبعية الإيرانية) هي تلك الأسر التي نزحت من إيران منذ عشرات وبعضها مئات السنين واستوطنت المدن المقدسة على الأغلب وبذلت الغالي والنفيس في سبيل هذا الوطن، وعاشت كل ظروفه الصعبة وساندت قياداته الوطنية المخلصة.
- () تحف العقول: ص ٤١.
- () بحار الأنوار: ج ٣٦ ص ٣٥٨.

- () سورة الحجرات: ١٣.
- () جامع الأخبار: ص ١٨٣ ف ١٤١.
- () سورة الأنفال: ٤٦.
- () سورة الصافات: ٢٤.
- () انظر الكافى: ج ٢ ص ١٦٤ ح ٤. وتحف العقول: ص ٥٨.
- () بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٣٨ ب ٣٥ ضمن ح ٣٦.
- () فى مقابلة مع قناة الجزيرة.
- () مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ٤٤٦ ب ٤٦ ح ٢١٨٢٦.
- () لسنا فى صدد بحث هوية النظام الملكى بل نطرح الموضوع من زاوية الأثرية أو الأقلية.
- () سورة الشورى: ٣٨.
- () ولقد أوردنا بحثا مستقلا عن هذا الأمر فى هذا الكتاب.
- () تم بحث هذا الموضوع بإشباع فى كتاب: (شورى الفقهاء المراجع / دراسة تحليلية حول القيادة المرجعية الجماعية) و (شورى الفقهاء مفتاح الإصلاح العام).
- () انظر نهج البلاغة: الكتب ٥٣ ومن كتاب له عليه السلام كتبه للأشتر النخعى لما ولاه على مصر...
- () من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٣٧٩ ح ٥٧٩٨.
- () معدن الجواهر: ص ٢١.
- () سورة الأنفال: ٤٦.
- () سورة الأنفال: ٤٦.
- () وقد ورد فى أحاديث عديدة: لا ظهير كالمشاوره، و الشورى يمن وبركة وغيرها كثير.
- () الكافى: ج ٢ ص ١٦٤ باب الاهتمام بأمر المسلمين ح ٥.
- () كلاهما ينتميان إلى الخمسة السنة العرب، ولم يرشح أحد من الكرد الخمسة ولا من الشيعة وهم الأثرية، وعدددهم ثلاثة عشر من خمسة وعشرين من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، فاثان من خمسة (أى ٢٠٪ من مجموع الأعضاء) يتنافسان فى منصب الرئاسة، و(٨٠٪) من الأثرية فى المجلس لا يرشح أحد منهم.. أليست هذه محاصصة غير عادلة ومقصودة؟ أم عفوية؟ وكيف يكون الحال فى الحكومات الدستورية القادمة فى المستقبل؟.
- () سورة النساء: ٥٨.
- () غوالى اللالكى: ج ١ ص ٣١٥ ح ٣٦.
- () سورة الشورى: ٣٨.
- () سورة الحجرات: ١٠.
- () الفقه: الحكم فى الإسلام: ص ٤٧.
- () أطروحة الحكومة الإسلامية، آية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازى: ص ٥١.
- () الشورى وأثرها فى الديمقراطية دراسة مقارنة: ص ١٤٣.
- () ذكره المؤرخون قاطبة، يراجع (فتح البارى) ج ٨ ص ٣٤٨.
- () تنبيه الأمة وتنزيه الملة: ص ٥٤ بتصرف.

- () ذكره المؤرخون قاطبةً نقلناه عن الشورى وأثرها في الديمقراطية: ص ١٦٩.
- () منهاج الحكم في الإسلام، الأستاذ محمد أسد: ص ٩٧.
- () الدر المنثور: ج ٢ ص ٦٢، وتحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، للمباركفوري: ج ٦ ص ٣٨٧.
- () الإسلام وأوضاعنا السياسية، عبد القادر عودة.
- () المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، محمد أبو زهرة.
- () أصول الكافي: ج ١ ص ٣٥.
- () أطروحة الحكومة الإسلامية: ص ٤٦.
- () سورة البقرة: ٢٧٩.
- () الكافي: ج ٢ ص ١٦٤ باب الاهتمام بأمر المسلمين ح ٥.
- () الكافي: ج ٢ ص ١٦٥ باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض ح ١.
- () الأثرية الشيعية في العراق، للإمام الشيرازي رحمه الله عليه.
- () سورة يوسف: ٨٧.
- () للإطلاع الإجمالي على بعض تلك المفاهيم والأهداف يمكن مراجعة كتاب (إذا قام الإسلام في العراق) للإمام الشيرازي الراحل رحمه الله عليه.
- () وكشاهد على ذلك: فإن إنكلترا وبغض النظر عن موقعها الجغرافي تعتبر قلب القارة الأوروبية لمكانتها السياسية والتاريخية التي تقتضى الاحتكاك الكثير والمباشر مع البلدان الأخرى، ليس فيها أكثر من ١٦٠٠٠ شيعي، مع ما هناك من حرية نسبية، والسبب هو أنها تؤكد على إرسال شبابها فرداً فرداً إلى الكنيسة وتربطهم بها، وتقوى أساس التدين في نفوسهم ليس حباً في الدين، وإنما لخلق حاجز بينهم وبين الأفكار الإلحادية.
- () الأثرية الشيعية في العراق، للإمام الشيرازي رحمه الله عليه.
- () المصدر السابق، بتصرف يسير.
- () سورة الزخرف: ٧٨.
- () بحار الأنوار: ج ٦٧ ص ١٧٩ ب ٥٢ ضمن ح ٤٤.
- () الأثرية الشيعية في العراق، بتصرف يسير.
- () الأثرية الشيعية في العراق / مصدر سابق.
- () جريدة البينة ربيع الثاني ١٤٢٥هـ تحت عنوان: شيعه العراق بين الطائفية والشبهات.
- () سورة البقرة: ٢٧٩.
- () سورة المائدة: ٤٥.
- () سورة النحل: ٤١.
- () سورة التوبة: ١٠٥.
- () راجع مجلة الإيمان النجفية الصادرة في آذار ١٩٦٤.
- () لقد كان الإمام الشيرازي (أعلى الله درجاته) يرى حول مشكلة العراق، أنه إضافة إلى ضرورة إسقاط الدكتاتور الطاغية، لابد من توافر بنية أساسية داخلية تعتمد على: الشورى، والتعددية، والحرية، واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وفيما طرحه الإمام الشيرازي أيام الانتفاضة في بيان صدر له جواباً لبعض المؤمنين عن الصورة المستقبلية في العراق، دلالة واضحة على العمق الفكري

الذي اتخذه سماحة الإمام رحمة الله عليه في دراسة القضية العراقية، إذ أن تصوره يعتمد على حل المشكلة العراقية من جذورها، وهذه النقاط التي ذكرها تعد بحق وثيقة تاريخية تعبر عن رأى المرجعية الدينية المنبثقة من واقع العراق الإسلامى.

- (سورة الروم: ٣٠.
- (سورة الشورى: ٣٨.
- (سورة آل عمران: ١٥٩.
- (غوالى اللالكى: ج ١ ص ٣١٥.
- (سورة البقرة: ٢٥٦.
- (سورة الأعراف: ١٥٧.
- (نهج البلاغة: الكتاب ٣١.
- (سورة البقرة: ٢٠٨.
- (وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ٣٩٩ ب ٢٧ ح ١١، وفيه: (ادرؤوا الحدود بالشبهات).
- (سورة المائدة: ٩٥.
- (الكافى: ج ٣ ص ٥١٣ ح ٢.
- (غوالى اللالكى: ج ٢ ص ٥٤ ح ١٥٤ وفيه: (الإسلام يجب ما قبله).
- (سورة الحجرات: ١٣.
- (الاختصاص: ص ٢٤١.
- (راجع إعلام الدين: ص ٤٤٠، والمؤمن: ص ٣٩ ح ٩٢.
- (مجموعته ورام: ج ٢ ص ٥٣، مكارم الأخلاق: ص ٤٦٠.
- (سورة آل عمران: ١٥٩.
- (سورة الشورى: ٣٨.
- (سورة المؤمنون: ٥٢.
- (غرر الحكم ودرر الكلم: ص ٤٤٣ ق ١ ب ٤ ف ١ من استبد برأيه زل ح ١٠١٠٩.
- (الأكثرية الشيعية فى العراق، للإمام الشيرازى، بتصرف.
- (سورة الفرقان: ٧٧.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكمم وأنفسكمم فى سبيل الله ذلكم خير لكمم إن كُنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثَّقَافِي بأصْبَهَانَ - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - "رَحِمَهُ اللهُ" - كان أحدًا من جَهَابِذَةِ هذه المدينة، الذى قَدِ اشْتَهَرَ بِشَعْفِهِ بِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ اللهُ عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحه صاحب الزمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠

الهجريّة القمرية)، مؤسّسةً وطريقةً لم ينطفيئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى وأحسن موقِف كلِّ يوم.

مركز "القائمة" للتحرّي الحاسوبي - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجريّة الشمسيّة (=١٤٢٧ الهجريّة القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة وطلاب الجوامع، بالليل والنهار، في مجالات شتى: دينيّة، ثقافيّة وعلميّة...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة وتبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله واهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرّي الأدقّ للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافيّة على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلّاب، توسعة ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميّة، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعيّة: التي يُمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيّة و مكتبيّة، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيّة، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كاشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخريّ مع عشرات مراكز طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنّة

المكتب الرئيسيّ: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع" پنج رمضان "و مُفترق" وفائي" / "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجريّة الشمسيّة (=١٤٢٧ الهجريّة القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنيّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميته، و غير ربحيته، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله اعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ان يوفق الكل توفيقاً متزائداً ليعانتهم - في حد التمكّن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

